http://www.al-ilmiyah.com info@al-ilmiyah.com sales@al-ilmiyah.com baydoun@al-ilmiyah.com

Title	: **MIFTĀḤ ǦAYB AL-JAMᶜ WAL-WUJŪD** Followed by: **MIṢBĀḤ AL-ᵓUNS BAYN AL-MAᶜQŪL WAL-MAŠHŪD**	مفتاح غيب الجمع والوجود وشرحه مصباح الأنس بين المعقو ل والمشهود	الكتاب
Classification:	*Sufism*	: تصوف	التصنيف
Author	: Ṣadruddīn al-Qūnawi and: Šamsuddīn al-Fanāri	: صدر الدين القونوي وشمس الدين الفناري	المؤلف
Editor	: Dr. ᶜĀṣim Ibrāhīm al-Kayyāli	: د. عاصم إبراهيم الكيالي	المحقق
Publisher	: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah	: دار الكتب العلميـــة - بيروت	الناشر
Pages	: 688	688 :	عدد الصفحات
Size	: 17*24	17*24 :	قياس الصفحات
Year	: 2010	2010 :	سنة الطباعة
Printed in	: Lebanon	: لبنـــان	بلد الطباعة
Edition	: 1st	: الأولى	الطبعة

DKI
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Bldg.
Tel : +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.o.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون،القبة،مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: ٨٠٤٨١٠/١١/١٢ ٥ ٩٦١+
فاكس: ٨٠٤٨١٣ ٥ ٩٦١+
ص.ب: ٩٤٢٤-١١ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠

Exclusive rights by © **Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah** Beirut-Lebanon No part of this publication may be translated,reproduced,distributed in any form or by any means,or stored in a data base or retrieval system,without the prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à © **Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah** Beyrouth-Liban Toute représentation,édition,traduction ou reproduction même partielle,par tous procédés, en tous pays,faite sans autorisation préalable signée par l'éditeur est illicite et exposerait le contrevenant à des poursuites judiciaires.

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة لـدار الـكـتـب العـلـمـيـة بيروت-لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأ أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

ISBN 978-2-7451-5529-0
ISBN 2-7451-5529-6

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

بسم الله المستوي على عرش ذاته بمجالي أسمائه وصفاته، خلق الإنسان في أحسن تقويم بيديّ الجلال والجمال، وجعله خليفة في أرضه وخاتماً على مملكته، وحمله أمانة توحيده في ذاته وصفاته وأفعاله، فالإنسان أنزل الموجودات مرتبة وأعلاهم رتبة. قال الإمام علي رضي الله عنه:

وتزعم أنك جُرم صغير   وفيك انطوى العالَم الأكبر

والحمد لله المُتجلّي من الكنزيّة المخفيّة بنور الحقيقة المحمديّة في مراتب الوجود الخلقي حسن القوابل والاستعدادات العلميّة الأزليّة.

والصلاة والسلام على الإنسان الكامل برزخ الوجوب والإمكان، المبعوث رحمة للعالمين بما بعث لهم به من دين كامل بمقاماته الثلاث: الإسلام، والإيمان، والإحسان.

وبعد، ففي إطار الحديث عن أسرار الحقائق الحقيّة ومراياها الخلقية، وعن مرتبة الإنسان الكامل الجامع لما في الآفاق الكونيّة والأنفُس البشريّة، نقدِّم للقرّاء الكِرام كتابين جليلين:

الأول: «مفتاح غيب الجمع والوجود»، للعارف الكامل الشيخ صدر الدين القونوي محمد بن إسحاق، المتوفى سنة 673 هجرية. ومحور الكتاب يدور حول بيان تنزُّلات الوجود الحق وحقيقة الإنسان الكبير الذي هو العالم، وحقيقة الإنسان الصغير الكامل الذي يقابل بذاته وصفاته الحق والعالم، وهذا الإنسان الكامل هو النبي محمد ﷺ وورّاثه الكُمَّل الذين ورثوا عن النبي ﷺ حقيقة الدين الكامل بما فيه من مُلك حسي، وملكوت قلبي، وجبروت روحي.

والكتاب الثاني: كتاب **«مصباح الأنس بين المعقول والمشهود في شرح مفتاح غيب الجمع والوجود»**، للعارف بالله تعالى الوارث المحقّق الشيخ شمس الدين

محمد بن حمزة الفناري[1]، المتوفى سنة 834 هجرية. وهو شرح مفصَّل لما ورد في مفتاح غيب الجمع والوجود. رتَّبه على أربعة قوائم: فاتحة، وتمهيد جملي، وباب، وخاتمة.

الفاتحة: في مقدّمات الشروع المفيدة للشوق الجملي، والضبط الأصلي في المشروع. وفيها فصول في تقسيم العلوم الشرعية الإسلامية إلى الأمهات الأصلية والفروع الكليَّة، وفي سبب اختلاف الأمم والتنبيه على الطريق الأَمم، وفي تبيين منتهى الأفكار، وتعيين ما يسلكه أهل الاستبصار، وفي بيان الموضوع والمبادىء والمسائل لعلم التحقيق، وفي ما أفاده الكُمَّل من ضبط كليّات مهمات العلم والعمل.

التمهيد الجملي: في بيان ما صح ارتباط العالم بالحق والحق بالعالم ـ مع أنه بذاته ووحدته الذاتية غني عن العالمين ـ مشتمل على سابقة التمهيد الجملي: في ذكر أُمهات أصول تلك الصحة ـ أي صحة الارتباطين ـ، وفيها فصلين:

الفصل الأول: في تصحيح الإضافات التي بين الذات والصفات.

والفصل الثاني: في تصحيح النسبة التي بينه سبحانه باعتبار أقسام أسماء الصفات، وبين تكوين أعيان المكونات. وخاتمة التمهيد الجملي في بيان متعلقات طلبنا بالإجمال، وبأيّ اعتبار لا يتناهى مراتب الاستكمال، وفيها بيانات عديدة.

باب كشف السر الكلّي: في بيان تعيين كليّات جهات الارتباط بينه سبحانه وبين المكوَّنات، وغيرها من العلويات والسفليات، وفيها فصول عديدة.

خاتمة الكتاب؛ الجامعة لمقاصد الباب في بيان خواص الإنسان الكامل، لأنه مع آخريته الشهودية أول الأوائل في التوجُّه الإلٰهي الشامل؛ وفيها سبعة عشر مسائل وأجوبة. وفي خاتمة الخاتمة مناجاة بلسان من ألسنة الكمال.

وفي الختام، لا بد من الإشارة إلى أن كتب التصوُّف الإسلامي تساعد المُريد

---

(1) ومن شُرّاح «مفتاح غيب الجمع والوجود» أيضاً: الشيخ محمد بن قطب الدين الأزنيقي المتوفى سنة 885، خمس وثمانين وثمانمائة، وهو شرح نفيس. أورد فيه: لطائف على وجه الاقتصار نفعاً للمبتدىء، وشرحه الشيخ عبد الله الإلٰهي للسلطان محمد الفاتح، وأتمّه سنة 880، ثمانين وثمانمائة. أوله: «الحمد لك يا الله المتحمِّد بتوحدك... إلخ»، وهو شرح فارسي مبسوط مفصول فيه بين المتن والشرح: بالميم والشين. فرغ منه في تاريخ السنة المزبورة بزاويته ببلدة أدرميد.

على الإطّلاع على الأحوال والمقامات، التي يمرّ بها السالك إلى الله تعالى، كما يطّلع على الحكم والقواعد الصوفية، التي يستلهم منها كيفية التحقّق بأحكام مقام الإسلام وأنوار مقام الإيمان، وأسرار مقام الإحسان، وصولاً إلى قوله تعالى: ﴿وَٱعۡبُدۡ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ ﴿٩٩﴾﴾ [الحجر: الآية 99]. كل ذلك بإشراف ورعاية وتربية شيخه العالم بأمراض النفوس والقلوب، وبالأدوية الشافية له من هذه الأمراض، لأنه ورث عن النبي ﷺ علوم وأسرار مقامات الدين الثلاث: الإسلام والإيمان والإحسان، الشريعة والطريقة والحقيقة، المُلْك والملكوت والجبروت، مصداقاً لقوله ﷺ: **«العلماء ورثة الأنبياء»**، وقوله ﷺ: **«إن هذا العلم دين فانظروا عمّن تأخذون دينكم»**.

ونرجو الله تعالى أن ينفعنا والمسلمين بما في هذه الكتب من الحب والإخلاص والصدق واليقين، ومن أنوار أسرار ما تعبّدنا الله به على لسان نبيّه ﷺ مصداقاً لقوله تعالى: ﴿لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ لِّمَن كَانَ يَرۡجُواْ ٱللَّهَ وَٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرٗا ﴿٢١﴾﴾ [الأحزاب: الآية 21]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ ﴿٤﴾﴾ [النجم: الآيات 3 ـ 4]، وقوله تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا ﴿٦٩﴾﴾ [النساء: الآية 69] لننال السعادة الحقيقية المتمثّلة بمعرفة الله تعالى في الدنيا، والنظر إلى وجهه الكريم في الآخرة مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: الآيات 22 ـ 23].

كتبه الشيخ الدكتور عاصم إبراهيم الكيالي
الحسيني الشاذلي الدرقاوي

ترجمة الشيخ
صدر الدين القونوي

هو الإمام المحقِّق والشيخ الكامل والعارف الواصل، والوارث المحمدي، محمد بن إسحٰق بن محمد بن يوسف بن علي القونوي الرومي نسبة إلى بلدته قونية، وكانت تحت حُكْم الرومان، وهي الآن إحدى مدن جنوب تركيا.

كان القونوي شافعي المذهب الفقهي، أكبري المشرب الصوفي، فهو من خواصّ تلاميذ الشيخ الأكبر محيي الدين بن عربي الحاتمي المقرَّبين، الذين أخذوا عنه ونشروا مذهبه. وربما يعود السبب في ذلك إلى عامِلين، **الأول**: أن أُمه أرسلته بعد وفاة والده وهو ما زال طفلاً غرّاً إلى الشيخ الأكبر محيي الدين بن عربي، حيث درس على يديه الفقه، وحفظ القرآن الكريم، وتعلَّم القراءات، وسرعان ما تأثّر بشيخه وبمذهبه الصوفي فزهد في زخارف الحياة الدنيا وانكبّ على التصوُّف علماً وعملاً.

والثاني: أن الشيخ الأكبر تزوَّج أُمه فشجَّعه ذلك على مُلازمته حتى وفاته آخذاً عنه الكثير من العلوم والأسرار والحقائق الصوفيَّة.

جَرَت مكاتبات عديدة بين الشيخ صدر الدين القونوي والشيخ نصر الدين الطوسي في كثير من المسائل الفقهية التي عمَّت معارفه في ميدان الفقه الإسلامي وخاصة المذهب الشافعي، كما جرى بينهما مُكاتبات في مسائل الطريقة والحقيقة.

كان له علاقات قوية مع نخبة من العلماء العارِفين بالله تعالى، من أمثال الشيخ سعد الدين الحموي، وملا جلال الدين الرومي مؤلِّف «المثنوي»، والشيخ أوحد الدين الكرماني، والشيخ عبد الحق بن سبعين مؤلِّف كتاب «بد العارف».

تتلمذ على يديه كلٌّ من الشيخ مؤيد الدين الجندي، شارح «فصوص الحكم»، وسعد الدين الفرغاني شارح «تائية سلطان العاشقين ابن الفارض»، والشيخ فخر الدين العراقي مؤلِّف كتاب «اللمعات»، والشيخ عفيف الدين التلمساني شارح «منازل السائرين»، وقطب الدين الشيرازي.

ترك القونوي العديد من الكتب القيِّمة التي أثْرَت المكتبة الإسلامية في عِلْمَيّ

الشريعة والحقيقة. ومن كتبه:

- «إعجاز البيان في تفسير أُمّ القرآن»، وقد نشر بتحقيقنا.
- و«النصوص في تحقيق الطور المخصوص».
- و«اللمعة النورانية في مشكلات الشجرة النعمانية» وقد نُشر بتحقيقنا.
- و«مفتاح غيب الجمع والوجود» وهو هذا الكتاب الذي بين أيدينا.
- و«شرح الأحاديث الأربعينية».
- و«شرح الأسماء الحسنى».
- و«الرسالة الهادية والنفحات الإلٰهية القدسيّة».
- و«الرسالة الرشيدية في أحكام الصفات الإلٰهيّة».
- و«الرسالة المفصحة».
- و«الفكوك في أسرار مستندات حكم الفصوص».
- و«برزخ البرازخ».

وُلِد القونوي في بلدته قونية الواقعة جنوب تركيا، وهو مجهول تاريخ الولادة، وتوفي فيها سنة 673هـ 1275م، ودفن في أحد الزوايا التي أصبحت فيما بعد مقاماً له يُزار حتى يومنا هذا.

ترجمة
الشيخ الفناري

هو: العالِم، المحقِّق، والعارف المدقِّق، الوارث المحمدي الكامل، الشيخ شمس الدين محمد بن حمزة الفناري؛ الشهير بـ«ابن الفناري»، قاضي قضاة المسلمين بمدينة بيروت واستانبول في عصره، وكان من أكابر علماء العثمانيين في القرن التاسع الهجري، بل من أوحد زمانه؛ وكان عارفاً بأكثر العلوم الأدبية والعقلية والنقلية والمعاني والقراءات والتفسير، وكثير المشاركة في الفنون المختلفة، حتى صنف في الأصول كتاباً أقام في عمله ثلاثين سنة، وأقرأ شرح العضد نحو العشرين مرة، وفي الإحسان والتصوُّف ـ لا سيما العلمي منها ـ يعدّ من أساتذة هذا الفن، غير أنه يعاب بنحلة ابن عربي وإقراء الفصوص ـ عند علماء الظاهر والفقهاء الحنفية ـ.

ولد في صفر سنه 751 وأخذ العلوم عن علاء الدين الأسود ـ شارح المغني ـ وجمال الدين آقسرائي (آقصرائي) وجمع من أكابر عصره؛ ورحل إلى مصر وتتلمّذ عند شيخ أكمل الدين وغيره، ثم رجع إلى وطنه وولّى القضاء بها، وارتفع قدره عند سلاطين آل عثمان جداً، لا سيما سلطان بايزيد الملقب بـ«ايلدرم» (791ـ 805)، وجلبى سلطان محمد خان (816ـ 824) وكان حسن السمت كبير الفضل كثير الأفضال، وفي الأواخر افتخر من جانب السلطان بمنصب «شيخ الإسلام». وتوفي سنة 834 وقد مضى من عمره الشريف أربع وثمانون سنة.

وله تآليف كثيرة، منها:

1 ـ مصباح الأنس بين المعقول والمشهود في شرح مفتاح غيب الجمع والوجود، وهو هذا الكتاب الذي بين أيدينا. قال عنه صاحب كتاب كشف الظنون: مفتاح الغيب في التصوُّف للشيخ صدر الدين محمد بن إسحٰق القونوي المتوفى سنة 673، وكان المولى شمس الدين محمد بن حمزة الفناري المتوفى سنة 834 لما قرأه لولده، صنف شرحاً لطيفاً وضمنه من معارف الصوفية ما لم تسمعه الأذان، وسماه: مصباح الأنس بين المعقول والمشهود في شرح مفتاح غيب الجمع والوجود.

2 ـ عين الأعيان في تفسير القرآن، المسمى بـ«تفسير الفاتحة» الذي طبع في استانبول.

3 ـ فصول البدائع في أصول الشرائع (في أصول الفقه) ـ طبع باستانبول في مجلدين.

4 ـ الفوائد الفنارية، طبع هذا الكتاب مع شرح أحمد بن عبد الله شوقي باستانبول.

5 ـ عويصات الأفكار في اختيار اختبار أولي الأبصار.

6 ـ أساس التصريف.

7 ـ أساس الفنون.

8 ـ أسئلة أنموذج العلوم.

9 ـ مائة مسألة في مائة فن.

10 ـ رسالة رجال الغيب.

11 ـ رسالة في مناقب الشيخ بهاء الدين النقشبندي.

12 ـ شرح أصول البزدوي.

13 ـ شرح تلخيص الجامع الكبير في المعاني.

14 ـ شرح تلخيص المفتاح في المعاني.

15 ـ شرح رسالة الأثيرية في المعاني والبيان.

16 ـ شرح مقطعات عشرين مخترعة وعشرين علماً ـ لولده ـ.

17 ـ شرح المواقف في الكلام.

18 ـ حاشية على ضوء اللامع.

19 ـ حاشية على شرح الشمسية للسيد الشريف.

20 ـ شرح المصباح في النحو.

21 ـ حاشية على شرحي السيد والسعد للمفتاح.

22 ـ مقدمة للصلاة.

23 ـ شرح الرباعي لابن عربي ـ كنا حروفاً عاليات لم نقل ـ.

مفتاح
غيب الجمع
والوجود

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم احمد نفسك عمن أمرته أن يتخذك وكيلاً، حمداً عائداً منك إليك؛ متحداً بك لا منقسماً ولا منفصلاً، مستوعباً فضيلة كل حمد ومكملة تكميلاً. اللهم صل على من وجدنا في قصدنا نحوك به إليك سبيلاً؛ سيدنا محمد وآله كما صليت على من اتخذته لك خليلاً، وجازه عنا أفضل ما جازيت عن أمته رسولاً، وارضى عن سائر الصفوة من أمته رضاً تبوّئهم به عندك مقعداً كريماً ومستقراً جليلاً، وكن جنان سائل هذا التحميد ولسانه عند كل قصد له ومقالة ليكون قلبه أنور كل قلب وقيله أقوم قيلاً.

وبعد، فإن العلوم منها أمهات أصلية وفروع تفصيلية، وتشترك في أن لك منها موضوعاً ومبادىء ومسائل.

فالموضوع: ما يبحث فيه عن حقيقته وعن أحواله المنسوبة إليه، والأمور العارضة له لذاته؛ كالوجود في العلم الإلٰهي ـ على رأي ـ وكالمقدار في كونه موضوع علم الهندسة ونحو ذلك.

والمبادي إما تصورات وإما تصديقات.

أما التصورات: فهي الحدود، وتورد الموضوع العلم المبحوث فيه، أو الصناعة وفروعه وتفاصيله وأجزائه وأعراضه.

وأما التصديقات: فهي المقدمات التي يبتنى عليها ذلك العلم، وهي مع الحدود تسمى أوضاعاً، **فمنها** يقينية ومنها مسلمة إيماناً وعلى حسن الظن بالمخبر، وتقدم في ذلك العلم وتسمى أصولاً موضوعة ونحو ذلك مما يدل على ما ذكرنا.

ومنها مسلّمة في الوقت إلى أن تتبين في موضع آخر، وفي نفس السامع والمتعلم منها شك حتى يتضح له فيما بعد؛ إما ببرهان نظري أو فطري إلٰهي، وتسمى مصادرات. ومتى كان موضوع علم أخص من موضوع علم آخر يقال له: إنه تحته، كالعلم الكوني بالنسبة إلى العلم الرباني، وكالعلم الطبي بالنسبة إلى العلم الطبيعي، ونحو ذلك.

وأما المسائل: فهي المطالب التي يبرهن عليها ويقصد إثباتها عند المخاطب، وهي إما أصول حاصرة لما يحوي عليه ذلك العلم ـ كالأجناس بالنسبة إلى ما تحتها ـ وإما فروع تحت الأصول ـ كالأنواع وأنواع الأنواع ـ فمتى عُرفت الأصول والأمهات وأحكامها واتضحت؛ عرفت نسبة الفروع إليها وصورة تبعيتها لها واندراجها تحتها.

وإذا تقرر ذلك المذكور فنقول: العلم الإلٰهي له الإحاطة بكل علم إحاطة متعلقة وهو الحق بكل شيء وله، أي وللعلم الإلٰهي، موضوع ومبادٍ ومسائل.

وموضوع كل علم ومبادئه ومسائله؛ فروع موضوع العلم الإلٰهي وفروع مباديه وفروع مسائله، **فموضوعه** الخصيص به وجود الحق سبحانه؛ **ومبادئه** أمهات الحقائق اللازمة لوجود الحق، وتسمى أسماء الذات. فمنها ما تعيّن حكمه في العالم وبه يعلم؛ إما من خلف حجاب الأثر وهو حظ العارفين من الأبرار، وإما أن يدرك كشفاً وشهوداً بدون واسطة ولا حجاب وهو وصف المقربين والكُمَّل.

والقسم الآخر من الأسماء الذاتية: ما لم يتعين له حكم في العالم، وهو الذي استأثر الحق به في غيبه كما أشار النبي ﷺ بقوله في دعائه: «**أو استأثرت به في علم الغيب عندك...**»[1] الحديث.

وتلي هذه الأسماء أعني أسماء الذات أسماء الصفات التابعة، ثم أسماء الأفعال والنسب والإضافات التي بين أسماء الذات وأسماء الصفات وبين أسماء الصفات وأسماء الأفعال.

والمسائل هي عبارة عما يتضح بأمهات الأسماء التي هي المباديء؛ من حقائق متعلقاتها والمراتب والمواطن، ونسبة تفاصيل أحكام كل قسم منها، ومحله وما يتعيَّن بها وبآثارها؛ من النعوت والأوصاف والأسماء الفرعية وغير ذلك، ومرجع كل ذلك إلى أمرين وهما: معرفة ارتباط العالم بالحق والحق بالعالم، وما يمكن معرفته من المجموع؛ وما يتعذر، على ما سنشير إليه فيما بعد.

وهذه المباديء، أعني مباديء العلم الإلٰهي، والمسائل أيضاً يأخذها من لا يعرفها مسلّمة من العارف المتحقق بها إلى أن يتبين له وجه الحق والصواب فيها فيما

(1) رواه الحاكم في المستدرك على الصحيحين، كتاب الدعاء...، حديث رقم (1877) [1/ 690]، ورواه ابن حبان في صحيحه، ذكر الأمر لمن أصابه حزن أن...، حديث رقم (972) [3/ 253] ورواه غيرهما.

بعد؛ إما بدليل معقول إن تأتى ذلك للعارف المخبر واقتضاه حكم حاله ووقته ومقامه الذي أقيم فيه، وإما أن يتحقق السامع صحة ذلك ويلوح له وجه الحق فيه بأمر يجده في نفسه من الحق لا يفتقر فيه إلى سبب خارجي كالأقيسة ونحوهما.

ولكل علم أيضاً معيار يعرف به صحيح ما يختص به من سقيمه وخطؤه من صوابه، كالنحو في علم العبارة والعروض لمعرفة أوزان الشعر وبحوره، والمنطق في العلوم النظرية والموسيقى لمعرفة النغم، هذا إلى غير ذلك مما لا حاجة إلى التمثيل به.

ولما كان شرف كل علم إنما هو بحسب معلومه ومتعلقه، كان العلم الإلٰهي أشرفها لشرف متعلقه وهو الحق، فكانت الحاجة إلى معرفة موازينه وتحصيل ضوابط أصوله وقوانينه أمس، وإنه وإن قيل فيه إنه لا يدخل تحت حكم ميزان؛ فذلك لكونه أوسع وأعظم من أن ينضبط بقانون مُقَنَّن أو ينحصر في ميزان معيّن، لا لأنه لا ميزان له، بل قد صح عند الكُمّل من ذوي التحقيق من أهل الله أن له بحسب كل مرتبة واسم من الأسماء الإلٰهية ومقام وموطن وحال ووقت ونعم[1] وشخص ميزاناً يناسب المرتبة والاسم وما عددناه، وبه حصل التميّز بين أنواع الفتح والعلوم الشهودية واللدنية والإلقاءات والواردات والتجليات الحاصلة لأهل المراتب السّنية والأحوال والمقامات؛ وبه يتمكن الإنسان من التفرقة بين الإلقاء الصحيح الإلٰهي أو الملكي، وبين الإلقاء الشيطاني ونحوه مما لا ينبغي الوثوق به.

ولما ذكرنا طرقاً محصورة يأتي ذكرها، والغرض الآن التنبيه على ما يسّر الحق ذكره من القواعد والضوابط والمقدمات وأمهات الأصول الوجودية والحضرات الأصلية والمقاصد الغائية، وإيرادها على سبيل الإجمال والإيجاز، ليكون أُساً ومفتاحاً لمن وقف عليها وفُك له ختامها في معرفة ما تحوي عليه من أنواع التفاصيل والعلوم والأسماء والمراتب ونحو ذلك، والجميع يفتح بعضه بعضاً بالفتح الآلي والقدم الأصلي، وحسب ما تقضي به المشيئة الإلٰهية ويجري به القلم حالة التسطير، فإن كتابة هذا الفن لا يكون عن سابق تأمل ولاحق تدبر وتعمل، وما وقع فيه مما يوهم الاشتراك مع علماء الرسوم من لفظ واصطلاح، فذلك ليس عن قصد التقيد بذلك الاصطلاح، بل لأمرين آخرين.

---

(1) كذا في الأصل، ولعلها [وفهم].

أحدهما: أن تلك العبارة المصطلح عليها في ذلك الموضع تكون أنسب وأتم تأدية للمعنى المراد بيانه من غيرها من العبارات بالنسبة لما في نفس المتكلم.

والسبب الآخر فيما ذكرنا هو حيطة المقام المتكلم منه واشتماله على ما يرد على المحجوب المتوجه بفكره وعلى المعتنى به، المتوجه بقلبه لكن يأخذه المتوجه بقلبه كشفاً وشهوداً دون تعمل بمحل طاهر لا شوب فيه، فتبقى طهارة الوارد على أصلها ويتلقى المحجوب الآمر من خلف حجاب الفكرة والبشرية بتعمل ومحل غير ظاهر، فيكتسي الوارد الشوب والشين فيصير الأمر ذا صورتين وتتميز الكلمة إلى كلمتين، لسعة العطاء الإلهي وتحقيق حكم القبضتين لقوله تعالى: ﴿كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَۚ وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴿٢٠﴾﴾ [الإسراء: الآية 20].

فمن رزق الطهارة حتى عن الإخلاص فقد منح الخلاص و﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٤﴾﴾ [الجمعة: الآية 4].

التمهيد الجملي

وها أنا أبتدأ الآن بذكر تمهيد جملي، ثم أُتبعه ببيان الترتيب الوجودي الأصلي على حسب العلم السابق الأزلي. ثم يقع التعريف بجملة من الضوابط الأصلية وأمهات القواعد المهمة الكلية العلية الإلية[1]. ويكون الختام بذكر بعض ما اشتمل عليه حال الإنسان الكامل ومرتبته وعلاماته، فإنه العلة الغائية وصاحب الآخرية، ومَن برتبته تتعيّن الأولية، وهو مجمع البحرين الكوني والرباني ومرآة المقامين الوجوبي والإمكاني، والله يقول الحق وهو يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

فمن ذلك: أن الكشف الصحيح والشهود الصريح أفاد أن الشيء إذا اقتضى أمراً لذاته لا بشرط؛ لا يزال عليه ما دامت ذاته. وإذا اقتضاه بشرط زائد على ذاته؛ فبحسب ذلك الشرط ودوام حكمه، سواء كان ذلك الشرط واحداً أو أكثر من واحد، وكان أمراً ثبوتياً ونسبة سلبية أو مركباً منهما في الذهن، أو كان حكمه مؤقتاً متناهياً أو غير مؤقت ولا متناه.

ومن ذلك: أن الشيء لا يثمر ما يضاده ويناقضه، على اختلاف صور الأثمار وأنواعه المعنوية والروحانية والطبيعية الغير العنصرية والعنصرية، لكن من حيث هو هو وباعتبار وجه خاص، يعرفه المحققون، ومتى يقع ما يوهم خلاف ما ذكرنا فليس إلا بشرط خارج عن ذات الشيء أو شروط وبحسبها وبحسب الهيئة الحاصلة من تلك الجمعية ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: الآية 84].

ولا يثمر شيء ولا يظهر عنه أيضاً ما يشابهه كل المشابهة؛ وألا يكون الوجود قد ظهر وحصل في حقيقة واحدة ومرتبة واحدة على نسق واحد مرتين، وذلك تحصيل الحاصل وأنه محال لخلوّ الفائدة وكونه من نوع العبث، وتعالى الفاعل الحق عن ذلك.

ومن هذا الباب ما قيل: إن الحق سبحانه ما تجلى لشخص أو شخصين في صورة واحدة مرتين، بل لا بد من فارق واختلاف من وجه ما أو وجوه، فافهم.

---

(1) إلِّيَّة: ربانية، إلهيّة، والإلُّ: العهد والقرابة والأصل الجيد، والربوبية وكل اسم آخره إلّ أو إيل فمضاف إلى الله تعالى. القاموس المحيط مادة (ألّ).

ومن ذلك: أن كل ما هو سبب في وجود كثرة وكثير، فإنه من حيث هو كذلك لا يتعين بظهورٍ من ظهوراته ولا يتميز لناظر في منظور.

ومن ذلك: أن كل مظهر لأمر ما، كان ما كان، لا يمكن أن يكون ظاهراً من حيث كونه مظهراً له؛ ولا ظاهراً بذاته ولا في شيء سواه، إلا الذي ظهر بذاته في عين أحواله؛ وكان حكمها معه حكم من امتاز عنه من وجه ما؛ فصار مظهراً لما لم يتعين منه أصلاً ولم يتميز، وهذا شأن الحق سبحانه، فله أن يكون ظاهراً حال كونه مظهراً، ومظهراً حال كونه ظاهراً، وللكُمّل أيضاً دون غيرهم من الموجودات منه نصيب.

ومن ذلك: أنه لا يعلم شيء بغيره من الوجه المغاير المباين، ولا يعرف الواحد من كونه واحداً بالكثير من كونه كثيراً وبالعكس، لكن في ذلك سرّ وهو أن للكثرة وحدة تخصها، وللوحدة كثرة نسبية تتعلق وتتعين بها، فمتى علمت إحديهما بالأخرى؛ فلما وبما فيها منها، إذ لا بد من جامع، وهذا مما ليس له في طور التحقيق دافع.

ومنه: أنه لا يؤثر مؤثر فيما لا نسبة بينه وبينه، فإذا أثر فيما له فيه جزء أو معه نسبة فتلك النسبة هي محل الأثر ومستدعيه، فالشيء إذن هو المؤثر في نفسه، ولكن باعتبار ما منه فيما يغايره من وجه واعتبار ما، أو فيما لا يغايره إلا من كونه ظهوراً خاصاً منه في مرتبة أخرى، أو موطن آخر أظهر اختلافاً ما؛ وأوجب تنوعاً مع بقاء العين وأحديتها في نفسها على ما كانت عليه.

وهذا سر الوجود والعلم ونحوهما من أمهات الحقائق على ما بينها من التفاوت، وسيقرع سمعك سر ذلك بالنسبة إلى المرتبة الربانية ثم يتنزل إلى الغير، ومعرفته من كونه غيراً ومن كونه عيناً، فافهم.

ومنه أنه لا يؤثر حتى يتأثر؛ وأقل ذلك استحضاره، أو علمه في نفسه ما يريد إيقاعه بالمؤثر فيه، أو حضوره معهما أي مع الأثر والمؤثر فيه سواء كان هذا الحال طارئاً أو لم يكن.

ومراتب التأثير أربعة: رتبة في نفس المؤثر، والثانية في الذهن، والثالثة في الحس، والرابعة الجامعة المشتملة على الثلاثة المذكورة فوقها، وهذه بعينها مراتب التصورات؛ فأولها التصور المطلق الروحي والفطري البديهي، ثم التصور الذهني الخيالي، والثالث الحسي، والرابع الجامع للكل. وأضفت ذكر مراتب التصورات

إلى مراتب التأثر لتساوي مراتبهما في العدد ولسر جامع أقوى بينهما، لولا أن بيانه يحتاج إلى فضل بسط لبيّنته، ولكن في هذا التنبيه غنية لكل محقق نبيه.

ومنه: أن الأثر لا يكون لموجود ما أصلاً من حيث وجوده فقط، بل لا بد من انضمام أمر آخر خفي إليه يكون هو المؤثر أو عليه يتوقف الأثر.

والأثر نسبة بين أمرين: مؤثر فيه ومؤثر، ولا تحقق لنسبة ما بنفسها فتحققها بغيرها، ولا يجوز أن يكون ذلك الغير هو الوجود فحسب، فإن الوجود لا يظهر عنه ما لا وجود له، ولا يظهر عنه أيضاً عينه على النحو الحاصل لما تقرر من قبل.

ولما كان أمر الكون كما سنبين محصوراً بين وجود ومرتبته، وتعذر إضافة الأثر إلى الوجود الظاهر لما مر تعين إضافته إلى المرتبة، ومرتبة الوجود المطلق الألوهية، وإليها وإلى نسبها المعبر عنها بالأسماء تستند الآثار، والمراتب كلها أمور معقولة غير موجودة في أعيانها، فلا تحقق لها إلا في العلم، كأعيان الممكنات قبل انصباغها بالوجود العام المشترك بينها.

وبما ذكرنا من أمر المراتب تتميز عن الأرواح والصور، فإن الأرواح والصور، لها وجود في أعيانها؛ بخلاف المراتب، وكذلك سائر النسب فافهم. فلا أثر إلا لباطن، وإن أضيف إلى ظاهر لغموض سرّه وصعوبة إدراكه بدون ظاهر، فمرجعه في الحقيقة، أعني الأثر، إلى أمر باطن من ذلك الظاهر أو فيه، فاعرف وسنذكر تتمة سر الأثر في آخر هذا الكتاب، في فصل «الإنسان الكامل» إن شاء الله تعالى.

ومنشأ الأثر الإلهي لإيجاد العالم الذي هو ينبوع سائر الآثار هو باعث المحبة الإلهية الظاهر الحكم في الوجود المُقترِن بأعيان الممكنات الآتي حديثها، وذلك بحسب مرتبة الألوهية، وبحسب نسبها المتعينة في مرتبة الإمكان بأعيان المكونات فرعاً وأصلاً، جزءً وكُلاً، والمحبوب والكمال الذي سيشار إليه وإلى حقيقة المحبة وحكمها في الموضع الأليق بذلك كله إن شاء الله.

ومن جملة قوانين التحقيق المدركة كشفاً وشهوداً؛ العظيمة الجدوى لسريان حكمها في مسائل شتى من أمهات المسائل العزيزة، وهو أن كل ما لا تحويه الجهات وكان في قوته أن يظهر في الأحياز؛ فظهر بنفسه أو توقف ظهوره على شرط أو شروط عارضة أو خارجة عنه، ثم اقتضى ذلك الظهور واستلزم انضياف وصف أو انضياف أوصاف إليه ليس شيء منها يقتضيه لذاته، فإنه لا ينبغي أن يُنفى عنه تلك الأوصاف مطلقاً ويتنزه عنها وتستبعد في حقه وتستنكر، ولا أن تثبت له

أيضاً مطلقاً ويسترسل في إضافتها إليه، بل هي ثابتة له بشرط أو شروط ومنتفية عنه كذلك، وهي له في الحالتين، وعلى كلا التقديرين أوصاف كمال لا نقص لفضيلة الكمال المستوعب والحيطة والسعة التامة مع فرط النزاهة والبساطة، ولا يقاس غيره مما يوصف بتلك الأوصاف عليه لا في ذم نسبي إن اقتضاه بعض تلك الأوصاف التي يطلق عليه لسان الذم أو كلها ولا في محمدة، فإن نسبة تلك الأوصاف وإضافتها إلى ذات شأنها ما ذكرنا تخالف نسبتها إلى ما يغايرها من الذوات والشروط اللازمة لتلك الإضافة؛ يتعذر وجدانها في المقيس عليه، وهذا الأمر شائع في ما لا يتحيز، سواء كان تحققه بنفسه كالحق سبحانه وتعالى أو بغيره كالأرواح الملكية وغيرها من المتروحنين.

وهذه قاعدة من عرفها وكُشف له عن سرّها، عرف سر الآيات والأخبار التي توهم التشبيه عند العقول الضعيفة، واطلع على المراد منها، فسلم من ورطتي التأويل والتشبيه وعاين الأمر كما ذكرنا مع كمال التنزيه؛ وعرف أيضاً سر تجسد الأرواح الملكية، وكون جبرائيل وميكائيل يبكيان ويحملان السلاح للحرب، ويسع كلاهما أو أحدهما في أيسر جزء من الأرض كحجرة عائشة وغيرها من البقاع هذا مع اتفاق محقق العلماء على أن البكاء على الوجه المعلوم عندنا لا تقتضيه نشأة الملائكة، واتفاقهم أيضاً على أن الأرواح لا تتحيّز، ووجوب الاعتراف أيضاً بأن الداخل لحجرة عائشة وغيرها من الأماكن المذكورة هو جبرائيل حقيقةً، إذ لو لم يكن الأمر كذلك لزم منه من المفاسد ما لا يخفى على الألباء المنصفين، ويشتمل هذه القاعدة على فوائد عزيزة جداً.

منها: ما أوجب سكوتي عنه وفرط عزته وغموضه. **ومنها**: ما تركته اختصاراً واكتفاءً بيقظة أهل الاستبصار من الإخوان الإلْهيين الأبرار. فالق سمعك لغريب ما تسمع، تجد العلم الأنفع. والله المرشد.

فصل شريف
يشتمل على علم عزيز خفي لطيف

اعلم أن الحق هو الوجود المحض الذي لا اختلاف فيه، وأنه واحد وحدة حقيقية لا يتعقل في مقابله كثرة؛ ولا يتوقف تحققها في نفسها ولا تصورها في العلم الصحيح المحقق على تصور ضد لها، بل هي لنفسها ثابتة مثبِتة لا مثبَتة.

وقولنا: وحدة، للتنزيه والتفخيم، لا للدلالة على مفهوم الوحدة على نحو ما هو متصور في الأذهان المحجوبة.

إذا عرفت هذا فنقول: إنه سبحانه من حيث اعتبار وحدته المنبه عليها وتجرده عن المظاهر وعن الأوصاف المنضافة إليه من حيث المظاهر وظهوره فيها لا يدرك ولا يُحاط به ولا يُعرف ولا يُنعت ولا يوصف، وكل ما يدرك في الأعيان ويشهد من الأكوان بأي وجه أدركه الإنسان وفي أي حضرة حصل الشهود ما عدا الإدراك المتعلق بالمعاني المجردة والحقائق في حضرة غيبها بطريق الكشف ولذلك قلت في الأعيان، أي ما أدرك في أي مظهر كان ما كان، فإنما ذلك المدرك ألوان وأضواء وسطوح مختلفة الكيفيّة، متفاوتة الكمية، وأمثلتها تظهر في عالم الخيال المتصل بنشأة الإنسان أو المنفصل عنه من وجه على نحو ما في الخارج أو ما مفرداته في الخارج، وكثرة الجميع محسوسة والأحدية فيها معقولة، وإلا فمحدوسة، وكل ذلك أحكام الوجود، أو قل: صور نسب علمه أو صفاته اللازمة له من حيث اقترانه بكل عين موجود لسر ظهوره فيها وبها ولها وبحسبها كيف شئت وأطلقت ليس هو الوجود الحق، فإن الوجود واحد ولا يدرك بسواه من حيث ما يغايره على ما مر، ومن أن الواحد من كونه واحداً لا يدرك الكثير من حيث هو كثير وبالعكس.

ولم يصح الإدراك للإنسان من كونه واحداً وحدة حقيقية كوحدة الوجود، بل إنما يصح له ذلك من كونه حقيقة متصفة بالوجود والحياة وقيام العلم به والإرادة؛ وثبوت المناسبة بينه وبين ما يروم إدراكه، مع ارتفاع الموانع العائقة عن الإدراك، فما أدرك ما أدرك إلا من حيث كثرته، لا من حيث أحديته، فتعذر إدراكه من حيث هو ما لا كثرة فيه أصلاً، وفيه أسرار نفيسة ذكرتها بتفصيل أكثر في كتابي المسمى بـ«كشف سرّ الغيرة عن سرّ الحيرة» وسيرد أيضاً في داخل الكتاب ما يزيد بياناً لما ذكرناه وأصّلناه إن شاء الله.

ثم نرجع إلى إتمام ما كنا بسبيله، فنقول: الوجود في الحق عين ذاته وفيما عداه أمر زائد على حقيقته، وحقيقة كل موجود عبارة عن نسبة تعيّنه في علم ربه أزلاً وأبداً، ويسمى باصطلاح المحققين من أهل الله عيناً ثابتة، وباصطلاح غيرهم ماهية، والمعلوم المعدوم والشيء الثابت، ونحو ذلك.

والحق سبحانه من حيث وحدة وجوده لم يصدر عنه إلا الواحد لاستحالة إظهار الواحد غير الواحد وذلك عندنا هو الوجود العالم المفاض على أعيان

المكوَّنات ما وجد منها وما لم يوجد مما سبق العلم بوجوده.

وهذا الوجود مشترك بين القلم الأعلى الذي هو أول موجود المسمى أيضاً بالعقل الأول وبين سائر الموجودات، ليس كما يذكره أهل النظر من الفلاسفة، فإنه ما ثمة عند المحققين إلا الحق والعالم، والعالم ليس بشيء زائد على حقائق معلومة لله تعالى أزلاً معدومة أولاً كما أشرنا إليه من قبل متصفة بالوجود ثانياً، والحقائق من حيث معلوميتها وعدميتها لا توصف بالجعل عند المحققين من أهل الكشف والنظر أيضاً، إذ المجعول هو الموجود، فما لا وجود له لا يكون مجعولاً، ولو كان كذلك لكان للعلم القديم في تعيّن معلوماته فيه أزلاً أثر، مع أنها غير خارجة عن العالِم بها، فإنها معدومة لا نفسها لا ثبوت لها إلا في نفس العالِم بها، فلو قيل بجعلها لزم إما مساوقتها للعالم بها في الوجود أو أن يكون العالم بها محلاً لقبول الأثر من نفسه في نفسه وظرفاً لغيره، وكل ذلك باطل، لأنه قادح في صرافة وحدته سبحانه أزلاً وقاضٍ بأن الوجود المفاض عَرَض للأشياء موجودة لا معدومة وكل ذلك محال من حيث إنه تحصيل للحاصل، من وجوه أخرى لا حاجة إلى التطويل بذكرها، فافهم.

بل الوجود واحد وأنه مشترك بين سائرها مستفاد من الحق سبحانه.

ثم إن هذا الوجود الواحد العارض للمكنات المخلوقة ليس بمغاير في الحقيقة للوجود الحق الباطن المجرد عن الأعيان والمظاهر إلا بنسب واعتبارات: كالظهور، والتعين، والتعدد الحاصل بالاقتران، وقبول حكم الاشتراك، ونحو ذلك من النعوت التي تلحقه بواسطة التعلق بالمظاهر.

وينبوع مظاهر الوجود باعتبار اقترانه وحضرة تجليه ومنزل تعيّنه وتدلّيه، العماء الذي ذكره النبي ﷺ مقام التنزل الرباني ومنبعث الجود الذاتي الرحماني من غيب الهوية وحجاب عزة الأنية، وفي هذا العماء يتعين مرتبة النكاح الأول الغيبي الأزلي الفاتح لحضرات الأسماء الإلٰهية بالتوجهات الذاتية الأزلية، وسنفك لك ختم مفتاح مفاتيحه عن قريب إن شاء الله تعالى.

فللوجود المطلق إن فهمت اعتباران.

أحدهما: من كونه وجوداً فحسب، وهو الحق من هذا الوجه كما سبقت الإشارة إليه لا كثرة فيه ولا تركيب ولا صفة ولا نعت ولا اسم ولا رسم ولا نسبة ولا حكم، بل وجود بحت. وقولنا: هو وجود للتفهيم، لا أن ذلك اسم حقيقي

له، بل اسمه عين صفته وصفته عين ذاته إذا اعتبرت فيه، فكماله نفس وجوده الذاتي الثابت له من نفسه لا من سواه، وحياته وقدرته عين علمه، وعلمه بالأشياء أزلاً عين علمه بنفسه؛ بمعنى أنه علم نفسه بنفسه وعلم الأشياء بنفس علمه بنفسه؛ تتحد فيه المختلفات وتنبعث منه المتكثرات، لكن دون أن تحويه أو يحويها أو أن تبديه عن بطون متقدم، أو هو من نفسه يفرزها فيبديها، وله وحدة هي نفس كل كثرة وبساطة هي عين كل تركيب آخر أو أول مرة، وكل ما يتناقض في حق غيره فهو له على أكمل الوجوه ثابت.

كل من نطق عنه لا به؛ ونفى عنه كل أمر مشتبه وحصره سبحانه في مدركه ومشربه فهو أبكم ساكت وجاهل مباهت، حتى يرى به كل ضد في نفس ضده بل عينه مع تميّزه بين حقيقته وبينه، وحدته نفس كثرته وبساطته عين تركيبه، وظهوره نفس بطونه وآخريته عين أوّليته، لا ينحصر في المفهوم من الوحدة أو الوجود، ولا ينضبط بشاهد ولا مشهود، بل له أن يكون كما قال، ويظهر كما يريد دون الحصر في الإطلاق وفي التقييد، إذ له المعنى المحيط بكل حرف، والكمال المستوعب كل وصف، كل ما خفي عن المحجوبين حسنه مما توهم فيه شين أو نقص فإنه متى كشف له عن ساقه بحيث يدرك صحة انضيافه إليه تعالى ألفى فيه صورة الكمال ورأى أنه منصة لتجلي الجلال والجمال.

سائر الأسماء والصفات عنده متكثرة في عين وحدة هي عينه، لا يتنزه عما هو ثابت له ولا يحتجب عما أبداه ليكمله، وحجابه وعزته وغناه وقدسه عبارة عن امتياز حقيقته عن كل شيء يضادها وعن عدم تعلقه بشيء وعن عدم احتياجه في ثبوت وجوده له وبقائه إلى شيء لا تحقق لشيء بنفسه ولا بشيء إلا به تعالى، فانتبه.

فأنيّته تعالى لا تدركها من هذه الحيثية العقول والأفكار، ولا تحويه الجهات والأقطار، ولا يحيط بمشاهدته ومعرفته البصائر والأبصار، منزّه عن القيود الصورية والمعنوية، مقدس عن قبول كل تقدير متعلق بكمية أو كيفية، متعال عن الإحاطات الحدسية والفهمية والظنية والعلمية، فهو محتجب بكمال عزته عن جميع بريته، الكامل منهم والناقص، والمقبل إليه في زعمه والناكص، جميع تنزيهات العقول من حيث أفكارها ومن حيث بصائرها أحكام سلبية لا يفيد معرفة حقيقته، وهي مع ذلك دون ما يقتضيه جلاله ويستحقه قدسه وكماله، ومنشأ تعلق علمه بالعالم من عين علمه بنفسه.

وظهور هذا التعلق بظهور نسب علمه التي هي معلوماته، وأنه عالم بما لا يتناهى من حيث إحاطة علمه وكونه مصدراً لكل شيء، فيعلم ذاته ولازم ذاته ولازم اللازم جمعاً وفرادى، إجمالاً وتفصيلاً؛ وهكذا إلى ما لا يتناهى، وما عيّنه أو علم تعيين مرتبته عند شرط أو عند سبب فإنه يعلمه بشرطه وسببه ولازمه إن سبق علمه بذلك وتعيينه، وإلا فيعلمه بنفسه سبحانه كيف شاء، غير أنه لا يتجدد له علم ولا يتعين في حقه أمر ينحصر فيه ولا حكم.

كماله بنفسه ووجوده بالفعل لا بالقوة، وبالوجوب لا بالإمكان، منزه عن التغير المعلوم والحدثان.

لا تحويه المحدثات لتبديه أو لتصونه، ولا يكوّنها الحاجة إلى ما سواه، ولا بكونه ترتبط الأشياء به من حيث ما تعيّن منه، ولا يرتبط بها من حيث امتيازها بتعددها عنه فيتوقف وجودها لها عليه ولا يتوقف عليها، مستغن بحقيقته عن كل شيء، مفتقر إليه في وجوده كل شيء، ليس بينه وبين الأشياء نسب إلا العناية كما قيل؛ ولا حجاب إلا الجهل والتلبيس والتخييل؛ لغاية قربه ودنوّه وفرط عزته وعلوّه.

وعنايته في الحقيقة إفاضة نوره الوجودي على من انطبع في مرآة عينه التي هي نسبة معلوميته واستعد لقبول حكم إيجاده ومظهريته سبحانه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: الآية 11] من الوجه الأول، ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: الآية 11] من الوجه الثاني.

ومتى أدرك أو شوهد أو خاطب أو خوطب؛ فمن وراء حجاب عزته في مرتبة نفسه المذكور بنسبة ظاهريته وحكم تجليه في منزل تدليه من حيث اقتران وجوده التام بالممكنات وشروق نوره على أعيان الموجودات وليس غير ذلك، وهو سبحانه من هذا الوجه إذا لمح تعيّن وجوده مقيداً بالصفات اللازمة لكل متعين من الأعيان الممكنة التي هي في الحقيقة نسب علمه جمعاً وفرادى وما يتبع تلك الصفات من الأمور المسماة شؤوناً، وخواص وعوارض والآثار التابعة لأحكام الاسم الدهر المسماة تلك أوقاتاً، والمراتب والمواطن، فإن ذلك التعيّن والتشخص يسمى خلقاً وسوىً كما ستعرف سرّه عن قريب إن شاء الله وينضاف إليه سبحانه، إذ ذاك، كل وصف ويسمى بكل اسم ويقبل كل حكم، ويتقيّد في كل مقام بكل رسم، ويدرك

بكل مشعر من بصر وسمع وعقل وفهم وغير ذلك من المدارك والقوى، فاذكر واعلم.

وذلك لسريانه تعالى في كل شيء بنوره الذاتي المقدس عن التجزيء والانقسام والحلول في الأرواح والأجسام، فافهم. ولكن كل ذلك متى أحب وكيف شاء وهو في كل وقت وحال هو القابل لهذين الحكمين الكليين المذكورين المتضادين بذاته لا بأمر زائد، والجامع بين كل أمرين مختلفين من غائب وحاضر وصادر ووارد، إذا شاء ظهر في كل صورة، وإن لم يشأ لا تنضاف إليه صورة.

لا يقدح تعيّنه وتشخّصه بصورة واتصافه بصفاتها في كمال وجوده وعزته وقدسه، ولا تنافي ظهوره في الأشياء وإظهار تعيّنه وتقيّده بها وبأحكامها؛ علوه وإطلاقه عن القيود وغناه بذاته عن جميع ما وصف بالوجود، بل هو سبحانه وتعالى الجامع بين ما تماثل من الحقائق وتخالف فتألف، وبين ما تنافر وتباين فتخلّف.

وبتجليه الوجودي ظهرت الخفيات وتنزلت من الغيب إلى الشهادة البركات من حيث أسمائه الباسط والمبدىء، وبارتفاع حكم تدليه تخفى وتنعدم الموجودات باسميه القابض والمعيد، إنه تعالى محتجباً بعزّه كان غيوراً، وإن أحب أن يُعرف دنا وظهر فيما شاء كيف شاء، وكان ودوداً.

وبالمحبة يبدىء من كونه محباً، وهي تبديه، وبها من كونه محباً ومحبوباً يعيد، كل شيء في قبضته ومقهور تحت قوة بطشه، لقوة فعله وضعف المنفعل، ومظهر قدرته وآلة حكمته في فعله بسنته؛ ومحل ظهور سر القبض والبسط والإبداء والإخفاء والغيب والشهادة والكشف والحجاب الصوري النسبي الذي به يفعل تعالى ما ذكر؟ لا مطلقاً هو العرش المجيد.

ولهذا قال سبحانه مبدئاً سرّ هذا الأمر: ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴿٣٧﴾﴾ [ق: الآيـــة 37]، ﴿إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ ﴿١٣﴾ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾ [البُرُوج: الآيات 13-16] في مرتبتي الإطلاق والتقييد، وقوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هُود: الآية 107] جواب سؤال مقدر؛ عُلِمَ أنه يبدو من معترض محجوب.

وصل

ولما كان الحق سبحانه من حيث حقيقته في حجاب عزّه، لا نسبة بينه وبين

ما سواه كما سبق التنبيه عليه كان الخوض فيه من هذا الوجه والتشوّق إلى طلبه تضييعاً للوقت وطلباً لما لا يمكن تحصيله ولا الظفر به إلا بوجه جملي؛ وهو أن ما وراء ما تعين أمراً به يظهر كل متعين، لذلك قال سبحانه بلسان الحرمة والإرشاد: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُۥ وَاللَّهُ رَءُوفٌۢ بِالْعِبَادِ ۝٣٠﴾ [آل عِمرَان: الآية 30] فمن رأفته أن اختار راحتهم وحذرهم عن السعي في طلب ما لا يحصل، لكن لهذا الوجود الحق من حيث مرتبته عروض وظهور في نسب علمه التي هي الممكنات، ويتبع ذلك العروض والظهور أحكام وتفاصيل وآثار بها تتعلق المعرفة التفصيلية؛ وفيها ومنها يقع الكلام، وأما ما وراء ذلك: فلا لسان له ولا خطاب له يفصله، بل الإعراب عنه يزيده إعجاماً، والإفصاح إبهاماً على ما ستعرفه إن شاء الله.

وها أنا أذكر ما به يتم التمهيد الموعود ذكره أولاً، وقد ذُكر أكثره بوجه كلي، ثم يقع الشروع في الكلام بلسان حضرة الجمع والوجود الذي هذا بعض رقائقه، فإنه المتضمن سر الألوهية والذات والإيجاد والموجودات وترتيبها كوناً ومرتبةً وما سبق الموعد بذكره أُبين كل ذلك على الوجه الأصلي والترتيب الآلي إن شاء الله، والله ولي العون.

فصل

اعلم أن للوجود الإلٰهي من حيث عروضه للأعيان بحسب كل اقتران وتعيّنٍ ظهوراً يستلزم أحكاماً شتى، ولتلك الأحكام أيضاً صلاحية التعيّن بالوجود الحق، فإما في بعض المراتب الوجودية وإما في جميعها، وهي تنقسم أوّل ما تنقسم قسمين:

قسم لا حكم للإمكان فيه إلا من وجه واحد وهو كونه في حقيقته ممكناً مخلوقاً، فإمكانه فيه معقول بالنظر إليه، فلا يتوقف قبوله للوجود من موجده واتصافه به على شرط غير الحق سبحانه، وهذا القسم له الأولية الوجودية في مرتبة الإيجاد والقرب التام من الحق سبحانه أيضاً في حضرة أحديته، إذ لا واسطة بينه وبين ربه، ويختص بهذه المرتبة القلم الأعلى والملائكة المهيمة والكُمّل والأفراد من بعض الوجوه.

والقسم الآخر مع أنه ممكن في ذاته؛ متوقف على أمر وجودي غير محض الوجود الحق، فله نسبتان، وتعلقه بالحق سبحانه ليس من وجه واحد ونسبة واحدة

كمن ذكر بل من وجهين مختلفين بنسبتين مختلفتين، الوجه الواحد مرتبة الواسطة والشرط وحكمها، والوجود الآخر هو المسمى بالوجود الخاص، وسيرد حديثه إن شاء الله.

وهذا القسم الثاني المذكور ينقسم ثلاثة أقسام: قسم لا واسطة بينه وبين الحق إلا واحد، كاللوح مع القلم، وقسم له عدة وسائط، ثم الذي له عدة وسائط ينقسم قسمين:

قسم وجوده متوقف على وسائط أكثرها ظاهر بما لا يظهر في ذاته للكثرة التركيبية فيه حكم أصلاً، بل يعقل ذلك فيه لا غير، كالملائكة المخلوقة تحت مرتبة الطبيعة وكمظاهرها المثالية التي يظهر فيها وكالعرش والكرسي وما اشتملا عليه من الصور البسيطة والمخلوقات.

والقسم الآخر ما ذاته متكثرة ومتولدة من مركب أو مركبات وبسائط ويتضاعف التركيب والكثرة متنازلاً، وكذلك حكم الإمكان الوسائط حتى ينتهي الأمر إلى الإنسان، فإن وجود صورة الإنسان من كونه بشراً يتوقف على اجتماع النسب من كل المراتب، هذا اعتبار الأمر متنازلاً، فإذا اعتبر متصاعداً كان الأمر بالعكس؛ من عدم التضاعف وقلة الوسائط حتى ينتهي الأمر إلى القلم الأعلى والمهيّمين والكُمّل والأفراد من بعض الوجوه كما مر.

ولكل ظهور وحكم استناد إلى مرتبة الإلٰهية، وأوليها بكل موجود أظهرها فيه حكماً أي موجود كان، وكل موجود لا يعرف ربّه إلا من حيث النسبة التي لها حكم الأغلبية في وجوده؛ بحسب المرتبة التي وجد فيها التي اقتضت له وجود المعين من اختلافات الحقائق بقهرها حكم باقي الحقائق والنسب الخفية الحكم الذي في ذلك الموجود وغلبتها لمناسبة عينية وغيبية وحالية ووقتية، وفي تلك المرتبة المشار إليها يُشهد مبدأ ظهور ذلك الموجود، وإليها ينتهي آخره كما سنوضح ذلك فيما بعد.

وهذا الأمر المشار إليه يكون من وجه ذا وجهين، الوجه الواحد: من حيث الوجود، والآخر: من حيث النسبة التعينية، فالحكم إذن ذو تعينين، فتعيّن كل اقتران وجودي بحقيقة كل مخلوق من المخلوقات وظهوره بها وفيها يسمى اسماً من الأسماء وأحد التعينات، وهو المنسوب إلى الشيء من حيث الوجود؛ هو دلالة الاسم على الذات والتعين المعتبر فيه من حيث الأمر الذي عرض له الوجود وتعيّن به، هذا الظهور الخاص هو المسمى خلقاً وسوىً والمعنى المتعين المعقول في

البين، لا باعتبار الوجود وحده ولا باعتبار العين وحدها، هو ما يمتاز به الاسم عن باقي الأسماء من المعنى المختص به، والأمر الشامل لمعاني الأسماء كلها بالحيطة والحكم والتعلق ما توافق منها وما تخالف هو الألوهية.

والأسماء على أقسام ثلاثة: كلية لا يخرج شيء عنها أصلاً كان ما كان، فما كان منها عام الحكم، قابلاً للأمور والتعلقات المختلفة أو المتقابلة أضيف إلى الذات، وهي الحقائق اللازمة وجود الحق سبحانه، وهي لكمال حيطتها قديمة في القديم محدثة في الحادث، ومتناهية الحكم من وجه، وغير متناهية من وجه آخر، ومتحيزة في المتحيزات، وغير متحيّزة فيما لا يتحيّز، هذا إلى غير ذلك مما يقبله من النعوت المتقابلة والصفات المتباينة والمتماثلة، وهي أعني الحقائق المذكورة في التمثيل كالحيوة من كونها حيوة فقط، والعلم من كونه علماً فقط، وكذا الإرادة والقدرة والوجود والنورية والوحدة ونحو ذلك مما لا يخفى على من فتح له هذا المقفل. فهذا قسم أسماء الذات.

وما كان منها مشعراً بنوع تكثر معقول أو ملحوظ فهو من قسم أسماء الصفات، كالوحدة من كونها نعتاً للواحد لا من كونها عين الواحد، وكالكثرة سواء كانت في النسب والأسماء أو كانت ظاهرة الحكم والصورة معاً، وكالحيطة المعلومة في العرف من حيث الوجود والعلم والتعلق والحكم والظهور والبطون ونحو ذلك، وما فهم منه معنى الفعل على اختلاف صوره وأنواعه وجهاته بأي وجه كان فهو من قسم أسماء الأفعال كالقبض والبسط والقهر والخلق والإحصاء والإيجاد والإحياء والإذهاب والإماتة والتجلي والحجاب والكشف والستر ونحو ذلك وهذا ضابط جليل ونموذج عزيز لمن عرف ما ذكر، وهو يحوي على أمهات الحقائق والأصول الحاصرة، فاعرف قدره.

وظهور حكم القسمين الأخيرين أعني قسمي أسماء الصفات والأفعال يتعينان من اجتماع أحكام القسم الأول أعني أسماء الذات.

فشهود الحق سبحانه في ذاته الأعيان الثابتة التي هي معلوماته ومخلوقاته، عبارة عن رؤيته في حضرة علمه الذاتي من حيث عدم مغايرة علمه له ما يستلزمه ذاته من الحقائق اللازمة لوجوده التي هي أسمائه الذاتية ولوازم تلك الأسماء وتوابعها المسماة أسماء الصفات؛ ولوازم تلك أيضاً التي هي أسماء الأفعال، وأنواع الكيفيات والتعينات الحاصلة من الاقتران الوجودي وتداخل أحكام الأسماء

وتوجهاتها بصورة ما بينها من التناسب والتباين، وما يحصل من اجتماع تلك الأحكام والنسب أيضاً على اختلاف ضروب، كل ذلك وما يتضاعف فيه وجوه الإمكان وما لا إمكان فيه إلا من وجه واحد كما مر وما يتبع ذلك الاستلزام، وفي كم تنحصر أنواع تلك الاجتماعات والروابط ومن أيّ وجه تنحصر ومن أيّه لا تنحصر.

وهذا الشهود إلٰهي علمي ذاتي، شهود المفصل في المجمل والكثير في الواحد، والنخلة وثمرها وسعفها وما يتبعُها في النواة الواحدة، وكلها معدومة لأنفسها غير موجبة كثرة وجودية في ذات ربّها، فإنها بأجمعها نسب علمه المعقول، تعددها باعتبار صور المعلومات في ذات العلم بها، ولا وجود لشيء منها في غير ذات العالم، وكل ما تستلزمه تلك النسب العلمية والحقائق المذكورة أيضاً من التعينات والأحكام التي لها صلاحية التعيّن والظهور الوجودي بحسب مرتبة ما، وفيها أو مراتب كما ذكرنا من قبل هو صور الأعيان؛ والتابعة أحوال للمتبوع منها وصفات ولوازم، فاعلم ذلك.

وأما شهود الحق الموجودات فيما تميز عنه بتعينه فحسب، لا بغير ذلك، مما لا حكم للإمكان فيه إلا من وجه واحد، فهو شهود وجودي عياني كشهود الأشياء في ذات القلم الأعلى ووجود اللوح المحفوظ ونحوهما مما نزل عنهما، كالعرش والكرسي وكحديث آدم عليه السلام في أخذ الذر، فافهم.

وما يتوقف وجوده على الحق سبحانه فحسب إيجاداً وحكماً، فهو الذي ينضاف إليه حكم الإمكان من وجه واحد ويضاعف وجوه الإمكان وأحكامه على قدر الوسائط والشروط والتقدم والتأخر الاستعدادي المظهر والمثبت أولية الأشياء وآخريتها، وتعلق العلم بالشيء في الحضرة العلمية المجردة من حيث صلاحيته لقبول التعين الوجودي والأمر الإرادي والتوجه الإلٰهي وتوقفه على سبب أو أسباب هو شهود ذلك الشيء في مرتبة إمكانه.

ومعقولية مطلق هذا التعلق المذكور على الوجه المنبّه عليه هو شهود الأشياء على الإطلاق في حضرة الإمكان، فالإمكان والممكن والشهود والمشهود والتعلق والرؤية ونحو ذلك، كلها نسب في علم الحق لا أمور وجودية وعلمه في حضرة أحدية ذاته المنبّه على حكمها ليس بأمر زائد على ذاته، إذ لا كثرة هناك بوجه أصلاً، تعالى الله الواحد الفرد عما لا يليق به.

فما لا حكم للإمكان فيه ولا واسطة في حقه من مقام التركيب والقيد الزماني، هو عالم الأمر، وما زاد على ما ذكرنا وخالفه في هذا النعت المذكور، فهو عالم الخلق، فاعلم ذلك.

خاتمة التمهيد الكلي

ولما كان متعلق معرفة كل عارف والذي يمكن إدراك حكمه إنما هو مرتبة الحق سبحانه، أعني الألوهية وأحديتها أمر في كتابه العزيز نبيّه الذي هو أكمل الخلق مكانة واستعداداً فقال: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: الآية 19] منبهاً له ولمن تبعه على ما يمكن معرفته والظفر به. ومعلوم أن الألوهية مرتبة مرتبطة بالمألوه ومرتبط بها المألوه لما يقتضيه سرّ التضايف وأنها واحدة، لما يلزم من المفاسد أن لو لم يكن كذلك كما اتضح لأولي الألباب.

فتبيّن حينئذ أن متعلق طلبنا من حيث نحن إذا وفّقنا، هو أن نعرف نسبة مألوهيتنا من ألوهيته وحكمها فينا بنسبها المعبّر عنها بالأسماء.

وهذا هو معرفة صورة ارتباط العالم بموجده وارتباط موجده به، وليس إلا من نسبة تجليه الوجودي المنبسط على أعيان المكونات حتى انصبغت بنوره، لاستحالة حصول غير ذلك من الحق كما مر ولهذا السر أمر سبحانه نبيه عليه السلام بقوله: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدۡنِي عِلۡمٗا ١١٤﴾ [طه: الآية 114].

فالعلم بالحق سبحانه وبكل شيء لا يقبل الزيادة إلا من حيث تفصيل المجملات وزيادة التعلقات الناشئة من اختلاف الوجوه والاعتبارات والنسب والإضافات، وهذا لا يصح إلا فيما يكون من الحق، وفيما ليس بواحد وحدة حقيقية، ولا يصح في حق الحق سبحانه من حيث وحدته الذاتية، فإن انضاف إليه فمن حيث نسب الألوهة والعلم والأسماء الآتي ذكر أحكامها ورقائقها والسابق ذكر أصولها ومراتبها.

فاستحضر ما سمعت وأضفه إلى ما يسرد عليك، وراع نسبة الكلام بعضه إلى بعض، ولا تنفّر مما يتوهم فيه من التكرار، ففي ذلك أسرار وما نبأ عنه الفهم فسيكشفه التوفيق، إما بالفتح الإلٰهي بدون واسطة معلومة، أو بواسطة المعاودة والتثبت والاختبار المتفرع عن نور الإيمان المحقق والفطرة الإلٰهية، وكذلك فلا تستنكر الترتيب، فليس عن تعمل، بل الأمر كما نبه عليه في أول هذا المسطور،

والْحِق آخر الكلام بأوله وأوله بآخره، واجمع نبذه المبثوثة فيه، وانظر ما يبدو لك من المجموع آخراً تكن من الأولياء المهتدين.

واعلم أن هذا الكتاب لم يوضع لكافة الناس وعامتهم، بل ولا للخاصة، ولكن لقوم هم من خلاصة الخاصة، ينتفعون به في أثناء سلوكهم، قبل التحقق بغاياتهم، ويتذكرون بنكته سرّ بداياتهم فَيَكْملون ويُكَمّلون، ويشكرون ويستزيدون بما يستبصرون فيزدادون.

وبعد، فاسمع الآن سرّ الجمع والوجود والإيجاد والترتيب، والسر الغائي المقصود ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: الآية 4].

باب كشف السرّ الكلي وإيضاح الأمر الأصلي

اعلم أن أول المراتب المعلومة والمسماة المنعوتة مرتبة الجمع والوجود، وقد يعبّر عنها بعض المحققين بحقيقة الحقائق وحضرة أحدية الجمع ومقام الجمع ونحو ذلك؛ ونسبة حكمها وأثرها إلى ما يليها من أمهات الحقائق الإلٰهية والكونية كالوجود العام وأم الكتاب ونحوهما نسبة الذكورة إلى الأنوثة، والمجموع أمر واحد راجع لذاتٍ واحدة.

وللذات المشار إليها من حيث الرتبة الكلية اعتباران ونسبتان كيف شئت قلت اعتبارها من حيث جمعها المنبه عليه، وإحاطتها أيضاً ووحدتها، واعتبار كونها ليست غير الحقائق المذكورة التي اشتملت عليها، فمن حيث نسبة الجمع والإحاطة تسمى حضرة الجمع ومرتبة أحدية الجمع التي تليها حضرة الألوهة، ونحو ذلك.

ومن حيث إن الوجود الظاهر المنبسط على أعيان المكوّنات ليس سوى صورة جمعية تلك الحقائق تسمى الوجود العام والتجلي الساري في حقائق الممكنات، وهذا من باب تسمية الشيء بأعم أوصافه وأوليها حكماً وظهوراً للمدارك تقريباً وتفهيماً، لا إن ذلك اسم مطابق للأمر في نفسه. وأما الاسم النور والظاهر وأمثالهما؛ فصور أحوال هذه الذات ومراتب تعينات لها؛ فافهم.

ولكل حقيقة من حقائق العالم والأسماء الإلٰهية أيضاً من حيث الرتبة الكلية اعتباران أو حكمان كيف قلت: **أحدهما**: نسبة الافتقار والطلب من حيث التوقف في الظهور على السوى، **والآخر** نسبة حكم التعين والقبول للأثر والطلب حيث كان يستلزم حكم الحاجة وينافيه الغنى المطلق، لكن قد يكون الفقر ظاهر الحكم مع عدم التعلق بالغير كافتقار الشيء إلى نفسه فهو غنى عما سواه، وإن لم يعر عن حكم الحاجة، **وبين الطلبين فروق**:

منها: أن المفتقر إليه من حيث الحضرة الإلٰهية ليس شيئاً معيناً يكون هو قبلة الطلب بخلاف الطلب والفقر الكوني فإن قبلته ومتعلقه حضرة أحدية الجمع والوجود لا محالة، عرف الطالب ذلك أو لم يعرف، وكل ذلك مراتب نسبية لا

وجود لها في عينها من حيث الانفراد.

وظهور الحكم الجمعي يسمى وجوداً عينياً وليس هو سوى صورة النسبة الاجتماعية لا أمر زائد لكن على وجه مناسب لتلك الجمعية أي جمعية كانت سواء سميت خاصة أو عامة شاملة، وحكم التوقف يشمل الحضرتين كما ذكر.

ثم إنه إذا اعتبر معتبر بعد الاطلاع المحقق بما شاء الله من الطرق كل حقيقة من حقائق الحقيقة الأصلية الجامعة المذكورة من حيث أحديتها، ألفاها حقيقة غيبية من حقائق مرتبة الجمع المشتملة على حقائق الأسماء الذاتية، وباعتبار إضافة النسبة الجامعة إلى ما تليها من الأسماء الذاتية مجموعة في العلم لا في الخارج، تسمى حضرة الهوية وحضرة الذات ونحو ذلك على ما مر.

والجهل بهذه الذات عبارة عن عدم معرفتها مجردة عن المظاهر والمراتب والتعيّنات لاستحالة ذلك فإنه من هذه الحيثية لا نسبة بين الله سبحانه وبين شيء أصلاً، لأن الواحد في مقام وحدته الحقيقية التي لا تظهر لغيره فيها عين ولا رسم، ولا يتعين فيها لسواه وصف ولا حكم، ولا يدركه سواه ولا يتعلق به إلا هو.

ويتعذر معرفة هذه الذات أيضاً من حيث عدم العلم بما انطوت عليه من الأمور الكامنة في غيب كنهها التي لا يمكن تعينها وظهورها دفعة بل بالتدريج فإن للوجود الإلهي والحكم الجمعي الذاتي بحسب ظهوره لكل عين وبحسب تعيّن ظهوره في مرتبة كل كون على نحو ما سبق التنبيه عليه تجلياً خاصاً وسراً لا يمكن معرفته مطلقاً إلا بعد الوقوع، حتى أن معرفة حال العين التي عرض لها الوجود الإلهي وانسحب عليها الحكم الجمعي المذكور قبل انصباغها بالنور الوجودي وقبل معرفة الوجود والحكم المنبه عليه بالنسبة إلى عين أخرى، لا يكفي في تمام المعرفة بها معرفة ما أشرت إليه دون حصول الاجتماع التوجهي الأسمائي والقبول الكوني العيني بالفعل وإدراكه ظاهراً، فإن الأمر كما قلنا ظاهر بنسبة الاجتماع، وحكمه الظاهر من حيث الجملة والعموم من الطلب الكامن في الحضرتين، ومن حيث التفصيل والخصوص من التعينات الخاصة المستجنة في غيب ذات الحق سبحانه، الكامنة عن أعيان خاصة، والظاهرة لأعيان خاصة، والمتعين بذلك أمر جزئي، وسألمع ببعض أسراره فيما بعد إن شاء الله.

والأمر في ذلك عبارة عن جمعية أو تأليف، فإما معنوي كاجتماع حقائق مفردة ومعان مجردة؛ وإما صوري مادي أو شبيه به، فالشبيه بالمادي هو اجتماع

الأرواح النورية من حيث قواها وتوجهاتها، ومن حيث مظاهرها المثالية التي تتراءى بها أيضاً، وذلك لتوليد الصور العلوية والأجسام البسيطة، والمادي ما بعد ذلك وثمرته إظهار الصور الطبيعية المركبة، وكلها في الأصل والتحقيق تابع لاجتماع غيبي معنوي شبيه من وجه بالتركيب.

فكل اجتماع على هذا الوجه عند المحقق تركيب، ولكل تركيب صورة هي ثمرة ذلك التركيب، ويلازم الصورة حكم تنفرد به وإن شاركها غيرها في بعض نسب مطلق الحكم والتركيبات في كل حضرة ومقام لا نهاية لها، فالصور التي هي النتائج لا نهاية لها، فالأحكام اللازمة المتجددة لا نهاية لها وإن كان الجميع يرجع إلى أصول حاصرة وأمهات متناهية.

فالأمر إما اجتماع عدة معان وإما اجتماع أجزاء جسمانية وحقائق وقوى روحانية على نحو خاص لم يكن من قبل ذلك يظهر بحسب الحضرة والمقام الذي به وفيه يقع ذلك الاجتماع ويتم.

ومتى تحققت سرّ الجمع وحكمه مما ذكر ويذكر؛ عرفت ما أشير إليه ويتضح لك أمور شتى:

منها: تيقنك أن معرفة الشيء من كونه لا يتناهى: هو أن تعرف أنه غير متناه؛ والغير المنضبط أنه غير متعيّن ولا منضبط، وإلا فلم يكن عرف كما هو.

ثم اعلم أن للحق سبحانه من حيث أسمائه الذاتية التي لا توجه له إلى أمر وتأثير بدونها بحسب كل مرتبة وحقيقة قابلة أو قل مجلىً كيف شئت اجتماعاً خاصاً كما ذكر وحدانياً في الظاهر لا في الباطن، مُظهراً من كامن سرّها المجهول، تعيّن الحكم عليه وحصره لا المجهول مطلقاً نتيجة خاصة تسمى حكماً باعتبار وتضاف إلى الممكن المخصص من كونه، وفي مرتبته ظهر وتعين، وبحسبه لا بحسب الظاهر ومقتضاه، إذ ليس ثَمّ اقتضاء متعيّن ولا أمر يقبل الحصر بالتعيّن فيتعين، وتسمى أيضاً باعتبار آخر صورة وباعتبار آخر في عالم آخر نفساً وروحاً، وفي عالم آخر مزاجاً، وفي الحضرات الربانية وجهاً خاصاً وتجلياً خاصاً وظهوراً أسمائياً ونحو ذلك، وسيتم بيان هذا الأمر فيما بعد إن شاء الله، ويختلف الأمر كما قلنا بحسب المراتب التي يقع فيها الظهور ويبدو لها تعين.

وسرّ هذا الأمر أن كل صورة تدركها كيفما أدركتها وسواء أدركتها فيك أو فيما خرج عنك في علمك باعتبار فليس إلا نسبة اجتماعية في مرتبة ما من المراتب،

وكذا ما علمت وما به وعنه نطقت وغير ذلك؛ اللهم إلا أن كملت وصرت إنساناً كاملاً، فلك إذ ذاك جمعية تختص بك تستوعب كل جمعية وحكم تنفرد به؛ هو منبع كل حكم ومستوعبه لا يشارك فيه، وسيقص عليك من أنباء هذا الأمر ما يرتفع به عنك الاشتباه إن شاء الله.

فإن أنت تدبرت هذا الفصل واعتبرت ما ضمّن من الأسرار بنور الحق ولم تغفل عنه تكن ممن ترى الحق في كل شيء جهاراً علناً، واستحضر الآن ما عُرّفتَ به من قبل: أن الطلب الأول الآلي من حيث الاجتماع الأسمائي بالتوجه الذاتي؛ حالٌ ذاتيٌ للأسماء لا لموجب خارجي، إذ ليس هو ثم، لكن على الوجه المنبّه عليه في سر الطلب وهو في الأصل ميل معنوي بحركة غيبية من إحدى الحقائق الأسمائية الأصلية المذكورة بقوة النسبة الجامعة لظهور حكم الاتصال والاجتماع بين سائرها على ما بينها من التباين والاختلاف، ليظهر صورة جملتها ويظهر مسماها من حيث تعينه في المرتبة الجامعة لها من غيبه وحماه الأعز، مع أنه ليس هناك «من» ولا غيره كـ«في» و«إلى» ونحوهما، ولكن المراد التفهيم والتوصيل، والعبارة لا تفي بالكشف عن الأمور المشهودة، وقصارى الأمر التقريب والتنبيه، وبالقدر المشترك من الأمر الأصلي بين المتخاطبين تقع الفائدة على اختلاف صورها في المحجوب والذائق.

ثم نقول: فالميل الأول المذكور المنسوب إلى الأسماء الذاتية هو الإرادة والتعلق الخاص من النسبة الجامعة، المُظهر حكم الميل من إحدى الحقائق في الكل، هو باعث المحبة المتعلقة بكمال الجلاء والاستجلاء، المتوقف حصوله على الظهور، لكن على ما ستعرفه من مسألة الإنسان الكامل في آخر الكتاب إن شاء الله.

وهذا الأمر هو المنبّه عليه في سر الأولية بـ«**أحببت أن أعرف**»(1) والمحبة لا تتعلق بموجود أصلاً، لاستحالة طلب الحاصل على ما سبقت الإشارة إليه من وجه، ويأتي أيضاً.

ثم اعلم أن متعلق الضمير في التاء من «أحببت» النّسب الربانية بصفة الطلب للمربوب، لما علمت أن المتضايفين لا يثبت أحدهما ولا يعقل بدون الآخر وجوداً وتقديراً وهكذا هو الأمر في كل ما يقتضي التضايف من الحقائق والنسب والمراتب

---

(1) أورده العجلوني في كشف الخفاء برقم (2016) [2/ 173] ولفظه: «كنت كنزاً لا أُعرف فأحببت أن أُعرف فخلقت خلقاً فعرّفتهم بي فعرفوني»، وفي لفظ: «فتعرّفت إليهم فبي عرفوني».

والنعوت والصفات وغير ذلك.

وأما الصورة الوجودية الظاهرة لنفسها الحاصلة من الاجتماع الأول الأسمائي المذكور فهي صورة الرحمٰن، والتجلي هو من الله مسمى الأسماء المشار إليها، ومرتبة التجلي المذكور هو المسمى بحقيقة الحقائق، وفي التحقيق الأوضح هي الرتبة الإنسانية الكمالية الإلٰهية المسماة بحضرة أحدية الجمع.

فالرحمٰن اسم لصورة الوجود الإلٰهي من حيث ظهوره بنفسه، والرحمة نفس الوجود، والصفة الربية خفية الصورة ظاهر الحكم، وأول ظهورها لها فيما تعيّن بها وتعينت به، فشهد الشيء نفسه ومظهره بالتعيّن مسمى بالرحمٰن، فالرحمٰن للوجود كما بيّنا، والاسم الله للمرتبة والحقيقة الجامعة: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسرَاء: الآية 110] فكل مرتبة واسم وأمر يتعلق به الدعاء ويكون قبلة للسؤال لا يخلو من حكم هذين الأصلين، وإليهما ينضاف وينتهي أمره، وهما الوجود والمرتبة جمعاً وفرادى على ما لُوّح ببعض سرّه من قبل.

فكلٌ متوجه إليه بأي نوع كان وأي وجه وقع فهو مدعو، وكل توجه دعاء، وكل متوجه داع، فاعلم ذلك وتدبر شمول حكم ما نبهت عليه، تُفز بالعلم الغريب، وسيأتي بيان سر الدعاء ببسط أكثر من هذا في ما بعد إن شاء الله.

ثم إن الاسم الرحمٰن باعتبار انبساط نوره في الخلاء على الممكنات المعلومة وظهورها به وتعيّنه وتعدّده بحسبها مع وحدته في نفسه يسمى عند أهل التحقيق نَفَساً، كما نطقت به النبوة تفهيماً واعتباراً بحكم الطبيعة عندنا وفي نشأتنا؛ وهما الميزانان المشار إليهما في قوله تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [فُصّلَت: الآية 53] فإن أول ما يظهر حالة التكوين الذي هو الاجتماع الأسمائي بالتوجه الإرادي في الأصل، والنكاح والتولد عندنا البخار، فمن حيث إن الموجودات كلمات الحق سبحانه، فإن أصلها النفس الرحماني وظهورها بـ«كن» وهو القول الإلٰهي لكل مرادٍ تكوينه، فكل مكوَّنٍ فهو عينُ كلمة المكَوِن اسم فاعل، وتعددت الحروف والكلمات بحسب تقاطع النّفس في مراتب المخارج أولاً، وبحسب التركيب علماً وذهناً ثم حساً آخراً في الأصل؛ بحسب ما يليق به وعلى نحو ما أرانا وكشف لنا سبحانه وفينا؛ من كوننا مخلوقين على الصورة بحسبنا في حالتي حجابنا وكشفنا، فافهم أيها اللبيب تفز بالسّر الغريب.

ثم نرجع ونقول: فالنفس المذكور بالنسبة إلى مطلق النشأة الكلية الوجودية والموجودات الكونية الصادرة من الرب سبحانه التي هي كلمات نفسه وحروفه بخارٌ عامٌ هو نتيجة الاجتماع العام الواقع بين الأسماء الذاتية بالتوجه الإلٰهي الغيبي الحُبّي الإرادي، ويسمى النكاح الأول، ومنزل التدلّي ومرتبة العماء، وحضرة نفوذ الاقتدار، ونحو ذلك على ما لُوِّحَ بسّره من قبل.

وهذا البُخار النفسي الكلي الرحماني ليس مما يدرك ظاهراً وتتعيّن له صورة مشخصة للطفه وكليته، هذا مع أنه سار بالحقيقة في كل ما يوجد، كما وردت به الإشارة الربانية في قوله: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ- لسريانه في ما خلق دون حلول - ٱلْخَبِيرُ﴾ [الملك: الآية 14] بكيفيّة السريان وحكمه بالسريان، وهو أعني النَّفَس المذكور وإن لم يتعيّن له صورة تُدرك في الظاهر، فإنه لا يشك في أثره، وفيه من يعرفه من أهل الشهود كالهواء عندنا.

واعتبر في نسخة وجودك إذا لم تكن من أهل الكشف والشهود صعود البخار من التجويف القلبي الذي هو حامل الروح الحيواني ومُظهره. وانظر رقيّه إلى الدماغ وكون التجويف الدماغي لا يزال معموراً به ما دامت الحياة لصاحبه. وانظر أيضاً حيلولة البُخار المنبسط من القلب في تجويف الرأس بين الالتفات النفساني والروحاني وبين العالم الظاهر، وكيف ينفتح في مستقر القوى من الدماغ الصور الخيالية بتصوير القوة المصورة حسب ما انتقش في ذات الروح، وانطبع فيه ما اكتسبه بالمحاذاة تارة بمقابلة العالم الأعلى وتارة بالعالم الأسفل، والمجموع كل ذلك مناماً مرة ويقظة أخرى، مع أن الحضرات هي هي، ومنها تستنزع المواد العلمية والخمائر الكونية، وإليها تستند البراهين الشهودية والنظرية.

والمح أيضاً كيف تظهر بالآلات المعلومة وبدونها من الذهن إلى الحس غرائب التركيبات الغير المتناهية بالصور المحسوسة والخيالية الذهنية؛ وكونها ترجع إلى كليات محصورة مع عدم تناهي الأشخاص.

واذكر ما نبهت عليه من امتلاء الخلاء المتوهم بالنَّفَس الرحماني؛ وتعيّن وجود المكوَّنات بالقول الرباني، وتدبّر عموم هذا الحكم وحيطته بحيث لا يخرج شيء عنه عاماً في مطلق الكون وخاصاً في نسخة وجودك ونشأتك الجامعة التي هي الأنموذج الأتم والمثال الشامل الأعم؛ وتذكّره كلّياً أوّلياً أزلياً تحظ بالسّر الجليل، وعلى الله قصد السبيل.

فالنَّفَس من حيث مطلق الصورة الوجودية الظاهرة أول مولود ظهر عن الاجتماع الأسمائي الأصلي المذكور من حضرة باطن النَّفَس وروحه.

ومن اطلع على هذه الحضرة، علم المفردات الأصلية الأوَل التي هي المادة لتركيب المقدمات المنتجة صورة الكون، ويعلم أن حدود تلك المقدمات أحكام الأسماء الأربعة الذاتية، والحد الأوسط النسبة الجامعة من حيث سريانها بالتوجه الإرادي في باقي الأسماء الأصلية المذكورة؛ والتكرار المشترط في الإنتاج هو الترداد النكاحي المنبّه عليه، وبالتّرداد يتثلّث صورة المربع لسريان أحد الأربعة في الثلاثة وخفائه فيها، لتصح النتيجة ويحصل الأثر، فإنه لا أثر لظاهر من حيث صورته كما مر، فعند الخفاء تحصل الفردية التي هي شرط في الإنتاج على اختلاف ضروبه الظاهرة والباطنة.

واختلاف مراتب النكاح، وهي أربع:

أولها: التوجه الإلٰهي الذاتي من حيث الأسماء الأُوَل الأصلية التي هي مفاتيح غيب الهوية الإلٰهية والحضرة الكونية.

وثانيها: النكاح الروحاني.

وثالثها: [النكاح] الطبيعي الملكوتي.

ورابعها: [النكاح] العنصري السفلي، وكل من هذه النكاحات أخص مما قبله.

وليس للنكاح مرتبة خامسة غير معقولية جمعيتها وتختص بالإنسان، والنتيجة في الأصل مطلق الصورة الوجودية وفي ما نزل الوجودات المتعينة، والاختلاف بحسب النكاح وهو سر الجمع المذكور، وحكمه في كل مرتبة بالسريان بحسب ما تقبله تلك المرتبة، ولذلك يظهر التفاوت في الجمعيات؛ فيكون بعضها أعم حكماً وأكثر إحاطة.

مثاله: روح ظهر عن توجّه إلٰهي من حيث مائة مرتبة أسمائية، فإنه أكمل وأتمّ منْ روح ظهر من توجه إلٰهي من حيث عشر مراتب أسمائية، هذا إذا كان الجميع من الأسماء التالية التفصيلية، وأما إذا كانت من أمهات الأسماء الأصلية، فإنها وإن قلّت عدداً تكون أقوى أثراً وأعظم حكماً، وهكذا الشيء الذي ظهر عن الحق من حيثها كان ما كان، فافهم.

وأيضاً كلما قلّت الوسائط بين الشيء وموجده وضعف فيه حكم الإمكان،

ظهرت قوة حكم الجمع الذاتي الأحدي، الذي هو ينبوع الأسماء المتفرعة والمراتب الصفاتية المتعددة بخلاف ما ليس كذلك.

وهكذا الأمر في الجمعيات الواقعة في عالم الصور، فالصورة المؤلفة من جوهرين أو أربعة لا تقوى قوة الصورة المؤلفة من ألف جوهر، إذا اتفقت الجواهر في المرتبة والحكم، والصورة المؤلفة من جواهر بعضها يشتمل على قوة مائة جوهر من أمثاله، كما أشير إليه في الأسماء آنفاً، لا تضاهيها صورة مؤلفة من جواهر ليست كما ذكرنا، وإن حصل التماثل في العدد، فافهم.

ومتى حصل تناسب بين أحكام المراتب الاعتدالية كلها، أعني مرتبة الاعتدال المعنوي ثم الروحاني ثم المثالي والملكوتي ثم الحسي الطبيعي والعنصري ولم يظهر غلبة فاحشة لإحدى المراتب على البواقي بحيث تُستهلك أحكامها في حكم تلك المرتبة الغالبة، واجتمعت الأحكام كلها في نكاح إنسان ظاهر غير منحرف، ومنكوحة ظاهرة المحل في موضع مناسب لما ذكرنا، وعقيب تناول غذاء طاهر ومعتدل أيضاً؛ ظهرت صورة إنسان كامل، واستهلكت أحكام الوسائط والمراتب في ضمن توجه الحق إلى إيجاد تلك الصورة، بل قبلت تلك الهيئة الاجتماعية المتعلقة والمتخيلة من اجتماع أحكام المراتب وخواصها، والمراتب التفصيلية التالية لها من الحق فيضاً مطلقاً طاهراً وظاهراً بأحكام الجميع وصورها وآثارها قبولاً معتدلاً، فكانت تلك الصورة مرآة للجميع ومنصبغة بخواص جملتها، انصباغاً مبقياً لكل أحكامها، مع عدم تغيّر طارٍ على الفيض والتجلّي الإلٰهي الصادر من المرتبة الإنسانية الكمالية، فافهم.

فهكذا هو ظهور صورة الإنسان الكامل، وسأذكر تتمة الكيفيات والأحوال المتعلقة بإيجاد الإنسان الكامل وغيره في أواخر الكتاب إن شاء الله تعالى.

وبالجملة: السّر الجمعي هو الأصل في كل شيء ظهر بالوجود، فاستحضره ولا تغفل. وهذا تنبيه على سر الاختلاف بحسب الناكح، وثم اختلاف بحسب النكاح، وقد عرفتك ما هو في كل مرتبة وبحسب المنكوح، وهي إما النسب والحقائق المجتمعة أو الأجزاء المؤلّفة والمركبة؛ وبحسب المحل والمقام الذي وقع فيه الأمر وحصل إليه التوجه، وهو المرتبة.

وإذا عرفت ما ذكرنا؛ بان لك أن المسمى اجتماعاً أولاً هو حكم النكاح الأصلي؛ والاجتماعات الجزئية نكاحات جزئية ونتائجها مثلها، وهي الوجودات

المتعينة، وكل يعمل على شاكلته؛ ولا ينتج شيء ما يضاده حقيقة كما مر.

وإذا تفصل لك هذا الفتح وعلمت ما سبق ذكره في التركيب وسرّه؛ وما سنذكره في التناسب والتنافر، علمت النكاح المنتج وغير المنتج بالنسبة؛ والتام الإنتاج والناقص والدائم والمنقطع والعقيم وسرّه إن شاء الله؛ وعرفت سبب انقراض ما ينقرض من الأمور الوجودية بسرعة؛ وسبب دوام ما يدوم منها إلى أجل قصير أو طويل ولا إلى أجل ولهذا الأصل العزيز تفصيل يطول ذكره، والذي لوّحت به إنما هو نموذج كلي ومفتاح عَليّ لا غير، لكن سأزيد هذا السر بياناً في ما بعد إن يسر الله ذلك ثم أرجع إلى تتميم ما قُصد إيضاحه بطريق التنبيه.

فأقول: إن النَّفَس المذكور إن اعتبر من حيث ظهور صورته وروعي فيه اسم ما شبه به حتى يستحضر النَّفَس ضباباً، فإنه يصدق عليه إذ ذاك اسم العماء ويكون حكم النسبة الربية منطوية فيه انطواء المربوب فيه وإن كان إنما تعيّن منه وظهر عنه. ولسان هذا المقام قوله عليه السلام وقد سئل: أين كان ربنا قبل أن يخلق خلقه، قال: **«كان في عماء ما فوقه هواء، وما تحته هواء»**[1].

فالعماء في اللسان: السحاب الرقيق، وهو نَفَس متكاثف، فأخبر ﷺ أنه عماء، ونفى أن يكون كالعماء المعلوم عندنا، إذ لا خلق بعدُ هناك، فإنه جواب لمن قال: أين كان ربنا قبل أن خلق خلقه؟ فلم يكن لكون ما، إذ ذاك ظهور أصلاً، وإلا لما صح الجواب، والجواب صحيح تام والأمر مشهود للمحققين كما ذكر ﷺ.

وهذه الظرفية المذكورة والمظروفية سرّها شبيه بالتجلي الموسوي الذي قال الله تعالى فيه: ﴿أَنۢ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٨﴾ [النمل: الآية 8] فهو تعالى متجلّ في النار وحول النار ومنزّه عن الجهة والمكان، والحصر حالة تقيده بالمظاهر وتجليه فيها، فافهم واحضر مع ما أخبرك من أنه مع كل شيء ولا تتحكم في ما أخبرك به عن نفسه بعقلك، ولا تظنن أنه يلزم من عدم معرفتك بما قيل عدم صحته، أو من عدم وجدانك ما ذكر لك عدم وجوده، فغيرك قد وجد؛ بل قد شهد؛ بل قد استمر شهوده وساعده في ما أدرك شرعة شرعه وعقله ومشهوده.

(1) رواه ابن حبان في صحيحه، ذكر الأخبار عما كان الله فيه قبل خلقه السماء. . .، حديث رقم (6141) [14/ 9] ورواه الترمذي في سننه، باب ومن سورة هود، حديث رقم (3109) [5/ 288] ورواه غيرهما.

ثم اعلم أن الحكم في ما ذكر من أمر التجلي والمظاهر، ويُذكر، سارٍ من الحقيقة الجامعة صاحبة الجمع والوجود والغيب والظهور، وهي لا تتقيد باسم ولا صفة كما مر من قبل ولا يحكم عليها بحكم معيّن إلاّ ويقبل بالذات إطلاق ضد ذلك الحكم عليها، ونسبته إليها مع أحديّة حال وعين ونسبة ووجه وزمان أيضاً إذا اقتضى ذلك بعض الحضرات الأسمائية والأحكام الموطنية الحكمية.

ثم إنَّ العماء المذكور المسمى بالمادة الإمكانية المنطوية فيه كمرآة غيبيّة وانبساط الصورة الوجودية الكونية بتلك المادة وفيها، هو كون ظاهر الحق سبحانه كالمرآة والمجلى لباطنه، فمن حيث تسمية صورة النَّفَس مادة إمكانية هي غير الحق بنسبتي البطون والظهور والغيب والشهادة، وقد عرفت حكم الباطن والظاهر، فاعرف منهما نسبتي الشهادة والغيب.

فإذا كان مشهودك الحق، قلت: هو الظاهر والباطن، وإذا لحظت التعدد الكوني وحجبتك الكثرة عن الأحدية وتعذر عليك مشاهدة كل منهما في الآخر لعدم تمكنك في شهودك قلت: عالم الغيب والشهادة، وقد سلف لك أيضاً في سرّ الإمكان والممكن والتجلي والتأثير ما فيه غنية. فالعين واحدة والمرجع إلى أمر واحد؛ والتغاير نسبي لا حقيقي، والوجود الذي ذكر لك خبره مرآة أيضاً؛ لظهور حكم التعيّنات الإمكانية والاختلافات الصورية العينية والتفاضل والتفاصيل الاستعدادية الجملية منها غيباً والتفصيلية شهادة؛ وعلى نحو ما سبق التنبيه عليه في سر الاجتماع من قبل. فشاهد الحق في ظاهرية باطنه من كونها مجلاه ومنزل نفوذ اقتداره مرتبة الإمكان بما حوته من الأعيان الثابتة المتميزة بالتميز العلمي الأزلي وأحوالها أيضاً معها، فإنها حقائق ممكنة كهي.

ومن جملتها: حقيقة الترتيب المستلزم لحقيقة التقدم والتأخر والتوسط النسبي؛ كاستلزام كل عين عين أحوالها؛ لانسحاب حكمها عليها ودخولها تحت حيطة تلك العين وتبعيتها لها؛ وهذا من أخفى أسرار هذه المسألة، وقد تقدم فيها تلويح، ولا تعرف إلا ببحث تفصيلي ونور آليّ.

فعلم الحق سبحانه بالعلم الذاتي والتعلق الأزلي بها ومنها، ما يقتضي البروز في الرتبة الأولى الإيجادية كالقلم الأعلى فأبرزه، والأمر فيه من جانب الحق سبحانه عبارة عن استجلائه في عمائه المذكور من كونه مجلىً لباطنه؛ أول تعينات وجوده في أول مجاليه الممكنة؛ فشهد في ذلك الممكن الأول ما سيظهر من العماء من

التعينات العلمية بالصورة الوجودية في عالمي الأرواح والأجسام مما يستوجب الظهور بالإيجاب العلمي والقدم الأصلي مقدراً على التعيين أو غير مقدّر.

فلما ظهر القلم الأعلى على النحو المنبّه عليه بالتوجه المشار إليه؛ تبعه في الظهور انضياف حقيقة الانبعاث إلى التوجه السابق؛ صورة عين الحقيقة اللوحية النفسية، وذلك مع سريان أحكام الأسماء والمراتب المذكورة المستندة إلى الغيب الجمعي الوجودي الإلٰهي المجهول المعلوم الذي هو ينبوع الآثار كلها.

ثم أقول: وصورة الأثر الأول هو الوجود المنبسط على الأكوان الظاهر مما نبهت عليه، والاختلاف المدرك في الوجودات المتفرعة عن الوجود الواحد راجع إلى اختلاف الحقائق الكونية القابلة؛ ليس لاختلاف الوجود في نفسه؛ ولا لأن ثمة وجودات كثيرة مختلفة بالحقائق، فإنه ما ثم إلا وجود واحد ظهر بسبب اختلاف حقائق القوابل مختلفاً ومتكثّراً متعدداً، مع أنه في نفسه من حيث تجرده عن المظاهر لا يتعدد ولا يتكثر. وهذا الأثر المذكور دائم الظهور عن غيب ذات الحق كما مر، وهو المسمى بالتجلّي السّاري في حقائق العالم علواً وسفلاً على حسب الترتيب الواقع، وهو المعّبر عنه أيضاً بالفيض والإمداد الإلٰهي؛ المقتضي قوام العالم وبقائه، وسأنبهك على أكبر أسباب البقاء وسبب النفاذ بتلويح مختصر.

فأقول: ليعلم أن للحقائق الكونية والمراتب الأسمائية ونسبها في ما بينها بأجمعها تناسباً وتنافراً ذاتياً غير مجعول.

فالتناسب يستدعي ظهور حكم الجمع الأحدي الأسمائي الإلٰهي المذكور من قبل، فيسمّى ذلك الظهور في مرتبة تلك الحقيقة الكونية أي حقيقة كانت من حقائق الممكنات وجوداً معيناً يلازمه البقاء بحسب التناسب؛ المبقي صورة الاجتماع؛ المستلزم ظهور حكم الجمع الأحدي المذكور؛ ولكن بموجب حكم المرتبة التي حصل فيها ذلك الاجتماع؛ إما بين الأجزاء وإما بين جملة من الحقائق، حتى ظهر بواسطة ذلك الاجتماع سرّ التجلي الجمعي المذكور، كظهور السواد حال اجتماع الزّاج والعفص والماء، وظهور العناصر باجتماع حقائقها الأربع التي هي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة، ووقوع ذلك الاجتماع أولاً في مراتب كلية، لكون الاجتماع واقعاً بين حقائق غيبية، فيقال لصورة ذلك الاجتماع وما ظهر به من سرّ التجلي الوجودي المذكور: ماء ونار وهواء وأرض، ويقال لما وقع من صورة الاجتماع في المراتب التالية لهذه الكلية: معدن ونبات وحيوان. وكل ما تنزلت

صور الاجتماع في المراتب الجزئية وبرزت أحكام الكثرة المتفرعة عن الحكم الأحدي؛ انتشت الأسماء والأحوال والكيفيات، واختلفت التّشخصات لاختلاف صور الاجتماعات. واشتُرط في بقاء بعضها ونفاده حكم الاسم الدهر وتعينت الآجال بتعيّن صور الزمان التابعة لحكم قوة ما به التناسب، وهو الأمر الذي تشترك فيه الأشياء المجتمعة اشتراكاً يقتضي التوحد وعدم الامتياز ودوام الجمع.

وأما **التنافر**: فهو بغلبة حكم ما به الامتياز المنشىء للتعدد، ويقتضي عكس ما ذكرنا في التناسب، فيكون عنه الموت، وهو الافتراق بين الأرواح والأشباح والفناء والعدم، وهو افتراق الصورة المنتشئة من اجتماعات أجزاء جسمانية أو حقائق وقوى روحانية كما مر.

وأما **التفاوت** في التقدم والتأخر والبطء والسرعة والبقاء والنفاد، فبحسب التفاوت في المناسبة وظهور حكمها وحكم ما مر ذكره؛ وبحسب ارتفاع حكم ذلك. والمراد في الحقيقة للحضرتين: الإلٰهية والكونية، ومنهما هو ما يتعين بالوقت المطلق والحال؛ وهما الدهر والشأن الإلٰهيان، وبالواقع في كل وقت معيّن وحال خاص، وهما نسب الدهر والشأن المذكورين ورقائقهما.

وكل جمعية من الجمعيات المظهرة صورة وجودية على النحو المذكور، سواء سميت كلية عامة أو جزئية خاصة، فإنها مستلزمة لحكمين:

أحدهما: هو مما يشعر بالمناسبة التي بينه وبين أجزاء تلك الصورة الوجودية أو حقائقها التي ظهرت هذه الصورة من اجتماعها.

والحكم الآخر: ليس مما يعلم كل أحد نسبته وسببه أو يشعر بها على التعيين.

وذلك هو حكم التجلي الخاص المتعيّن بتلك الجمعية الخاصة في مرتبة النتيجة، وهو المعبّر عنه بالوجه الخاص الذي للحق سبحانه في كل موجود، ومن حيث ذلك الوجه ثبتت المعية الإلٰهية والقرب الأتم المرجح على القرب الوريدي والعلم بالجزئيات والحيطة والشهادة وغير ذلك.

وقد لوّحت ببعض أسراره من قبل؛ ويسمى هذا الحكم الذي لا يتعين الشعور به، الذي هو أثر الوجه الإلٰهي المذكور في الغالب عند الجمهور بالخاصية؛ المختصة بكل فرد فرد من الأوجه والصور والأرواح، مع الاشتراك الواقع بينها في حقائق ما تألّفت منه تلك الصورة والمزاج وذلك الموجود كان ما كان.

والضابط في هذا السر: أن كل ما يشارك النتيجة فيه المقدمتين؛ والولد والوالدين من المواد الكلية وحقائقها الأصلية؛ فذلك هو الذي قد يعرف ويشعر بسرّه ويدرك فيه وجه المناسبة بظهور حكمها، وكل ما يتفرد به الولد دون الوالدين؛ والنتيجة دون المقدمتين؛ والثمرات دون أصولها؛ فهو سر الوجه الخاص الإلٰهي الذي قبله ذلك الممكن بخصوصيته التي يمتاز بها عن سائر الممكنات، وهو من وجه باعتبار ما قررنا ثمرة الاجتماع المعين لإظهار العين الثابتة المتعينة بالوجود العيني على مقتضى سابق التعين العلمي الأزلي.

وسبب ظهور هذه الخواص ونحوها، المراتب التي هذه الموجودات المتعينة الظاهرة بها وفيها ومنها؛ وبحسبها مظاهرها؛ وظهور تلك المراتب فيما بينها ولبعضها من بعض؛ متوقف على الوجودات المتعينة والأمزجة المذكورة، لتوقف ظهور الوجودات على اجتماع عدة أجزاء وحقائق كما مر، وبحسب ما يستدعيه استعداد هذا المتعين.

وأعظم الجمعيات الظاهرة صورةً في البسائط: العرش المحيط، وأصغرها: الجزء الذي لا تجزىء من الجسم المحيط البسيط، وأعظمها في المركبات التام التركيب: النشأة الإنسانية العنصرية، فإن ظهور الإنسان من حيثها يتوقف على اجتماع سائر الحقائق وأحكام جميع المراتب، وأصغر الجمعيات في المركبات أصغر ما يتولد من الحيوان، والسر في توقف ظهور الموجودات على الجمعية وبها لا عن محض الأحدية ما وردت به الإشارة في قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ وَمِنْ أَنفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [يس: الآية 36] فافهم واستحضر ما سبق التلويح به غير مرة، تكن ممن علم بتعليم الله تعالى، ولهذا الأمر أسرار غامضة جداً نذكر بعضها فيما بعد إن شاء الله عند الكلام على الأفلاك إن قدّر الله ذلك ثم نعود إلى بيان ترتيب ظهور الموجودات عن الحق سبحانه على نحو ما سبق الشروع فيه.

فنقول: ثم تعيّن بعد انبعاث اللوح عن القلم الأعلى كما مر ذكره في مرآة النفس الرحماني مرتبة الطبيعة من حيث ارتباطها وظهور حكمها في الأجسام وبها، وذلك في الهباء الأول المسمى عند بعضهم بالهيولى الكل وإليها تنتهي إحدى مراتب النكاح من وجه وباعتبار، ومن العرش إلى مقعّر الفلك المكوكب الذي هو

أحد وجهيّ الأعراف أعني الوجه الذي يلي جهنم ينتهي حكم النكاح الثاني من وجه أيضاً كما مر.

ثم يتنزل الأمر على الترتيب إلى النكاح الرابع العنصري حتى ينتهي إلى الرتبة الخامسة الجامعة المختصة بالإنسان كما سبق التلويح به.

ثم للنكاحات أيضاً تراكيب من هذه الأصول وتداخل ومزج، والظاهر أثره في المولود كان ما كان إنما هو لأغلبها حكماً فيه وأقواها نسبةً به من حيث الناكح ومن حيثية النكاح، كما لوّح به ﷺ وآله في علة التذكير في المولود والتأنيث بحسب غلبة ماء الرجل ماء المرأة وسبقه وعلوه وبالعكس وهنا أسرار يطول ذكرها ويحرم كشفها.

ومن استحضر أنّ ما ظهر في هذا الوجود العيني فإنما هو ظل ومثال لما سبق تعينه في الحضرات الروحانية والغيب الإضافي والحضرة العلمية؛ وتذكر خلق آدم على الصورة وخلق حواء منه، واعتبر نظائرهما كالعرش مع الكرسي واللوح مع القلم؛ تنتبه لبعض المراد إن شاء الله.

ثم تعيّن بعد معقولية مرتبة الهباء معقولية مرتبة الجسم الكل، وأول صورة ظهر تعيّنها فيه صورة العرش المحيط، وإنما قلت في الطبيعة والهباء والجسم الكل إنه تعينت معقولية مراتبها ولم أقل ثم ظهرت الطبيعة ولا ثم ظهر الهباء، وكذا الجسم الكل من أجل أن كل واحد من الثلاثة أمر غيبي كلي لا تتعين له صورة في الخارج، فهو لا يزال غيباً، والحق سبحانه له الوجود البحت الواحد، فلا يظهر عنه إلا وجود، ولا يمكن أن يتعلق قدرته بما لا وجود له في غيبه ليكون كذلك، فإن كل معلوم لله؛ فهو كذلك، أي لا وجود له في غيبه، بل في علم موجده لا غير، وإنما شأن القدرة إخراج الأشياء المعدومة من كونها موجودة في علم الله؛ معدومة لأنفسها؛ إلى الوجود العيني، حتى تتعين وتظهر لنفسها ولأمثالها؛ ولما كان الجسم الكل والهباء والطبيعة مما لا انتقال له من الوجود العلمي والحضرة الأسمائية الكلية الذاتية، لذلك قلنا: تعينت معقولية مرتبة كذا، ولم نقل ثم وجد كذا، فإنه لا يصح.

وأما الذي تجدّد لهذه الحقائق وأمثالها من الأسماء الأُوَل، كون الحق سبحانه أظهر بعض معلوماته بتجلّيه الوجودي الواقع في عمائه بها، فانتقلت تلك المعلومات المقصودة بالتوجه الإيجادي انتقالاً معنوياً من العلم إلى العين، وجعل هذه الحقائق

الثلاث الكلية وما يشاركها من أمهات الأسماء شرطاً في ذلك المعنى الإيجادي المكنّى عنه بالتّنقل مع أنه لا تنقّل هناك. ثم جعل ما أظهر بهذه الحقائق مجالي لظهور أثره سبحانه فيما سواها؛ وأقامها مجالي له تعالى من حيث هذه الحقائق، فهي مراتب تجليه ومنزل تدلّيه ومرايا ظهوره.

فالعالم المحجوب[1] يرون الحق من وراء حجابية الحقائق المذكورة وأمثالها، ولكن بحسبها لا بحسب الحق، فيظنون أن متعلق علمهم ورؤيتهم إنما هو هذه الحقائق وصورها؛ وأن الحق غير مرئي لهم ولا معلوم إلا علماً جملياً؛ من كونه مستندهم في وجودهم وأنه واحد لما يلزم من المفاسد لو لم يكن واحداً، ونحو هذا من أحكام التنزيه اللازم لهذا التوحيد.

وطائفة أخرى أوقفت في مقابلة هؤلاء فغلب عليهم إدراك الحق في كل حقيقة؛ لكن على وجه غلب فيهم الحق سبحانه على أمره؛ فذهلوا عن كون الأشياء مجاليه تعالى؛ وأنه الظاهر فيها وحده، فنفوا الغير ولم يقرّوا بسوى الحق تعالى الظاهر، وإذا سئلوا عن التعددات المدركة وسببها لم يعرفوا ما هو ولا كيف هو ولم يستطيعوا جواباً.

وأما الكُمّل والمتمكنون فشاهدوا الحق ظاهراً من حيث الوجود، والحقائق كلها الأمهات منها كهذه الثلاثة وغيرها مجالي ومظاهر، فأما له سبحانه ابتداءً؛ كهذه ونحوها من الأسماء الإلهية الذاتية، وأما مجالي له ولمجاليه المذكورة من أمهات الأسماء الذاتية والحقائق، والحق سبحانه يُستجلى من وراء تعينات سائر الحقائق الكلية والجزئية المضافة إليه سبحانه بمعنى الاسمية والوصفية والمضافة إلى غيره، والكل ليس إلا شؤون ذاته مع ما بينها من التفاوت في الحيطة والحكم والنقص المتوهَّم والكمال، فافهم.

وشاهدوا أيضاً أعني الكُمّل ومن زاحمهم في هذا الشهود في عين الشهود الأول، ومعه دون مناوبة ولا انفراد، بل جمعاً دائماً، أن الحق مظهر لأحكام هذه الحقائق من حيث تعيناتها وتعدداتها يقتضي لها الامتياز بها عن الحق سبحانه من حيث وجوده الواحد المطلق.

وإنما قلت: من حيث الوجود الواحد المطلق من أجل أن المسماة حقائق

(1) فالعلماء المحجوبون.

أسمائية وأعيان كونية في حضرة الجمع الأحدي، وبالنسبة إلى حقيقة الحقائق إنما هي أحوال لغيب الذات؛ المعتلي حكمها في الأسماء والصفات وعن كل وحدة معلومة؛ وكثرة وتعدد وتعيّن وظهور وتجلّ وحجاب ومجلى وغير ذلك كما لوحت به من قبل.

وهؤلاء هم الذين شهدوا الحق حق الشهود وعرفوه حق المعرفة بهم لا به بعد تحققهم بالشهود والمعرفة الثابتين به سبحانه؛ والمعرفة والشهود الثابتان له سبحانه أيضاً بهم من كونهم يدركون به ويدرك بهم، وأهل هذا المقام لا ينفون العالم على نحو ما ينفيه أهل الشهود الحالي؛ ولا يثبتونه على نحو إثبات أهل الحجاب مع اعترافهم بالحق سبحانه والعالم؛ وتمييزهم بين الحق وما سواه.

فتدبر هذا الفصل، فإنك إن فهمته عرفت أن الحقائق المنسوبة إلى الحق من حيث الاسمية والوصفيّة والمنسوبة إلى الكون كلها من وجه أسماء ذاتية للحق؛ ومن وجه مجال لذاته؛ ومن وجه أتم من الوجهين: مجال لذاته لا مطلقاً بل من حيث مجاليه الكلية وأسمائه الذاتية الكلية؛ ومن وجه هي أحكام وحدته وأحوال غيب ذاته ظهرت لها ولبعضها بعضاً من باطنه سبحانه لظاهره، وذلك بحسب أحكام تعيناتها وبحسب حكمه من حيثها.

فثم خلق وحق وتمييز غير ما عُقل من صور التمييز، ووحدة غير ما فُهم من كل وحدة؛ وكثرة غير ما تُصوّر من الكثرة مع بقاء كل ذلك بحاله وصحته فافهم إن كنت تفهم، ولا تحصر الأمر فيما بلغك ولا فيما ترى، وتعلّم وتدبّر فيما يقرع سمعك، فهذا لسان غريب بعيد جداً، قريب لمن لم يتعد حداً ولم يتّخذ عند الرحمٰن عهداً، بل كان بالذات والحقيقة والفعل والحال سيداً وعبداً، وقد استرسل القلم بحكم وارد الوقت وقهر حتى أبدى ما لم يخطر إبدائه، فلنقبض عنانه ولنعد إلى تتميم ما شرعنا في ذكره.

فنقول: ثم ظهر عن الحق وبه وبواسطة ما ذكر من المراتب والمظاهر مضافاً إلى ذلك تأثير حركة العرش الظاهرة، وروحه وصورته: صورة الكرسي وروحه وحركته.

وإنما قلت: حركة العرش الظاهرة، لأن الحركة فيما تقدم غيبيّة أسمائية وروحانية معقولة وذهنية مثالية، وفي العرش تمّت مراتبها بالحركة الصورية الحسية فتربّعت، فحصل الاستواء الذي لا يخفى سرّه على من عرف وتذكر ما سلف؛ فإن

الأمر فيما قيل مثاله ما يقال في المركّب الذي يكون شديد الالتحام قوي التركيب، بأنه إما أن يكون ما فيه من قسميّ اللطيف والكثيف قريبين من الاعتدال، أو لا يكونان كذلك.

فإن كان الأول فإنه إذا قوي تأثير الحرارة حدثت حركة دوريّة كما في الذهب فإن اللطيف إذا مال إلى التصعد جذبه الكثيف إلى أسفل فحدثت لذلك في الجسم حركة دوريّة.

وإن كان الثاني وغلب اللطيف تصعّد بالكلّية واستصحب الكثيف معه وإن لم يغلب اللطيف مع أن الكثيف لم يكن غالباً جداً أثرت النار في تسييله القوي أو تسييله الضعيف، وإلا فلم تقو على تليينه فضلاً عن تسييله.

ومن أسباب حدوث الحرارة الحركة أيضاً، فاعتبر المثال وتدبر وتذكّر تضادّ الحقائق الأسمائية الأصلية المتوجهة إلى إيجاد العالم وقول الخراز إنه عرف الله بجمعه بين الضدين، وتذكر أيضاً الميل الإرادي الذي لوّحتُ بسرّه، وكذلك التناسب والتنافر وحكميهما، وانظر حينئذ ما أُدرج للألبّاء المتأملين في هذه الكلمات من غامضات الأسرار تعرف ما تضمنه هذا التلويح إن شاء الله؛ ومن المقام الذي هذا لسانه يطّلع على علّة دوران الأفلاك بالإرادة والقسر من حيث حكم الجمع الأحدي الذاتي الإلٰهي؛ وتعرف أيضاً علّة تأثير الكواكب باتصالاتها وانفصالاتها وحركاتها المختلفة وتلاقي أشعتها واختلاف التأثير بحسب الاجتماع والافتراق والتناسب والتنافر، وغاية كل ذلك وثمرته.

وعليك أن تتذكر أيضاً حدوث الحرارة من الحركة وحدوث الحركة من الحرارة أولاً، فإن تفطنت لما سبقت الإشارة إليه في المثال المضروب وغيره عرفت سرّ إبراز الأفلاك والكواكب بالحركات والقوى والأرواح والأحوال والأشعة والنّسب والمراتب والخواص آخراً؛ صورة ما كان سبباً في وجودها وظهورها أولاً. فترى المؤثرات في الشيء ظاهراً شاهدة بنفس تأثيرها فيه آخراً لمن كشف عنه غطاؤه؛ أنّ تأثيرها ذلك مسبوق بتأثرها ممن أثّرت فيه من حيث تدري ومن حيث لا تدري، لكن من جهتين مختلفتين، فافهم. وتعرف أيضاً ذوقاً سرّ قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية: الآية 13] وسرّ ظهور آدم بالصورة، وسرّ الخلافة التي ظهر بها هو والكُمّل بعده عن الله، وسرّ قول الحلاج أيضاً: ولدت أمي أباها إنّ ذا من أعجبات، كيف هو؟ ويصير بعد توهم استحالته عندك بديهياً أوّلياً.

ويكمل لك مشاهدة هذا السر في الإنسان الذي هو آخر مولود من الأنواع، مع أنه إلى مرتبة كماله يستند العماء الذي هو أم الكتاب الأكبر والحضرة الجامعة للأسماء الإلٰهية والأعيان الكونية ومنزل تدلّي الحق سبحانه وحقيقة الحقائق ومحل نفوذ اقتداره على نحو ما سبق التلويح به، وهنا تفاصيل وأسرار:

منها: ما لا يمكن التصريح به أصلاً.

ومنها: ما إن شاء الله فتح عليك مقفّله عند فهمك ما ضُمّن هذا الإلماع، فتعرف الأمر على مقدار ما يمكن الإشارة إليه بواسطة العبارة إن يسّر لك ويُسّرت له فإن الإفصاح متعذّر، لأن الأمر يضيق عند نطاق العبارات ويجلّ عن أن يكون هدفاً لأسهم الإشارات، فافهم.

ونعود فنقول: ثم ظهر بعد الكرسي الكريم الذي هو الفلك المكوكب على نحو ما تقرر صورة العناصر الأربعة مع تأثير حركتي العرش والكرسي، ثم ظهر بعد العناصر السماوات السبع، ثم ظهرت المولدات بعد الأفلاك السبعة على حسب الترتيب المعلوم والإنسان منتهى تلك الآثار ومجتمعها.

فالأمر ينزل من حقيقة الحقائق المسماة أيضاً بحضرة الجمع والوجود وغير ذلك؛ نزولاً غيبياً من مرتبة وسطية قطبيّة مركزية بحركة غيبية معنوية أسمائية ذاتية إحاطية إلى النّفس الرحماني المنعوت بالعماء، ثم إلى المرتبة القلمية العقلية، ثم اللوحية النفسية، هكذا إلى العرش، إلى الكرسي، إلى السماوات، إلى العناصر، إلى المولّدات، حتى يتصل بالإنسان، فإن ترتيب نزول الأمر بعد الاستواء ليس ترتيب الإيجاد، فإذا انتهى الأمر إلى صورة الإنسان انعطف من صورته إلى الحقيقة الكلية الكمالية المختصة به؛ المسماة بحقيقة الحقائق، هكذا دائرة تامة كاملة دائم الحكم إلى حين انتهاء ما كتبه القلم من علم ربّه في خلقه، ويقضي الله بعد ذلك وقبله ما شاء ويحدث من شأنه ما يريد.

وصل

اعلم أن جميع الصور المدركة في العالم هي صور الحقائق الأسمائية والمراتب الإلٰهية والكونية؛ وصور لوازمها من النسب [والإضافات] والصفات والعوارض كالأحوال وغيرها فمطلق ظاهر النور وما به الإدراك الحسي هو صورة الوجود المطلق وحكمه من حيث عروضه واقترانه بما ظهر به من الحقائق المستجنة فيه أزلاً.

والقلم الأعلى مظهر الاسم المدبر وصورة صفة القدرة.

واللوح مظهر الاسم المفصل وحقائق الطبيعة من حيث ارتباطها بالأجسام؛ مع الهباء الذي هي الهيولى الكل المجاورة للطبيعة في العلم، نظائر حقائق حضرة الألوهية والجمع، مع حضرة الإمكان.

ومطلق الصورة الجسمية المتعينة بالعرش؛ هي أول المظاهر الشهادية للحقيقة العمائية النفسية الرحمانية؛ المتوقف ظهورها على اجتماع حقائقها الأصلية وتوجّه بعضها إلى بعض بسرّ الأمر الجامع بينها وحاله؛ المكنّى عنه بالحركة الغيبية الإرادية الذاتية، وقد لُوّح به من قبل.

وروح العرش القلم الأعلى وسرّ روحه الاسم الرحمٰن.

والكرسي الكريم النفس الكلية المسماة باللوح، وسرّ روحه من الأسماء: الاسم الرحيم، وجميع الأفلاك وما فيها من الكواكب صور الأسماء وحضراتها، فالأفلاك للمراتب، والكواكب للأسماء، والملائكة صور أحكام الأسماء، والعناصر صور الأسماء المختصة بالعماء. والشمس مظهر الألوهية من حيث إمدادها بالاسم المحيي ونحوه لمظاهر الأسماء، والقمر من حيث صورته الحقيقية مظهر حقيقة العالم ونظيره؛ لا من حيث وجوده؛ بل من حيث إمكانه، وباعتبار حقيقة حالة الاستنارة بالنور المستفاد من الشمس هو مظهر العالم من حيث ظهوره بالوجود المقرن به الفائض من الحق تعالى؛ جعله سبحانه آية على سرّ الوجود المحض من حيث هو هو، واعتباراً له أيضاً من حيث عروضه بحكم الألوهية لأعيان الممكنات.

ولما نبهنا عليه صح للقمر الجمع بين الأمرين المتغايرين؛ من الظلمة والنور؛ واللطف والكثافة اللازمين له وقبول النقص والزيادة وانصباغه بسرعة حركته وإحاطته بقوى سائر الكواكب وحركاتها وخواصها وإيصاله الجميع إلى ما هو تحته بالصورة.

هذا مع أن ما فيه من النور من كونه نوراً لا يتغير ولا يغاير الشمس؛ وهو خليفة الشمس في ظلمة الليل، وهكذا هو خليفة الحق في الليل الكوني، وكلّ يخلف الآخر في وقت ما ومقام ما من الجهة التي تقتضي تميّز كل منهما عن الآخر، فالخليفة في وقت يستخلف مستخلفه؛ إما كناية بصورة الوكالة عن أمر الوكيل، وإما تصريحاً أيضاً، كما وردت به الإشارة النبوية بقوله: «**اللهم أنت**

الصاحب في السفر، والخليفة في الأهل»[1]، ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ خِلْفَةً﴾ [الفُرقان: الآية 62] ولليوم الجمع بين حكميهما، كما أن مرتبة الكمال تجمع بين مقام الخلافة والاستخلاف ولا تنحصر فيهما، فافهم.

ثم نقول: ومن حيث إنَّ بالنور الشمسي ظهرت الكيفيات الخفية في الجرم المظلم القمري التي لولا النور ما شوهدت؛ كانت الشمس مظهرة للقمر، ومن حيث إنه لولا الاقتران الحاصل بين نور الشمس وجرم القمر ما وصف النور الشمسي بالاختلاف والتغيّر؛ ولا أثر المدّ والجزر والنقص والنّماء وغير ذلك من الآثار اللازمة له والظاهرة من الحق سبحانه به من حيث هو كذلك. ولا أمكن أيضاً في الوقت الواحد جمعه بين أمرين مختلفين بحيث أن يبرّد شيئاً ويسخّن آخر؛ ولا أن يكون الإضاءة منه والظهور من حيث انطباعه في جرم القمر في قطر مع غيبة صورته في قطر آخر هذا إلى غير ذلك مما لا يخفى على الألبّاء المتدبرين؛ كان القمر مظهراً للشمس ومفصّل جمل أحكامه وخواصه المنطوية في ذاته المتوقف ظهورها وتعددها على القوابل المختلف الاستعداد.

فتدبر هذا المثال وما سلف لك في أمر الحق سبحانه من كونه وجوداً محضاً واحداً فرداً لا يدرك ولا يعرف ولا يحاط به رؤية وعلماً؛ ومن كونه وجوداً ظاهراً في أعيان الممكنات، وبها وبحسبها يعرف الحق والأعيان والوجوب والإمكان؛ وسرّ الخلافة والاستخلاف الظاهر حكمهما تماماً بالإنسان، ويعرف أيضاً صورة تعلق العلم الإلٰهي بكل شيء على النحو الكلي الذي لا يتغيّر الثابت من جهة معرفته اللوازم؛ ولوازم اللوازم. ويعرف أيضاً سرّ تعلّق علمه سبحانه من الوجه التفصيلي بكل جزء من كل ذي جزءٍ بحيث: ﴿حَتَّىٰ نَعْلَمَ﴾ [محَمَّد: الآية 31]، ويعلم سرّ قوله: حتى نعلم، وسرّ الأسماء والصفات والأفعال والأمر والإيجاد والأسباب والمسببات والشروط والوسائط، وسرّ حضرات الأسماء والأفلاك والطبائع والمولّدات وعالم الخلق والأمر والإيجاد بالسبب وبدونه، وهكذا حكم مرتبة المظهرية في الصور العلوية الفلكية.

(1) جزء من حديث رواه مسلم في صحيحه، باب ما يقول إذا ركب إلى سفر الحج وغيره، ورواه الحاكم في المستدرك على الصحيحين، كتاب الجهاد، حديث رقم (2484) [2/ 109] ورواه غيرهما.

وأما العناصر من وجه آخر فإنها مظاهر الطبيعة لكن لا مطلقاً بل من حيث ظهور حكمها في الأجسام، وذلك في العرش باعتبار؛ وتحت مرتبة اللوح المحفوظ باعتبار آخر. وكما أن تحتها هنا من حيث الصورة أربع مراتب: مرتبة المعدن، ثم النبات، ثم الحيوان، ثم الإنسان، فكذلك الأمر هناك من حيث المعنى فوقها من حيث حقائقها أربعة المذكورة: رتبة اللوح المحفوظ، والقلم الأعلى، والنفس الرحماني، وغيب الذات المنعوت من حيث تعيّنه الأول بمقام الجمع الأحدي الذي تستند إليه الألوهية؛ وإلى اسمه يُعزى النفس أربعة لأربعة.

ولمّا ترددت حقيقة الحقائق المشار إليها بمقام الجمع الأحدي بالحركة الغيبية العلمية الإرادية المنبه عليها من قبل في مراتبها الأربع الأسمائية الذاتية، كانت ذات ست عشرة رتبة ظهرت من ضرب الشيء في نفسه، وهي الأربعة الإلٰهية الأصلية؛ والأربعة الطبيعية، والأربعة العناصر، والأربعة الأخلاط الإنسانية المزاجيّة.

ولما كانت الفردية شرطاً في صحة الإنتاج وتماميّة صورته كما مرّ في سرّ النكاح كان سرّه في هذا المقام عبارة عن غيبوبة الحقائق الأسمائية الأصلية في صور مراتب أنفسها، فتبقى من الستة عشر اثنتا عشر؛ تقدّرت وتعينت في العرش المحيط، فكانت اثنى عشر برجاً صورية تحملها اليوم أربعة أملاك تنظر إليهم وتظهر بهم الأربع الحقائق الإلٰهية المذكورة وتنفذ بهم أي بالجملة آثارها فيمن هو محل لها، وظهر سرّ الستة عشر الساري الحكم في الوجود الخافية عن أكثر المدارك.

فإذا جاء الموطن المُجسد للمعاني المجردة في القوالب التناسبية وقامت الحقائق المذكورة الحاملة للحملة صوراً كأرواحها ومظاهرها ظهر حينئذ من حيث النسبة العامة سرّ العرش وحمله وحملته المنبه على مرتبة من له الحكم في الموجودات والعوالم، تبارك الله رب العالمين.

فتدبّر ما سمعت واعرف نسبة كل صورة كلية إلى روحها، والاسم الرباني الذي هي له مظهر، واستدل بعد معرفة المقصود فهمه بما ذكر؛ على ما سُكت عنه، فالقصد الإيجاز والإجمال، واعتبر حكم بقية الكواكب الخمسة التي لم يعيّن الأسماء المختصة بها، بل وقع الاختصار على ذكر الشمس والقمر، لكلّية سرهما وجلالة أحكام مظهريتهما، وكذا ما ذكر من سرّ الوكالة والخلافة والاستخلاف وغير ذلك؛ وتنبّه للإنسان الكامل، وأن نسبة حقيقة الحقائق إليه بما سبق من التفسير نسبة حقيقة كل موجود إلى صورته.

وقد عرّفتك أن قولنا: حقيقة الموجود وعينه الثابتة وماهيته، ونحو ذلك عبارة عماذا فتذكر؛ يلحُ لك من المجموع معظم أسرار الارتباطات والمناسبات الثابتة بين المراتب وأهلها؛ وبين الأرواح وصورها؛ وبين الأسماء ومظاهرها؛ وبين الفروع وأصولها. وترى التطابق الذي بين المُثل المظهرية وبين الحقائق الظاهرة بها وفيها، فينفتح لك بذلك وما قبله أسرار عزيزة إلٰهية يقلّ وجدان عارفها، فاعرف قدرها، واحمد الله وحده لا رب غيره.

تتمة شريفة

لما ذكر في هذا الفصل المتقدم: لا شك في استناد العالم إلى الحق من حيث مرتبته المسماة ألوهة، ولهذه الألوهة كما قد علمت مما مر حقائق كلية هي جامعتها ويسمّى في اصطلاح أهل الظاهر الصفاتيين وغيرهم: حياة وعلماً وإرادة وقدرة، والألوهة مرتبة للذات المقدسة ونسبتها إليه نسبة السلطنة إلى السلطان والخلافة إلى الخليفة، والنبوّة إلى النبي، يُعقل التمييز بينهما حقيقة وعلماً، أي بين المرتبة وصاحبها من سلطان وخليفة وغيرهما، فلا يظهر في الخارج للمرتبة صورة زائدة على صورة صاحبها، لكن يُشهد أثرها ممن ظهر بها ما دام لها الحكم به، وله بها، ومتى انتهى حكمها به، ومن حيث هو لم يظهر عنه أثر، وبقي كسائر من ليست له تلك المرتبة، فافهم هذا واستحضر أيضاً ما سلف من أن الحق سبحانه من كونه مسمى بالرحمٰن هو الوجود الواحد البحت، وأنّ الاسم النور من حيث ظهوره وظهور غيره به، صورة مطلق الوجود، وأن صور الموجودات كلها مثل ومظاهر للحقائق الأسماء الإلٰهية، وأن الذات من حيث هي مع قطع النظر عن الألوهية الجامعة للأسماء والصفات لا نسبة بينها وبين شيء أصلاً، ولا يُنسب إليها بهذا الاعتبار أثر ولا حكم ولا اقتضاء ولا غير ذلك من الصفات، فافهم وتذكر.

ثم نقول: وإذا عرفت هذا فاعلم أن أتمّ مظاهر النور في صور الموجودات الحسية الشمس، فحقيقة الصورة الشمسية النور، والشكل أمر عارض للنور؛ لحقه لموجبات لا يخفى معظمها على من تأمّل ما أسلفنا في أمر المراتب والمواطن والحقائق الأسمائية الإلٰهية والكونية، والأفلاك أيضاً والأرواح القائمة بالصور وغير ذلك، فهي أعني الشمس مظهر الاسم النور ومظهر الألوهة أيضاً من حيث إمدادها بصفة الحياة من حيثيّة النسبة المسماة بالاسم المحيي لمظاهر الأسماء التي تحت

حيطتها، ولنورها الذي قلنا إنه حقيقتها من حيث الصورة أنواع من الحركة: منها عامة، ومنها خاصة، ومنها مستمرة، ومنها متناهية.

فالمختص بالشمس من حيث كينونة صورتها في الفلك الرابع الذي هو وسط الأفلاك السبعة ثلاث حركات، والمتعلق بنورها العام المفاض على قابليته ثلاث حركات أخرى، فالمختص بصورتها ثلاثة؛ وترجع إلى نوعين: سريع وبطيء، فالحركة السريعة التامة هي الحركة اليومية التابعة للدورة الكبرى الإحاطية العرشية، والبطيئة قطعها في كل يوم جزءاً واحداً من ثلاثين جزءاً من برج واحد، وهذه غير تامة. والحركة الثالثة الغير المستمرة هي حركتها بالقهقرى، كطلوعها من مغربها على ما ورد في التعريف الصحيح الإلٰهي النبوي، والحركات الثلاث الأُخر المضافة إليها من حيث نورها على ثلاثة أقسام أيضاً ونوعين.

فالنوعان: السريع والبطيء، فمنها سريعة إحاطية خاصة، وهي المضافة إلى نورها المنطبع في جرم القمر، ومختلفة في البطء عامة وهما القسمان، والقسم الثالث ما لا يدوم حكمه، وهو حركة رجوع الكواكب الخمسة، فإنها من بعض أحوال النور من حيث ظهوره في أجرامها، كانقسام اللون وغيره من الأعراض وتجزّيه بانقسام محله، والسريعة الإحاطية العامة الحكم؛ الحركة اليومية العرشية الشاملة سائر الأفلاك والكواكب المختلفة في البطء ما يضاف إلى سائر الكواكب أيضاً على قولين: قول من قال: إن الكواكب بأسرها لا نور لها، وإنما تستفيد النور من الشمس. والقول الآخر: إن الكواكب لها نوعان من النور، أحدهما: مستفاد من الشمس، والآخر: غير مستفاد منها.

فبان لك أن النور الشمسي يضاف إليه من هذه الوجوه بهذا الاعتبار أنواع من الحركة كما بيّنا؛ وينضاف إلى النور من كل حيثية واعتبار من الاعتبارات المذكورة وغيرها حكم وأثر مخالف للأحكام والآثار الأخر المضافة إليه من غير هذه الوجوه، فافهم هذا واستخرج ما أخفي لك من غامضات الأسرار في هذه النكت العلمية المثالية والأخبار، لتعلم أن وراء ما بُيّن أموراً المراد بالقصد الأول بما لُوّح به من سابق البيان معرفتها، وما سوى ذلك فمراد بقصد ثانٍ تابع.

ثم اعلم أن الحركة المختصة بالشمس، الغير المستمرة كطلوعها من مغربها نظير احتجاب نور التجلي الرباني الذي به بقاء العالم وحياته بعوده معنىً إلى مقام الجمع الأحدي الذاتي الغيبي؛ وقد نبّهت عليه، وهذا العود والاحتجاب هو

المقتضي فناء هذا العالم الفناء الذي يأتي بعده الحشر ويسميه بعض الفضلاء دولة الستر والفترة؛ المقابلة لدولة العز والكشف، هذا وإن لم يعلم سرّ ذلك.

وأما **حركة رجوع الخمسة الخنّس**: فنظير رجوع أحكام حقائق الأسماء الإلٰهية الأربعة المكنى عنها عند أهل الحجاب وبلسانهم بالحياة والعلم والإرادة والقدرة كما سبقت الإشارة إلى ذلك مع خامس الأحكام الأربعة الذي هو حكم المرتبة الجامعة لها إلى الذات المقدسة بسر: ﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ﴾ [هُود: الآية 123] فيظهر حكم الحالة الحجابية بعود التجلي التوجهي نحو العالم الذي يلحقه الفناء إلى حضرة غيب الذات كما أشرنا إليه فإن حقائق الألوهة المنبه عليها مع الألوهة فروع لمقام الجمع الأحدي المكنّى عنه أحياناً بحضرة الذات وتبع لها، فافهم.

ثم لما كان العرش محل الاستواء ومظهر تمامية الظهور الأول والاحتواء، كانت صورته من حيث الاعتبار مثال مطلق حقيقة الألوهة، والقوى الأربعة التي لبروجه وأرواحها مثل ونظائر لحقائق الألوهة، وهي الأسماء الأربعة المذكورة التي بها تتمكن الحملة من الحمل وهي الحاملة للحَمَلَة أيضاً.

وأما **رقيقة الإمداد** التي من حيثها يصل من الحق سبحانه إلى الصورة المحيطة وما حوته ما به بقاء الجميع وبقاء أحكام قوى الصورة المذكورة وما اشتملت عليه، فمثال نسبة التعلق الذاتي بمرتبة الألوهة؛ وقد يعبّر عنه بالتوجه الأمري الذاتي الأحدي.

ولما عم حكم هذا الأمر حقائق الأسماء الأُول المنبّه عليها، ظهر للحركة أربع مراتب، لكل حقيقة مرتبة، وقد ذكرت من قبل، وأولها: الحركة الغيبية التي بها حصل السريان الوجودي بالباعث الحُبّي من الحضرة الناطقة بـ«**أحببت أن أعرف**»[1] وفي العرش انتهت رتب الحركة وتمّت، فظهر حكمها وخفيت أصولها كما بينا ذلك في سر الفردية وتوقف النتيجة عليه وتوقف ظهور الأثر من الظاهر على أمر باطن فيه أو منه، فافهم هذا تلمح سر التربيع في البروج وسر حقائقها الأربعة وسر الاستواء وسر خفاء الحقائق وظهور حكمها في صورة العرش وما حواه من الصور وسر الحمل والحملة.

وأما **اثنا عشرية البروج**: فقد تقدم بيان سرها في سر المراتب الستة عشر، لما

---

(1) جزء من حديث سبق تخريجه.

سبق التلويح ببعض أسرار الحركة، فأضف ما سلف إلى ما ذُكر الآن، وتدبّر الجميع تطّلع على أسرار غريبة عزيزة جداً، والله الهادي.

وها أنا أختم هذه التتمة بنكتة شريفة في أمر الدور، وهو أن أدوار الكواكب والأفلاك وأنواع حركاتها التفصيلية هي على عدد رقائق الأسماء التي هي صورها ومظاهرها، وعلى عدد أحكامها ونسبها وارتباطاتها وحيطتها وتعلقها وتخالفها وتوافقها وتناسبها فيما بينها وتباينها، فالأتم حيطة أكثر حكماً وأطول مدة، فافهم.

وإذا عرفت ما ذكر تعرف سرّ العدد اليومي والأسبوع والشهر والعام المضاف إلى ذلك كله، وسر العرش واندراج سائر الصور في صورته، وتبعية أحكام الصور جميعها وحركتها بحركته وإحكام صورته؛ والاسم الدهر الذي هو روح الزمان وأصله، وكون الدور العرشي مظهراً للزمان فرقائقه أيام ثم ساعات ثم درج ثم دقائق، وما عدا ذلك إن اعتبر متزايداً متصاعداً فهو تكرار، وإن اعتبر متنازلاً فتجزئة وتفصيل حتى تنتهي القسمة إلى الآن الذي لا ينقسم، مع أنه أصل كل ما انقسم من الصور الزمانية، وكل ما تمّت المراتب الأربعة المذكورة الزمانية، عاد التكرار المثلي لا العيني هكذا دائماً في كل موطن على مقتضى حقائقه ونسبه، وفي كل دور على مقدار حيطة حكمه في أهل ذلك الدور وبحسبه. فاعرف هذا وتذكر ما سلف يبدو لك من غرائب الأسرار ونفائس العلوم ما لا يمنحه إلا كل مجتبي.

ولما ذكر في هذا الباب تفاصيل عزيزة وأسرار خفية لا يجدها المنجّم في فنه ولا الحكيم والفيلسوف بفكره وبحثه؛ ولا المتكلم في الإخبارات الإلٰهية والنبوية بتأويله وحدسه، فاعرف ما قرع سمعك وسمع فهمك واحمد الله.

ومن هذا الذوق يُعرف أيضاً سر الأيام الإلٰهية التي هي من ألف سنة ومن خمسين ألف سنة، وأن ذلك راجع إلى حيطة حكم الاسم أو المرتبة التي ينضاف إليه اليوم والحركة المعينة له أي لليوم فافهم.

ثم اعلم أن لهذه الأصول تتمات يتعذّر إفشائها، لما تتضمن من المفاسد وإن كان ما ذكر مما يجب صونه أيضاً لكن نخشى على المطّلع على تلك التتمات بعد معرفة أصولها وقبل رسوخ قدمه في مقامات التحقيق من أمور مضرّة؛ كفتور الهمة عن التوجه والتعبد، بل ربما انقطع عن ذلك بالكلية، وربما سقط تعظيم المراتب الوجودية من باطنه جملة، فلم ينفعل لحكم شيء منها ونظر إلى ما في الوجود بعين الأحدية لا بعين تمييز المراتب وحكمها، فلم يحكم بتفاضل ولا أولوية، لعلمه

بالوجه الخاص وعدم رؤيته التفاوت الموجب للتفاضل والفطور القاضي بالتميز، وزال عنه في حق الأشياء أحكام الحدود والرسوم والأجناس والفصول، لعلمه أنها نسب اعتبارية لا أمور ذاتية حقيقية، مثال ذلك بلسان العلم الرسمي: اللون جنس للسواد وهو بعينه نوع للكيف، وهو أيضاً فصل للجسم الكثيف، وهو أيضاً خاصة لمطلق الجسم، وهو بالنسبة إلى الإنسان عرض عام.

وإنما جاز ذلك لأن الحيوان مثلاً في كونه حيواناً شيء، وذلك الشيء يسمى الجنس الطبيعي عند أهل النظر، وفي مجرد مفهوم كون الحيوان جنساً هو شيء آخر، ويسمى بهذا الاعتبار جنساً منطقياً، والمجموع الحاصل من الأمرين أعني كون الحيوان شيئاً ما وكونه جنساً شيء آخر ثالث ويسمى الجنس العقلي، ومجرد الجنسية والنوعية والفصلية وكون الشيء خاصة أو عرضاً عاماً فهو من مقولة المضاف والجنسية نوع من الإضافة وكذلك النوعية فإذا قيل: الإضافة جنس هذه الأمور، فقد حُمل النوع على الجنس حملاً غير ذاتي، فحمل الجنسية على الإضافة وحمل النوعية على الجنسية، حمل غير ذاتي. وإذا ثبت أنها أمور إضافية صح اختلافها باختلاف النسب والإضافات.

فافهم هذا وتدبّره تجده من جملة ما سبقت الإشارة إليه مما ينبغي الاحتراز عن التنبيه عليه، هذا إلى غير ذلك من أمور ربما لو ذُكرت لتَنَبه السامع على المفاسد المحذور ظهور حكمها، وفي ما ذُكر مقنع، وبالتضرع والافتقار إلى الله بباطن مُعرّى عن الشوائب تنكشف الحجب عما حوته هذه الأصول المنبه عليها في هذا المكتوب شيئاً فشيئاً، إذ معرفة المقصود من هذا الكلام بمرّة أو مرتين من التأمل كالمستحيل، اللهم إلا باستصحاب حكم كشفي وفتح عليّ وربط آخر الكلام بأوله وإلحاق أوله بآخره.

وبالجملة: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٢﴾﴾ [فاطر: الآية 2] كما أنه الجواد المحسان ذو الفضل العظيم، يرزق من يشاء بغير حساب.

وها أنا أذكر من بعض ما نتيجة هذه الأصول ما يستدل به المستبصر على عموم حكمها وغرائب نتائجها الخفية وثمراتها الظاهرة بحسب المراتب والأحوال والمواطن، ثم اتبع ذلك بما سبق الوعد بذكره وبيانه حسب تيسير الحق وإرادته.

ما في الديار مجاوبٌ إلاّ صدى المُتصوّتِ
ناديتُ: أين أحبتي؟ فأجاب: أين أحبّتي؟[1]

فمن ذلك: أن من علامات من عرف هذه الأصول كشفاً لا عن فهم وتسلط بذكاء وفطنة أنه يجد حيرة لا يتوقع رفعها وزوالها ولا يشك فيها ولا يمكنه دفعها، ومتى لم يجد ذلك فليس بذائق لما ذُكر، ومن علامة صحة وجدان هذا الذوق أيضاً أن يتحقق أنه ليس ثمة شيء في نفس الأمر على صورة ما معقولة أو موجودة محسوسة يطمع في إدراكها ومعرفتها على التعيين والتحقيق البتة، بل بالنسبة إلى مرتبة ما أو حال أو إدراك أو مدرك بحسب قوة أو صفة أو آلة ونحو ذلك.

فإن قيل: فما متعلق نفس الأمر؟

فاعلم أنه ليس إلا مجموع الأمور والأحكام المختلفة الواقعة في جميع الإدراكات العقلية المعنوية والمشهودة الحسية والغير الواقعة بالنسبة، وهذا مما يظن أكثر العالم أنه واضح جلي لا شك فيه وليس كذلك. وصاحب هذا الذوق لا يتأسف على فوات أمر أصلاً، وإن شاهد الأرجح من كل أمرين وقع أحدهما قبل الآخر أو دونه وهو المرجوح ترجيحاً فطرياً أو مزاجياً أو حالياً أو موطنياً أو مقامياً ونحو ذلك. ولا يندم أيضاً ولا يعوّل على شيء بعينه ولا يعتمد عليه ولا يتشوف لتحصيل مطلب معين شريفاً كان أو غير شريف بالنسبة، إلا إنْ عيّنه الوقت أو الحال أو المزاج أو الموطن أو المرتبة التي أقيم فيها ولا ينفعل جملته لأمر معيّن، لا دفعة ولا بالتدريج بل بعض لبعض، ولا يرى في الكون من حيث الوجود تفاوتاً لا في نفسه ولا في ما خرج عنه باعتبار ولا يحكم بالوجود على المراتب ولا بالعكس أيضاً.

ومن علاماته أن يتحقق أن حكم الحق وتجلياته وآثاره في وجوده وإخباراته وأمره وحكم إرادته في كل زمان وحال مختص بذلك الزمان والحال وأهلهما، وأن موجب الحكم بالاستمرار والدوام في كل ما يحكم عليه بهما إنما هو حجاب المثل بالنسبة إلى المحجوب، من أجل أن الزائلات يعقبها في بعض الأمور، وغالب الصور ظهور أمثالها دون تخلل فترة تظهر الفصل بين الزائل والمتجدد، فيظن المحجوبون أن المتجدد عين الزائل لما ذكرناه من حجاب المثلية وليس كذلك،

---

(1) لم أقف على اسم قائل هذا البيت.

ووقعت الرعاية للحجاب وأهله، وحكمها تَهَمُّماً بالأعم والأغلب، إذ هو مقتضى السنّة الكلية الإلٰهية؛ ولسرّ الوقت والحال أيضاً والمقيدين بحكمهما قهراً، لا اختياراً. وصاحب هذا الذوق المنبّه عليه لا يحكم بماضٍ على مستقبل ولا بحال على ماضٍ وآتٍ، وما عدا الوقت الذي هو الآن الغير المنقسم، فإما ماض أو مستقبل، فافهم.

فإذا تحقق الإنسان بما ذكرنا كان ابن وقته الذي هو نفسه، هذا إن حصل له هذا العلم والحال قبل التحقق بمقام الكمال وذوقه الخصيص به، وإلا فإنه متى كمل صار أباً للأنفاس والأحوال والأوقات والأرواح والصور والمواطن وغير ذلك، منه ينتشيء كل ما ذُكر وبه يتعين فيظهر.

ومن شأنه أيضاً أن لا يمزج حكم مرتبة بأخرى، ولا يربط ويسند حقيقة جزئية أو حكمها إلى غير أصلها من الوجه المغاير، بل يترك المتعددات كلها من المراتب والأسماء والحقائق الكونية بعد انصباغها بحكم الوجود الشامل لسائرها، كهي في باطن الأمر من كونها معدومة لا وجود لها إلاّ في العلم، فإنه من شهد ما ذكرنا من التميز العلمي وكان في حكمه على ما انسحب عليه الوجود الواحد الشامل، ملاحظاً ذلك التميز الأصلي ولم يحجبه حكم الوجود الواحد المنبسط على كل متعدد عن شهود التمييز الأصلي الأزلي، لم يخلط بين المراتب وأحكامها، بل ميّز وحضر مع الأصول وكان عارفاً بها وبالطواريء التفصيلية وما يستلزمه، فأصاب في حكمه ولم يخطيء، ولهذا أو نحوه يقع الافتقار إلى الحضور الذي هو ملاك الأمر بعد معرفة ما يحضر معه وبه، مع تيقن أن الحضور مع مجموع الأمر غير ممكن، وكذلك الغيبة عن المجموع والغفلة، فكل حاضر غائب وبالعكس، ولم يتعين حكم الحضور والغيبة بحسب ما يعيّنه ويقتضيه العلم الوقتي والحالي والموطني والمزاجي والمرتبي، مع لزوم الترجيح لكل مما ذكرنا من حضور مع كذا وغيبة عن كذا، الحضور نفسه عبارة عن استجلاء المعلوم والاشتمال على المشهود بجمعية يوجبها الأثر الحاصل من الشهود والعلم في المشاهد والعالم، بحسب الرابطة التي بين كل منهما وبين المعلوم والمشهود، فتدبّر ما تسمع وأمعن التأمل فيه وحققه، فإنه من أنفس العلوم والأسرار.

واعلم أن لهذه أصول والمنبّه عليها لوازم وتفاصيل غير ما ذكرنا، تتفصّل لكل فرد فرد من العارفين وبهم وفيهم بحسب تحققهم بالأصل الآلي وعلى نحو ما

اقتضاه استعدادهم الكلي الأصلي والجزئي؛ المتفصّل والمتعين بمقتضى الأحكام الروحانية والنشآت الطبيعية وغيرهما مما يتفرع على ما ذكرنا ويتبعه بحكم الأحوال والأوقات، رزقنا الله وإياكم ذلك على أتم الوجوه الممكن الحصول، آمين، إنه لكل فضل وليّ، وبكل خير مليّ، يرزق من يشاء بغير حساب.

فصل يتضمن ضابطاً عزيزاً عام الفائدة للمبتديء والمنتهي

اعلم أن ثمة رتبة إلٰهية لك إليها نسبة صحيحة ذاتية، ولك رتبة أخرى من كونك عالماً وسوى، فكل أمر يصدر منك أو يرد عليك على الاجتماع والانفراد لا بُدّ أن يكون له نسبة إلى كلتا المرتبتين، لعدم انفكاك مرتبة الألوهة وأحكامها من مراتب المألوهين كما مر بيانه فاحضر مع ما يختص بالرتبة الإلٰهية وخلّص نسبته إليها، واحضر أيضاً مع ما ينضاف إلى الرتبة الأخرى؛ والحظ ارتباك ذلك الأمر بها، ولا تتعمل إسناد حكم إليها بحيث يسري أثره في الخارج، بل احذر من التعمل مطلقاً في كل أمر وحال، وشرّ وخير، اللهم إلا من حيث مرتبتي الشرع والطبع وبلسانيهما ويديهما مع عدم غيبتك عما تحققته من نسبتك الأصلية إلى المرتبة الإلٰهية الأحدية، وإلا فلا فرق بينك وبين العالم بظاهر الشريعة في زعمه.

والمستخلص(1) من كل جمعية وصورتها أي جميعة كانت وفي أي مقام ظهرت ما يختص من الحكم بكل حقيقةٍ، حقيقةٌ من الحقائق الكونية والإلٰهية التي بها ظهر حكم تلك الجمعية وروحها وصورتها؛ ليلحق الفرع بالأصل والجزء بالكل بتمييز تام بريء من التخليط، كعكس مما ذكر من إلحاق فرع بغير أصله وإضافة جزء إلى كل غير كله، فهو المُخلِص المتحقق بمقام الإخلاص الذي ليس للشيطان عليه سلطان، وكل جمعية خاصة وحقيقة معيّنة كانت ما كانت، فإنها لا تخرج عن حكم الرتبتين المذكورتين.

فاعلم ذلك واعتبر حكم ما ذُكر وثمرته في الأعمال والمقاصد والتوجهات ونحوها، وحرّر حكم الأحدية في كل أمر، فإنها مرتبة ربك الأعلى الذي أُمرت بتسبيح اسمه عن الكثرة حال انصباغك بحكمها وأن تلحظ العبادة له من حيثها. وتنبه لسر التكبير حال انتقالك في أحوال العبادة الجامعة المحيطة التي هي الصلاة

---

(1) وفي نسخة [المتخلص].

على اختلاف الشؤون والمراتب التي اشتملت عليه.

واعلم أن التكبير تنزيه ربك عن قيد الجهات والتعينات العلمية والاعتقادية وسائر أحكام الحصر ما ظهر من ذلك وما بطن مما لا يتحقق بمعرفته إلا من عرف سرّ العبادات المشروعة والتوجهات الكونية إلى الحضرة الربانية، فافهم.

واعلم أن كل فرد فرد من الموجودات الظاهرة والباطنة من حيث هو ليس إلا واحداً، فلا يقابل إلا بمثله ولا يضاف ولا يلحق إلا بأصله مع شكله.

فمتى توجهت بقصدٍ أو عملٍ واحدٍ إلى أمرين، أو رُمتَ أن تحصّل به من حيث أحديته غرضين، أو أضفت فرعاً إلى أصلين أو جزءاً واحداً إلى كُلّين، دخل عليك حكم الشيطان وحُرِمتَ العلم الصحيح واجتناء ثمرة علمك على التمام.

ومتى أيّدك الحق وألهمك الاحتراز مما ذكر مع اتقان الأصول السالفة علماً ذوقياً محققاً سلمت وأسلم على يديك وأفضى بك الأمر والحال إلى أن تأخذ جميع ما يرد عليك ممن يرد، وعلى أي وجه يرد، ومن أي مرتبة يرد، وعلى يد من يرد، شرطاً كان أو واسطة، شيطاناً كان أو ملكاً أو جناً أو بشراً متروحناً أو غير متروحن، أو اسماً ملحوظاً متعيناً أو حقيقة مُمثّلة أو متمثّلة، أو همة مرسلة مؤثرة، أو قوة سماوية علوية منجذبة بنسبة روحانية أو مولديّة أو أمراً آخراً متعيناً بالأصالة منك عائداً عليك على غير النحو المنبعث، أو أمراً مركباً من مجموع ما ذكر أو بعضه مع انضمام أمر آخر إليه مجهول التعين هو تجلي الوجه الخاص، وليس في هذا الباب ما يخرج عن هذا الحصر، فإن طرق التنزلات والواردات والتلقيات والإلقاءات على اختلاف ضروبها منحصرة فيما ذكر.

فاعرف قدر ضابط هذا الذوق الجامع وسرّه وتدبّر جمعه وحصره في هذا الفصل الوجيز، تفُز بالعلم العزيز والله الهادي.

فصل في التوجه الحبّي وأحكامه وأسراره والتّنبيه عليه على سبيل الإجمال

اعلم أن التوجه والتشوف والطلب ونحو ذلك كلها بواعث المحبة وألقابها، وتختلف مراتبها وتتعين أحكامها بحسب اختلاف حال كل من يظهر عليه حكم المحبة وسلطانها ويقوم به، فإن الأوقات بالأحوال تعيّن صور الاستعدادات الجزئية في الوجود العيني؛ وتنبّه على مرتبة صاحبها تارة من حيث الحال الجزئي المعيّن،

وأخرى من حيث الذات بحكم الاستعداد الكلي.

وللمحبة أسماء ونعوت أخرى: كالعشق، والهوى، والإرادة، ونحو ذلك. وكلها ترجع إلى حقيقة واحدة، والاختلاف راجع إلى اعتبارات نسبية هي رقائق للمحبة تتعين بحسب أحوال المحبين واستعداداتهم كما مر، وهي أعني المحبة على اختلاف أسمائها ونسبها ونعوتها وأحكامها لا يصح تعلقها بموجود أصلاً، فإنه يكون طلباً لتحصيل الحاصل وهو محال كما بيّن من قبل فتعلقها إذن إنما يكون بأمر معدوم عند الطالب حال الطلب وبالنسبة إليه، وإن كان موجوداً في نفسه أو بالنسبة إلى سواه، فلا يصح أن يكون الحق سبحانه مطلوباً لأحد ولا محبوباً إلا للإنسان الكامل والندر من الأفراد المشاركين للكُمّل في هذا الذوق.

وأما من سوى ما ذكرنا فمتعلق محبته وطلبه إنما هو ما يكون من الحق سبحانه وتعالى، كشهوده إن لم يكن حاصلاً للمحب والطالب، أو دوام شهوده إذا حصل الشهود، أو القرب منه أو المعرفة به أو فوز الطالب بما فيه سعادته على سبيل الاستمرار وبالنسبة إلى غرض خاص ومطلب معيّن كتحصيله مثلاً مقاماً خاصاً أو مرتبة أو حالاً أو أحوالاً أو مراتب قد سمع بها أو عرفها من بعض وجوهها ونسبها، وعرف لذلك المطلوب كان ما كان فوائد جمّة وثمرات يحصل جميعها لمن حصل له ذلك المطلوب من حال أو مقام أو غيرهما مما ذكرنا؛ وكل ذلك أو بعضه عند الطالب مما يقتضي السعادة أو يوجب نيل المقاصد والفوائد العظيمة الجدوى دنيا وآخرة، وحاصله نيل ما يلائم الروح أو المزاج أو المجموع على الوجه الأتم عند الطالب وعلى الدوام؛ أو إزالة ما لا يلائم الروح أو المزاج أو المجموع بالكليّة من غير تصور العود أو إمكانه، فيسعى الطالب حينئذ في طلب ذلك المراد أو يطلب كما قلنا إعدام أمر موجود فيه أو عنده أو بعيد عنه من وجه سواء كان البُعد معنوياً أو محسوساً ظاهراً.

وفي **الجملة**: فإزالة الحاصل حال الحصول أمر غير موجود أيضاً، فصح أن متعلّق المحبة أمر معدوم عند الطالب وبالنسبة إليه حين الطلب.

ثم المطالب على أقسام كثيرة مندرجة في أصلين، أحدهما: كوني، والآخر: رباني. فالكوني يشتمل على ضروب، منها: طبيعية عنصرية، ومنها: طبيعية غير عنصرية. وقد علمت الفرق بين هذين الضربين. ومنها روحانية متلبسة بصورة وغير متلبسة، ومعان مجردة داخلة في مرتبة الإمكان، والأصل الرباني يشتمل على

تعينات وجودية في مظاهر وتعينات أسمائية غيبية كلية إجمالية.

واعلم أنه لا يطلب شيء غيره دون مناسبة جامعة بينهما هذا محال كشفاً والمناسبة عبارة عن كل أمر جامع بين شيئين أو أشياء تتماثل في الاتصاف بأحكامه وقبول آثاره؛ وتشترك فيه اشتراكاً يوجب رفع التعدد من بينها والامتياز، لا مطلقا، بل من جهة ما يضاهي به كل منها ذلك الأمر الجامع وما فيها منه، والأمر الجامع حكمه أيضاً من الوجه الذي تتّحد به الأشياء فلا يمتاز عنه حكمها، يثبت له وينتفي عنه ما يثبت له، وينتفي عنه ما يثبت لها وعنها، والتضاد والتباين إنما يقع بين الأشياء من حيث خصوصياتها المميزة كلاً منها عما سواه.

وإذا عرفت هذا فأقول: ولكل مناسبة ثابتة بين طالب ومطلوب رقيقة رابطة بينهما، هي مجرى حكم المناسبة وصورته وتجذب تارة من أحد الطرفين وتارة من كليهما. فمن طرف العبد مع الحق سبحانه يسمى توجهاً بالسير والسلوك نحو الحق في زعم السالك والطالب أو نحو ما يكون منه، ومن جهة الحق سبحانه يسمى تدلياً بتحبّب وإجابة، والجذب والباعث من الطرفين يكون بسر المحاذاة والمقابلة المعنوية المظهرة حكم المناسبة تماماً، والالتقاء يكون في الوسط إن اتّحد زمان الانبعاثين وتحققت المحبة من الجهتين، فكان كل منهما محباً محبوباً، ويسمى هذا اللقاء والحال عند المحققين **بالمنازلة**، وإن لم يكن اللقاء في الوسط فإلى أي الجهتين كان أقرب؛ حُكِمَ لصاحبه بالأولية في مرتبة المحبوبية وبالآخرية في رتبة المحبية، والأولية هنا للاسم الباطن والآخرية للظاهر، وسواء كان هذا الأمر بين مخلوقين أو بين حق وخلق، ويزيد الطلب حيث يزيد العلم، إذ المحبة التي هي أصل الطلب تابعة للعلم، تقوّى بقوة العلم، فيقوى أثرها.

وهذا الأمر في رتبة السالك يسمى **بالتنزل** ما لم يقع الالتقاء في الوسط ولم يبلغه السالك، وإن حصل الالتقاء بعد تجاوز الرتبة الوسطية المعبر عنها بالمنازلة، سمي ذلك في ذلك العبد السالك **بالتداني**، وفي حق الرب **بالتدلّي**. فالالتقاء في المنزل هو تنزل من الحق إلى عبده نظير العروج للعبد، فافهم. والمقصود من التلاقي والاجتماع وثمرتهما هو ظهور الكمال المتوقف الحصول على ذلك الاجتماع، ولا يكون ذلك ولا يتم إلا بحركة حُبية معنوية أولاً متعينة مما خفي من المطلوب في الطالب، ومن الطالب في المطلوب لإلحاق فرع بأصل وتكميل كلٍ بجزء.

والطالبون على قسمين: عالم وجاهل. فالطالب الجاهل شفيعه المناسبة والارتباط بالرقيقة الذاتية المشار إليها، والطالب العالِم بما ذكرنا له الاعتضاد بالمناسبة والعلم المقرب للمسافة؛ القاطع للقوادح والعلائق العائقة عن تكميل صورة المناسبة وتقوية حكم ما به الاشتراك على ما به الامتياز، ثم الإعانة والإمداد بما يتأيّد به القدر المشترك من حيث كل فرد من أفراد الحقائق التي اشتملت عليها ذات الطالب والمطلوب أو كانت لوازم لهما.

ومن هذا الباب قوله ﷺ للصحابي وقد سأله أن يكون رفيقه في الجنة: **«أعِنِّي على نفسك بكثرة السجود»**[1].

وهذا ذوق عزيز، من اطلع على سرّه عرف سر الأعمال على الإطلاق، وأنّ سبب تنوعها اختلاف حقائق من تُظهر بهم أعيان الأعمال وروعي فيها بأجمعها سر المناسبة لتصح الثمرة ويكمل المقصود ويعلم أيضاً سر تنوعات المطالب والمناسبات التي بينها وبين الأعمال المتخذة وسائل لتحصيل تلك المطالب، ويعلم أيضاً تعيّن الثمرات في كل مرتبة من مراتب الأعمال والعمال على اختلاف صورها من حسن وقبح وكمال ونقص، ويعلم سر المحبة أيضاً ورقائقها ونسبها وأحكامها ونحو ذلك مما شاء الحق إيضاحه، وإن ربك هو الفتاح العليم.

فصل
في سر الدعاء وأحكامه وأمهات لوازمه

اعلم أن الإنسان في كل وقت وحال يستدعي لفقره وحاجته الذاتية والصفاتية من الحق سبحانه أمراً ما لا بد عن ذلك، ومن شأن ذلك الأمر أن يكون مناسباً لتوجهه التابع لعلمه واعتقاده ومزاجه وحاله النفساني والطبيعي الجسماني، والغالب حكمه مما تركّب من ذلك وتولّد عنه حال الطلب، والغرض الأصلي عَلِمَ أو لم يعلم هو حصول ما يحتاج إليه الطالب في وجوده وأسباب بقاء وجوده لتحصيل الكمال الذي يمكنه تحصيله كان ما كان، وتعيين الطلب الخاص بغالب حكم بعض الحقائق والأجزاء الإنسانية دون سواها مما اشتملت عليه ذات الإنسان، هو حقيقة الدعاء المعين على أي وجه وبأي لسان كان، وتعيّن علم الحق سبحانه وأثره في حق الطالب باعتبار ما منه هو الإجابة، فما منه سبحانه متعيّن بحسب ما منك، هذا

(1) رواه الطبراني في الكبير من حديث مصعب الأسلمي، حديث رقم (850) [20/ 365].

وإن كان ما منك مما تقبل به منه عز وجل هو أيضاً بعض صور شؤون غيب ذاته، وقد يقال: ملابس أسمائه وصفاته، فكل ما يصدر من الحضرة ويبرز من الغيب الإلٰهي فإنه يتعين بحسب طلب الطالب واستدعائه واستعداده.

والاستدعاء على ضروب، وهي على قدر ما تحوي عليه ذات الطالب ونشأته من القوى والحقائق وأحكام المراتب، فإن بها صح له أن يكون مظهراً لتلك المراتب ومجمعاً لتلك القوى والصفات والحقائق حالة طلبه وجمعه ومظهريته، فافهم.

ولما كان الإنسان نسخة جامعة كل أمرٍ وصورة وجوده خزانة حاوية كل سر ودائرة محيطة من حيث المعنى والصورة والمرتبة بكل شيء، اقتضى الأمر أن يكون له بحسب كل مرتبة طلب ومن حيثيّة كل مقام استدعاء، فإن قُدِّر له في وقت شهود حقيقته التي هي نسبة معلوميته في علم ربّه أزلاً وشهد أيضاً أعيان الأحوال اللازمة لتلك الحقيقة على نحو ما كان الجميع عليه في علم الله أزلاً ويكون أبداً؛ عرف حالتئذٍ ما يتعين له منها في هذه النشأة والدار ما شاء الله من العوالم، واستشرف على ما تحوي عليه ذاته من الأمور بوجه جملي مع طرف من التفصيل كما أشرت إليه وهذا الاطلاع مع عزته وقلة واجديه والفاهمين له يقلّ زمانه ويستحيل دوامه لسر يتعذّر كشفه وبيانه، وربما أشرت إليه في ما بعد إن شاء الله.

وصاحب هذا الشأن المشار إليه يكون في غالب أموره على بصيرة من أحواله يستقبلها ويتلقاها عن شهود محقق بعلم سابق سواء وافقته أو لم توافقه، وسواء كانت حسنة أو قبيحة عند الناس أو في نفس الأمر، لعلمه أنه لا محيص له عنها، ويكون في أدعيته أيضاً كذلك ما اقترن منها بالإجابة وما تأخرت عنه الإجابة، وأكثر أدعية من هذا شأنه على اختلاف صورها مستجابة، لأن كشفه يمنعه أن يسأل إلا في ما يجب وقوعه بشرط السؤال أو يمكن، وإنما ذكرت الإمكان من أجل ما لم يتعين له معرفته تفصيلاً، بل أخفى سره في ما أُجمل له أو أُبقي عليه من أسباب الرّد والمنع، لسر الاقتداء والجمع وخفض العبودية والرفع، فيرى في ما رأى من صور أحواله التي يستقبلها صورة الدعاء مع المنع، ولا يقدر على التوقف ولا الدفع لما مر بيانه وأوضح ميزانه وفي المقام المحمدي الأكمل وميزانه الأتم الأعدل سر ما إليه أشرت وعنوان ما به لوّحتُ.

ثم أرجع وأقول: وإن كان وقت الداعي يقتضي التقيّد بحكم مقام خاص

ومرتبة معينة وذلك هو الأدوم الأعم والأغلب حكماً، فإن طلبه واستدعائه يكون بحسب حكم تلك المرتبة أو الحال أو النشأة أو الموطن أو الوقت أو نحو ذلك من الشروط. بل ربما بحسب حكم بعض الوجوه والرقائق والنسب التي تحوي عليها وتحيط بها النشأة والمرتبة وما ذكر هذا من حيث ما يعلمه أو يشعر به ويحضر معه. وأما من حيث ذاته ونشأته الجامعة فإنه في كل نفس طالب بكل ما حوته نشأته من الحقائق حال الطلب من الحق سبحانه ما به بقاء ظهور أحكام تلك الحقائق وما به ظهور الحق سبحانه من حيثها، وحصول ما به وفيه كمالها مما هو من لوازم ما مر ذكره.

والطلب والاستدعاء قد يكون بلسان الظاهر والباطن معاً، وقد يكون بلسان الباطن، وقد يكون بلسان الظاهر مع بعض رقائق الباطن وألسنته. ولسان الباطن ليس له تقيّد الظاهر، وإن لم يُعْرَ عن التقيد من حيث ارتباطه بالظاهر وترجمة الظاهر عنه، ومن جهة المقام أو الحال الذي هو تحت حكمه أو قائم فيه.

وعلى الجملة، فليعلم أن للإنسان من حيث حاله الكلي وكونه إنساناً ولساناً بل ألسنةً وهكذا من حيث استعداده الجملي الأصلي، وله أيضاً من حيث كل نشأة يكون فيها، وكل صورة تظهر بها نفسه وتتلبّس بها لسان، ولكل استعداد من استعداداته الجزئية الوجودية لسان، وهو في كل نفس طالب فتارة بالبعض، وتارة بالمجموع، وتارة عن علم وشهود وشعور وحضور، وتارة بدون أكثر ذلك أو بعضه، وتارة بجمع بين طلبين مختلفين من جهتين مختلفتين، يكون من حيث أحدهما عالماً ومن حيث الآخر جاهلاً. وربما كان على وجه يقتضي الإجابة بسرعة أو بطء من الوجه المجهول، ويقتضي عدم الإجابة أو تأخرها من الوجه المعلوم المقصود، والسرعة والسبق والإجابة تتبع لسان الاستعداد وطلبه، وما تأيّد واقترن به بحكم الأغلبية وعدم وجدان الشروط المذكورة أو تأخر ظهور حكمها يقتضي تأخر الإجابة عن زمان الطلب أو الحرمان. والتقيد ببعض المطالب والمقامات على التعيين مع الحجاب يوجب في كثير من الأوقات طلب ما لا يحصل أو يتأخر حصوله، كما أن المعرفة والسراح مما ذكرنا يقضيان على الإنسان كما أسلفنا أن لا يطلب إلا ما يحصل، ولا بد في غالب الأمر وإن تأخر بحكم الوقت أو الحال المشترط وهنا تفصيل عزيز يصعب ذكره.

وأما **المطلوب** بلسان الاستعداد: فإن الإجابة لا تتأخر عنه أصلاً، ويليه في

المرتبة لسان الحال، لأنه قسم من أقسامه، فإذا ورد على الإنسان من الحق أمر ما كان من تجلٍ أو كلام أو خطاب بأمر أو نهي أو غيرهما، وهو غير تام التحقق بمعرفة الحق وشهوده، فهو بين أمرين: إما أن يكون الوارد مناسباً لما استدعاه لسان طلبه وعلمه، أو لم يكن، فإن ظهر حكم المطابقة والمناسبة في ذلك قبل ما ورد وسُرّ وانتفع به وتحقق الإجابة والإنعام - وإن لم تظهر له المناسبة - ظنّ أنه محروم، وربما لم يقبل وتحيّر وارتاب وحزن، والمحقق المتمكن يعلم أن لجميع الحقائق وألسنتها واستدعاءاتها فيما بينها تناسباً يقتضي التطابق وتضاداً يقتضي التباين والخلاف والمنافاة.

فمتى حصل التناسب علم أن لسان الطلب الظاهر ناسب الطلب الحالي الاستعدادي الذاتي، فلذلك وقعت الإجابة على وجه معلوم به مشعور بسببه، وإذا لم يجد تناسباً تثبت؛ والتفت راجعاً بالنظر في أحوال ذاته واعتبارها؛ مفتقداً حقائقه وما تحوي عليه نشأته إذ ذاك من عوارض ولوازم يتصف بها تارة ويخلو عنها أخرى، ويعلم أن الحق سبحانه حكيم لا يعطي أحداً ما لا يستحق ولا ما لا يستدعيه لسان طلبه بنوع ما من أنواع الطلب. فإن أمكنه أن يُعرّف مَن كان الطالب مِن حقائقه وأجزائه لذلك الأمر الوارد أو التجلي أو ما كان، جرده لقبوله وأقامه في عبودية الحق سبحانه من حيث الحضرة التي منها ورد ما ورد، عاملاً بمقتضى الحكمة الإلٰهية والأدب ما ينبغي كما ينبغي لما ينبغي، وإن خفي عليه الأمر وعسر إدراك الطالب الجزئي منه على التعيين استدل بالوارد وحكمه وخاصيته على المورود عليه، مهتدياً بالحق وبما ورد منه.

وإذا تحقق ذلك وعرفه إما ببعض ما ذكر أو بمجموعه نظراً إلى ذلك الأمر والحال واعتبره بالميزان الرباني والمعيار الكمالي الإلٰهي، فإن اقتضى الأمر مساعدة تلك الحقيقة الطالبة منه وترتيبها ورفع حكم ما يناوئها ويعوّقُها عن الوصول إلى درجة كمالها، ساعد وأعان ربّي وطلب بباقي الحقائق المناسبة لها، والمشاركة في المرتبة من الحق سبحانه تكميل تلك الحقيقة على الوجه الأليق الذي يقتضيه الحكمة الإلٰهية الكمالية، وكان لها عند ربه تعالى شفيعاً مقبول الشفاعة، وإن لم يقتض حكم الميزان المذكور ما ذكرنا، كان بحسب الوقت والحال والمعرفة والمقام الذي هو فيه والموطن، ولا اعتراض على الاستعدادات وألسنتها ومطالبها جملة واحدة، لكن على الإنسان، وله أن يعتبر استعداداته الجزئية الوجودية، وأن يتوجه إلى الحق

سبحانه وتعالى في صلاح سائر شؤونه ورعاية مصالحه كلها، ما علم منها وما لم يعلم مما يحتاج إليه كل جزء وحقيقة من أجزاء نشأته وحقائق ذاته، وسواء تنبّه لطلبه وتشوف لتحصيله أو لم يتنبّه ولم يتشوف، والله عليم حكيم رؤوف رحيم، ولكن هذا كله ما لم يكمل، فإذا كمل فله في الدعاء وغيره ميزان يختص به، وأمور تنفرد بها دون مشارك.

والاستدعاءات على ضروب، منها: طبيعية، ونفسانية، وروحانية، وعقلية وربانية صرفة، مجردة عن سائر المواد والواردات الإلٰهية والأوامر والنواهي والتجليات المتعيّنة وغير ذلك مما قصد طلبه بحسب ما ذكرناه وكل شيء فيه كل شيء، لكنه قد لا يُعلم، والمنافي لا يقبل ما لا يناسبه ولا يعرفه من الوجه المجهول والمنافي لعدم الجامع. فذو الحال الطبيعي مثلاً إذا جاءه أمر روحاني استدعته رقيقة خفية روحانية كامنة فيه من حيث لا يدري نفر عن ذلك الأمر أو التجلي أو ما كان، وردّه وأنكره ولم يقبله، وهكذا الأمر في الروحاني إذا جاءه أمر من مرتبة الطبيعة وبحسبها ومن المقام العقلي وبحسبه.

وفي مقابلة كل لسان مما ذكرنا من الحق سبحانه نسبة خاصة يتعيّن حكمها بالقبول الخاص العبدي واستعداده الحالي العيني، وتلك النسبة المتعيّنة من الحق تعالى هي المعبر عنها بالاسم الخاص بذلك الأمر، أي أمرٍ وأي اسم كان، فافهم.

ومن هذا الباب تجلي التنزيه والتشبيه والرد والإنكار الواقع في العالم، ومنه يعرف كون التجليات منها عامة ومنها خاصة بالنسبة، كل ذلك بحسب مراتب المستدعين واختلاف أحوال الطالبين واستعداداتهم، فافهم هذا وتدبّر؛ تعرف كثيراً من سر الحيرة في الله وسر الرد والإنكار واختلاف العقائد في الله والحكم بالاتفاق، وسر الدعاء والإجابة والبطء في ذلك والسرعة والنيل والحرمان والعجز والاستظهار والحجاب والبصيرة؛ وورود الأمور المجهولة السبب عند من وردت عليه وقهر بعض الحقائق للبعض دون قصد من اشتملت عليها ذاته وانطوت عليها نشأته، وتعرف ما بينها من التضاد والتباين في الأحكام والآثار، وتعرف غير ذلك أيضاً من الأسرار التي هي من لوازم هذا المقام المتكلم منه في هذا الفصل، والله يقول الحق ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

ضابط شريف
يحوي على عدة أسرار وفوائد

كل ما أدركته بعلمك ولم ينته نظرك فيه إلى إدراك ما وراءه سواء غايره مغايرة الصورة لمعناها أو روحها، أو مغايرة الوجود للحقيقة المتصفة به أو لم يغايره، فإنك ما أدركته حق الإدراك التام، ومتى أوجب لك إدراكك له أو رؤيتك إياه التعدي إلى ما وراءه، فحينئذ يصح أن يقال: إنك أدركته أو رأيته رؤية تامة حقيقية إحاطية، لأنه ما من شيء من المدركات الظاهرة والباطنة إلا ويوجب النظر فيه مشاهدةً وعلماً الانتهاء ما ورائه؛ حتى النظر في الحق تعالى إذا كان الناظر تام النظر أو تام الكشف هو بهذه المثابة، فإنه ما لم يتعد نظرك ما علمت، وأدركت من الحق إلى ما ورائه، ولم يتحقق سر ليس وراء الله مرمىً لرام، وأن ليس بعد الوجود المحض الذي هو الخير إلا عدم متوهَم في المقابلة يحكَم عليه بأنه الشر والضد للوجود، ولم تعلم أيضاً أن الحق لا يحاط به علماً وأن نسبة ما تعيّن لك أو لغيرك نسبة المتناهي إلى غير المتناهي، ونسبة المقيد المنضبط إلى الأمر المطلق الذي لا ينضبط. وهذا أصل كبير يعسر فهمه ابتداءً إلا لمن كحل الله بصيرته بنور تجليه، فإنه من سر المطلع الذي لا يخلو شيء عن حكمه.

وتعلم من هذا الذوق أن الشخص متى حقق النظر كشفاً أو عقلاً في كل موجود مقيد، انتهى به الأمر إذا كان تام الإدراك أن يعلم من قيده إطلاق الحق سبحانه وتعالى مع كشفه أنه مجلىً من مجاليه ومظهر له وظاهر به أيضاً، وكذلك يعرف من كل ما ينطبق عليه أنه حجاب على الحق سبحانه وعنه أنه كاشف ومظهر، والحجاب إذا لم يكن عين المحجوب لا واسطة بينه وبين المحجوب، ونقدر الأمر في الحجاب الأقرب إذا قيل بكثرة الحجب، أو فيما لا حجاب عليه غير واحد، فإنه متى عرف الحجاب نفسه، علم أن لا واسطة بينه وبين المحجوب، بل أُبيّن لك الأمر الحجاب وارفع حكمه بكشف سرّه.

فأقول: كلما يقال عنه أنه حجاب على الحق لا يخلو إما أن يكون الحق سبحانه عينه ـ بمعنى أنه تعالى حجاب على نفسه ـ أو غيره، وليس إلا الممكنات، فالمسمى حجاباً إما بعض الممكنات أو كلها لا جائز أن تكون بأسرها حجاباً، فإنه ما ثمّة أمر، إذ ليس إلا الله سبحانه والممكنات، ولا جائز أن يكون بعضها حجاباً

دون الباقي، لأن هذا الحكم للبعض، إما أن يصح ويثبت لكونه ممكناً، فيلزم إذن اشتراك جميع الممكنات في ذلك، لاشتراكها كلها في حقيقة الإمكان، فما اقتضاه شيء منها لإمكانه ثبت للجميع، وإن كان إنما يصح ذلك لبعض الممكنات لا لكونه ممكناً فحسب، بل مع انضمام قيد آخر خارج.

فنقول حينئذ: فذلك القيد الخارجي إما أن يكون نسبة سلبية أو أمراً ثبوتياً، لا جائز أن يكون نسبة سلبية، وإلا لكان ما لا وجود له يوجب أثراً وحكماً فيما له وجود، بل وفي واجب الوجود، وذلك غير جائز، وإن كان أمراً ثبوتياً، فإما أن يكون الحق أو الممكنات كما مر لا جائز أن يكون الممكنات لما قلنا فلم يبق إلا أن يكون الحق.

ثم **نقول**: ولا جائز أيضاً أن يكون الحق تعالى حجاباً على نفسه، فإن كونه حجاباً على نفسه إما أن يكون أمراً اقتضاه لذاته من حيث هو معرىً عن النظر إلى الممكن، أو يكون ذلك حكماً ظهر بالممكن، لا جائز أن يكون ذات الحق من حيث هي هي مقتضية لذلك، وإلاّ لكان محجوباً عن نفسه، فكان مركباً من أمرين، أحدهما: كونه حجاباً، والآخر: كونه محجوباً لأن اعتبار كون الشيء حجاباً مغاير لاعتبار كونه محجوباً، فلم يكن الحق إذاً واحداً من كل وجه، وهو واحد من جميع الوجوه بلا شك، هذا خلف، ولأنه لو صح ذلك لم يكن عالماً بنفسه ومدركاً لها من كل وجه، لأن التقدير: أن هذا أمرٌ يقتضيه سبحانه لذاته أزلاً، مع قطع النظر عن كل ممكن، فلم يبق إلا أن يقال: إنه حكم إلٰهي، ظهوره متوقف على الممكنات.

فنقول: فهذا الحكم الذي ظهر بالممكن إما أن يرجع إلى الحق أو إلى الممكن، لا جائز أن يرجع إلى الحق سبحانه، وإلا لعاد إليه تعالى من الممكن به سبحانه، أو بالممكن حكم لم يقتضيه لذاته أزلاً من حيث هو، فيكون هذا أثراً من الممكن في الحق تعالى أو متوقفاً عليه، ويلزم منه أيضاً أن يكون سبحانه محلاً للحوادث، وكل ذلك محال، ومعلوم أنه ما ثم أمر ثالث غير الحق سبحانه وتعالى والممكنات ينسب إليه هذا الحكم، ولا يمكن إنكاره لشهود أثره، فهو إذن حكم من بعض الممكنات اقتضته خصوصية ظهر في البعض بالحق سبحانه لا فيه، وهكذا الأمر في كل ما ينسب إلى الحق تعالى من اسم وصفة ينظر فيه، فإن جازت إضافته إليه فهو أمر اقتضاه لذاته أزلاً، لكنه ما ظهر حكمه للممكن إلا فيما بعد، وإن كان

مما لا يجوز أن يكون سبحانه من حيث ذاته يقتضيه، فهو أمر اقتضاه بعض الممكنات في بعضها، لكن ظهر بالحق سبحانه، فحدث العلم للممكن وحدث ظهوره وتحققه لنفسه ولمثله لم يحدث ثبوت الحكم للحق أو للممكن، بل ما هو للحق هو له أزلاً، وكذلك ما للممكن، فالمعرفة بالأحكام والصفات والنّسب والمراتب وظهورها للممكنات هي الحادثة بحدوث الممكنات، لا لثبوتها أو انتفائها لمن هي ثابتة له أو منتفية عنه، فاعلم ذلك وتدبّر ما ذكر لك، تُحظ بعلم عزيز جداً، والله الهادي.

تتمة
لهذا السر الكلي مع بيان أسرار أُخر جليلة هي من وجه من النمط المذكور آنفاً

اعلم أن الصقالة في الجسم الصقيل هي تساوي أجزاء سطوحه وتوحد كثرته، وتساوي أجزاء السطح عبارة عن عدم الاختلاف الذي هو ضد الصقل، وهو أن يكون بعض الأجزاء السطحية ناتئة وبعضها منقعرة ومنحفرة، فالمراد من الصقل: إزالة الاختلاف من وجه الأمر المصقول ليحصل التساوي وتظهر صفة الوحدة المختصة بالوجود الموحد للكثرة، إذ الاختلاف يوجب الكثرة والتساوي في الأمر الواحد المذهب للاختلاف والتضاد يؤذن بالأحدية ويظهر حكمها، وهذا في الصور بيّن جداً.

وإذا عرفت هذا في الأجسام واستحضرت تبعيّة الأجسام للأرواح والمعاني وخصوصاً في الأحكام فاعتبر مثله في النفوس والأرواح، فانطباع الصور الكونية في روح الإنسان وقلبه هو النتوء والتقعير والتشفير في المرآة الموجب للاختلاف المانع من انطباع ما يراد تجلّيه في المحل الموصوف بما ذُكر، وتفريغ المحل عن كل صورة هو الصقل، والتهيؤ الموجب والمستدعي انطباع ما يقابل به المرآة الروحية والقلبية أو الأمر المصقول كان ما كان، ويسمى ذلك في الأجسام: مقابلةً؛ وهي في الأرواح وما لا يتحيّز: القصد بالتوجه والمحاذاة برابطة المناسبة الغيبيّة المعنوية، وبقدر قلّة الاختلاف عموماً يقلّ الصدأ ويكثر، ويقوى حكم الصقال وثمرته ويظهر.

ثم إن الصور المختلفة التي تغمر المحل المراد صقله، إن استوعب جميع المحل ورسخ حكمها فيه، فهو الرين والحجاب، وإن حصل العموم دون الرسوخ، فهو الغشاء والصدأ ونحوهما من الصفات، وإن لم يحصل العموم الذي هو

الاستيعاب ولا الرسوخ، كان حال صاحبه المزج والحكم للغالب من حالتيّ عينه وصقاله، فاعلم ذلك، وأما حصول الرسوخ من الصدأ في بعض وجوه القلب دون الاستيعاب، فهو لأهل العقائد النظرية وأهل الأذواق المقيدة من ذوي الأحوال والمقامات المخصوصة، الذين ينكرون ما عدا ما ذاقوا ولا يتشوفون إلى غير ما هم فيه، فهم بما حصل لهم من الطهارة والصقال لاحظوا الحق وصار لهم حظ ما من الشهود والمعرفة، لكن لما تعمّ الطهارة كل القلب؛ حجبهم ما بقي فيهم من الصدأ عن كمال الشهود والمعرفة الصحيحة التامة، فقنعوا بما حصل لهم وظنوا أن ليس وراء ذلك مرمى، فظفرهم بالحق وإن كان مقيداً عندهم هو لطهارتهم، والحصر والتقيد والوقوف هو لحكم الصدأ الباقي فيهم المانع من شهود الحق المطلق ومعرفته الكاملة، وذلك مما بقي فيهم من الأحكام الإمكانية وآثار الصور الكونية، فافهم.

وهذه قاعدة متى عرفتها وكشف لك عن سرها عرفت ما الانطباع وما التجلي وما القبول والتلقي، والحجب الحائلة. وعلمت سر قوله تعالى: ﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ﴾ [هُود: الآية 123] من الكثرة إلى الوحدة كما سبق التنبيه إليه وتعرف حالتئذٍ ما الحجب الظلمانية والنورية المذكورة، وأنها عبارة عن صور الأكوان المنحصرة في القسم الروحاني والجسماني، وتعرف ما رفعها، وأنه ليس بين الحجاب والمحجوب واسطة إلا نسبة الاختلاف المدرك وحكمه، وتعلم وترى ما فائدة الحضور والمراقبة للقلب حتى لا تحلّ فيه المختلفات؛ وتكدره بعد كشفه جلية الأمر؛ وتحققه بصفة الوحدة المستلزمة للشهود والاطلاع وغير ذلك مما يطول ذكره، ولا يمكن أن يوضح سرّه، والله الهادي.

ضابط
يتضمن أن كل علم لا محالة يستلزم عملاً وحكم العلم الذي غايته العمل والذي ليس كذلك

اعلم أن كل علم يحصل للإنسان لا يخلو إما أن يكون متعلقه الحق أو ما سواه، فإن كان متعلقه الحق فإما أن يكون علماً به سبحانه من حيث ارتباط العالم به وارتباطه تعالى بالعالم - ارتباط إلهٍ بمألوه ومألوهٍ بإله - وهو المسمى عند أهل الله

بمعرفة التجلي الظاهر في أعيان الممكنات، أو يكون علماً به سبحانه من حيث هو هو مع قطع النظر عن تعلق العالم به وتعلقه بالعالم، وهذا علم الهوية الباطنة -أعني ذات الحق سبحانه - فإن تعلق العلم بالحق تعالى - كما قلنا - من حيث العلم الظاهر على ما عرفتَ به من قبل، فلا بد وأن يحكم على من قام به ويستدعي منه - إذا كان معترفاً بما أسلفنا أو عارفاً به - أن تكون ملاحظته الأشياء ومعاملته كل موجود خلاف معاملته له وملاحظته إياه وقبل حصول هذا الشهود العلمي أو الاعتقادي له أو الكشف الصريح - لما يوجبه هذا الاعتقاد أو العلم أو الكشف من الفائدة الخاصة والزيادة من حيث الحكم؛ ولما سيذكر بعد في تتمة بيانه.

فالأمر المتجدد المستصحب حالة المعاملة والمشاهدة هو العمل المختص بذلك العلم، إذ العمل قد يكون بالباطن وقد يكون بالظاهر وقد يكون بهما معاً، والظاهر تبع للباطن، فإن الأعمال بالنيات، فالنيّة في التحقيق حكم من أحكام الحضور أو الاستحضار، اللذين يتبعان العلم، فإن الحضور ليس إلا استجلاء المعلوم، كما ستقف على سره إن شاء الله، وما انصبغ به العلم من الأحكام والأوصاف سرى حكمه فيما هو تابع له أو فروع عنه.

ثم أرجع **وأقول: وإن كان متعلق العلم الحاصل هو الله سبحانه وتعالى** من حيث باطنه وهويته بالتفسير السابق، فلا يخلو إما أن يكون صاحبه عارفاً بمرتبة الاسم الظاهر على مذهب أهل البصائر على ما ذكر، بمعنى أنه عرف الحق من حيث تجليه في حقائق العالم، كُشف له أن وراء ما أدرك من التجليات الظاهرة أمراً آخر إليه ترجع أحكام هذه التجليات والصور المشهودة، أو لم يعرف هذا الأصل، فإن كان من أصحاب هذه المعرفة، فلا بد له عند شهوده كل ما يشهده من صور الموجودات حال التجلي والكشف وتيقّنه إذ ذاك أن جميعها مظاهر لله تعالى ومجال له سبحانه أن يصير حاضراً في ذلك الحال أو مستحضراً للحقيقة الإلٰهية الغيبيّة التي يستند إليها جميع ما ظهر مع استصحاب حكم هذا القيد المتجدد، فهذا أيضاً عمل لازم لهذا العلم المذكور.

ثم **نقول**: وإن لم يكن من أهل هذه المعرفة من هذا الوجه المذكور، بل علمه بباطن الحق إنما هو بحسب ما تعطيه القوة النظرية، فإنه لا يخلو هذا العلم الحاصل له كما قلنا إما أن يفيد في جانب الحق سبحانه حكماً سلبياً أو إيجابياً، وأيهما كان فإنه لا بد لصاحبه في بعض الأوقات أو كلها من توجّه نحو الحق أو

عبادة له أو حضور معه أو استحضار، وأي ذلك كان فلا بد من أن يكون توجه صاحب هذا الحال نحو الحق وعبادته مخالفاً لتوجهه قبل تجلّيه بهذا العلم وكذا حضوره أيضاً ونحوهما وذلك لإفادة هذا العلم إياه في الحق أمراً يعلمه من قبل، إما سلب ما كان يعتقد ثبوته أو إثبات ما كان يعتقد انتفاءه عن الحق تعالى. فيصير توجهه إليه تعالى وعبادته له وحضوره معه منصبغاً بحكم أحد القيدين، وهما السلب والإيجاب، وإلا لتساوى حصول هذا العلم وعدم حصوله في الحكم وإنه محال. فهذا إذاً توجّه متجدد صحبه حكم لم يكن من قبل، وهو العمل المختص بذلك العلم.

وهكذا الأمر في كل مسألة تحصل له من العلم بالله، إذ لا يخلو كل ما يحصّل من حكم أحد هذين القيدين أعني السلب والإيجاب وسواء عرف الشخص مرتبة الاسم الظاهر بالتفسيرين المذكورين تفسير أهل النظر وتفسير العارفين واعتبر الحكم فيه وبالنسبة إليه أو لم يعرف، فإن الحكم المتجدد مستصحب ولازم لا محالة، وسواء تعيّن للحكم صورة في الخارج أو تعلق بصورة غير خارجة عن ذات العالم أو انتفى التعيّن المذكور والتعلق، فاعلم ذلك.

وأما **إن كان متعلق العلم المستفاد هو ما سوى الحق**؛ فلا يخلو أيضاً إما أن لا يتعلق بالمستفيد أو يتعلق به ولا يتعداه، أو يتعداه مع التعلق به، وأي ذلك كان فإنه لا بد وأن يكون في مباشرته لذلك أو النظر فيه بالفكر والاعتبار بالضمن أو على التعيين يصحبه من ذلك حكم متجدد، إما سلبي أو إيجابي، إذ لا يخلو ذلك العلم إما أن يثبت ما لم يعلم ثبوته من قبل، أو يوجب نفي ما ظن أنه ثابت إلى ساعتئذٍ أو يزيد إيضاحاً في ثبوت الثابت كما مر ثبت مثلاً بدليل واحد، فلاح في ثبوته للشخص دليل آخر، فإن الثقة به تكون أكثر من الثابت بالدليل الواحد، وكل ما ذُكر فهو حكم طار ينصبغ به توجه الإنسان واعتقاده وحضوره واستحضاره ومعاملته بمباشرة ظاهرة وبدونها، ولا نريد هنا بالعمل إلا ما ذكرنا، وهو جليٌ لا يُرتاب فيه منصف مستبصر أصلاً. وإذ قد بيّنا في هذا الأمر بعض ما سبق الوعد بذكره، فلنوضح أيضاً سر العلم الذي غايته العمل، والعلم الذي ليس كذلك وإن استلزم عملاً لكن بعد التنبيه على مسمّى الغاية ما هو.

فنقول: غاية كل شيء منتهاه من حيث هو مطلوبه وفي الوصول إليه كماله، سواء كان مطلوباً له على التعيين ومعلوماً؛ أو معلوماً أو مطلوباً لأمر آخر يكون هذا

الشيء تبعاً له في المطلوبية وغيرها ومحكوماً؛ أو آلة أو شرطاً وسبباً للوصول إلى تلك الغاية أية غاية كانت والغايات أعلام الكمالات، فكل غاية آية على كمال يختص بتلك الغاية ويدل عليها، ويكون ذلك بالنسبة إلى مرتبة خاصة تنسب إليها بداية، هذه غايتها؛ وإلا فكل غاية بداية لغاية أخرى، فإن المبادىء والغايات إنما تصح بالنسبة والغرض؛ رعايةً للمراتب واعتباراً لأحكامها النسبيّة والتقديرية.

وإذا تقرر هذا **فنقول**: للعلم بهذا الاعتبار غايات، **فمنها**: ما غايته العمل، لتوقف كماله عليه، **ومنها**: ما كماله الغائي في معرفة متعلقه وتحقق أحكامه ونسبه تحققاً علمياً فقط لكن لشمول حكمه وسريان أثره يستلزم عملاً، فانضياف العمل إلى مثل هذا العلم هو من باب شمول الحكم؛ لا أن له موجباً آخر، وهذا نسبة أكملية ذاتية، لا كمالية مقصودة، وسنبسط هذا الأصل بلسان بعض فروعه.

فنقول: العلم لا بد له من متعلق، ومتعلقات العلم تنحصر فيما ذكره من الأقسام، وهو إما أن يكون علماً بما ليس لنا فيه أثر وجودي أو بالعكس، فالأول هو الذي ليس غايته العمل، كعلمنا بوجود الله ووحدته وإمكان العالم والجنسية والنوعية والكلية والجزئية ونحو ذلك، وهذا من القسم الذي قلنا فيه: إنه وإن لم يكن غايته العمل فإنه يستلزم عملاً لما مر. وما غايته العمل هو الثاني، فهو المراد لا لنفسه، كمعرفة الأحكام الإلٰهية والأعمال المشروعة والأخلاق على اختلاف صورها وأنواعها، ليرتكب منها ما يجب وينبغي ارتكابه، ويجتنب ما يجب وينبغي اجتنابه. وهذا القسم إنما يراد لكونه وسيلة لما هو أشرف منه بخلاف الأول فإنه أشرف، لأنه مطلوب لذاته ومتعلقه، وهو الحق سبحانه وحقائق أسمائه الذاتية وصفاته العزيزة العليّة؛ فشرفه فيه. وهذا القسم الثاني ليس كذلك، وإن شئت أن أحصر لك متعلقات مطلق العلم بطريق آخر فعلت.

فأقول: كل ما يتعلق به مطلق العلم على كل تقدير لا يخرج عن هذا التقسيم، وهو أنه إما أن يكون أمراً واجباً حصوله في المادة أو ممتنعاً عليه ذلك، أو تارة يُحصل في المادة وتارة يتجرد عنها، والواجب حصوله في المادة إما واجب الحصول في المادة أي مادة كانت من غير تعيين أو يجب حصوله في مادة معينة، فالمختص بمسمى المادة مطلقاً من غير تعيين هو العلم المتعلق بالمقادير، والكفيل ببيانه عند علماء الرسوم العلم الرياضي، والمشترط فيه تعيين المادة، يعرف من العلم الطبيعي. والممتنع حصوله في المادة عقلاً هو متعلق العلم الإلٰهي باعتبار،

والذي يدرك تارة في المادة وتارة مجرداً عنها هو متعلق على الأسماء الإلٰهية والحقائق الكلية كالحياة والعلم والوحدة والكثرة والبساطة والتركيب ونحو ذلك فإن هذه معان وحقائق في نفسها، ومن شأنها أن توجد تارة في المجردات وأخرى في المواد الجسمانية المنعوتة.

وذلك لأن الوحدة مثلاً لما حصلت مرةً في الحقائق بالتجريد، وأخرى في ذوات الأجسام، علم أنها بما هي وحدة غنيّة عن المواد الجسمانية، وإلا لامتنع وجودها وتعلقها بدون المواد، ولما وجدت مع عدم هذه المواد علم غناها عنها، فاعلم ذلك فإنه ضابط شريف وتقسيم حاصر لطيف يحوي على فوائد جليلة، والله الهادي.

تتمة لهذا الفصل تتضمن ضابطاً شريفاً كلياً في بيان بعض أسرار النهايات وغير ذلك من الفوائد التفصيلية المتفرعة عن الأصل الشامل الظاهر بالإنسان الكامل

اعلم أن الإنسان لا يجني آخراً إلا ثمرة ما كان مظهراً له من الحقائق الأسمائية والكونية أولاً على التمام؛ ويختلف الأمر والحال بحسب جمعية المصحح حكمها بالجمعية الأصلية الكبرى المسماة حقيقة الحقائق التي كانت أحوال الكُمَّل من الناس عبارة عن رقائقها وصور أحكامها التفصيلية.

فالإنسان الكامل هو مظهر هذه الحقيقة والظاهر بها، ولكل إنسان من حيث هو إنسان جمعية تخصه بالقوة وبالفعل أيضاً فإن عمّ حكم جمعية الشخص وشملت الأشياء كلها على التمام فعلاً وانفعالاً وتفصيلاً وإجمالاً على ما سنُبينه على كليات ذلك فيما بعد، فهو المسمى بالإنسان الكامل، وما نزل عن هذه الدرجة فمرتبته دون الكمال، ولكن يتفاوت الأمر بحسب قرب نسبته من الكمال وبُعدها، والحكم في ذلك كله لأغلب ما يظهر حكمه من الأسماء والحقائق ويُتمّ، وهكذا الأمر فيما عدا الإنسان الكامل، فإن حكم هذا السر مطرد وشامل، والمرجع والمعيار حقيقة الإنسان الكامل ومرتبته المنبّه عليها من قبل، ولها من الأسماء الاسم الله، ولما عداها من الجميعات ما يناسبها من الأسماء، إذ كل فرد فرد من الموجودات ما عدا الإنسان إنما يصدر عن الحق أولاً ويستند ويرجع إليه آخراً من حيث اسم ما من

أسماء الله يختص به ويتعيّن وينضاف إليه وينسحب حكم الله تعالى من حيث ذلك الاسم عليه، وبما بين الأسماء من التفاوت في الحيطة والتعلق والحكم، يظهر تفاوت صور آثارها التي هي مظاهرها، فافهم واعلم أن هذا ضابط موجز عظيم الجدوى لمن فك معماه وعرف تفصيله، والله يقول الحق ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

فصل في سرّ الكلام وأحكامه ولواحقه
وما يتعلق بذلك

اعلم أن الكلام من حيث إطلاقه وأصالته صورة علم المتكلم بنفسه أو بغيره، والمعلومات حروفه وكلماته، ولكل منها مرتبة معنوية، ولا يظهر شيء منها أعني المعلومات مرتبة كان المعلوم أو ذا مرتبة من الوجود العلمي إلى الوجود العيني إلا في مادة حاملة وصورة تتحقق بها المادة، وأعني بالمادة ما به تظهر صورة الكلام، فيتشخص في الخارج، وسواء خرج أعني المظهر المشار إليه عن دائرة المواد الجسمانية أو لم يخرج، وأعني بالصورة ما به يتم ظهور الحقيقة المعلومة كانت ما كانت بحيث يتأتى لكل مدرك يجمعه وإياها موطن ما إدراكها.

فإذا اعتبرت المعلومات من حيث ارتسامها في نفس العالم بها فقط كانت حروفاً باطنة، لكن بشرط لحظ كل منها على انفراده. فإن اعتبرت كل حقيقة منضماً إليها ما يتبعها من الصفات واللوازم، كانت الحقيقة المعلومة بهذا الاعتبار كلمة باطنة، فإن اعتبر تعيّن ظهور كل حقيقة معلومة في الوجود العيني معراة عن حكم تركيب بعضها مع بعض، بل باعتبار مجرد ظهور كل منها بنفس المتكلم في مخرج من المخارج المعينة صورها الوجودية على نحو التعين السابق الغيبي العلمي، كانت حروفاً ظاهرة، فإذا وقع بينها التركيب والتأليف الذي هو عبارة عن ظهور اتصال اللوازم بالملزومات والصفات التابعة للحقائق المتبوعة لكمال الإبانة والتفهيم وإيصال ما في باطن المتكلم إلى السامع المخاطب سميت حينئذ كلمة وكلمات، فافهم.

وإذا تقرر هذا فنقول: الكلام وإن اختلفت مراتبه وصوره فمرجعه إلى أصلين: إلٰهي وكوني، وعلى كل حال فهو من حيث إطلاقه غيب كما مر ويتعين من باطن المتكلم بالحروف المتعلقة أولاً، ثم المتخيلة، ثم الحسية الظاهرة في عالم الشهادة.

والحروف تتعيّن وتظهر حرفيّتها بغاياتها، وغاياتها حدودها، وهي منتهى التقاطع في المخارج، والنفس الذي هو المادة المشار إليها، له الإطلاق أيضاً، وصورته العامة في النطق الإنساني؛ الصوت، والفاصل الظاهر المُظهر للتميز الباطن العلمي الذي اقتضته أحكام المراتب هو اللسان.

والمخارج في التحقيق مراتب معقولة؛ مظاهرها في النسخة الإنسانية المحالّ التي تتعيّن فيها أعيان الحروف من باطن القلب إلى الشفتين، كالصدر والحلق والحنك واللهاة واللثة والأسنان والشفتين، وفي كل مرتبة من مراتب هذه المخارج المذكورة مراتب:

فالقوة النطقية تنبعث بالإرادة من باطن القلب بواسطة النفس والصوت الذي هو صورته، فتمر على المخارج التي أشرنا إليها وتتعين باللسان والتقاطع في كل منها ويصحب ذلك خصوص حكم الإرادة المتعلقة بإظهار بعض الحروف مفردة ومركبّة، لتوصيل بعض ما في نفس المتكلم إلى المخاطب مما تعذّر على المخاطب معرفته دون تعريفه بهذا النوع من الكلام أو ما يقوم مقامه من الرقوم والحركات والإشارات، فيتنفّس المتكلم مصوّتاً؛ وقد هيأ اللسان للفصل والتمييز بموجب الاستحضار الذهني التابع للتصور العلمي، فحيث انتهى قوة كل دفع وامتداد من امتدادات نَفَسه عند مخرج من المخارج إذ لا يكون الانتهاء إلا عند مخرج ظهر للنَّفَس بالصوت حين الانتهاء تعيّن خاص بالقصد والفاصل، يسمى ذلك النَّفَس المتعيّن حرفاً وذلك التعيّن هو مظهر التعيّن العلمي المذكور، ويعلم حد كل حرف بمستقره، ومستقره حيث يحصل له الاستغناء في ظهوره وتعيّن وجوده المطلوب، فحيث أمكن ذلك الظهور من المخارج اكتفى به عن سواه، واستقر النَّفَس من حيث تعيّن ظهوره فيه أي في المخرج فظهر وتعيّن وسمي حرفاً وجودياً، فالتلفظ يقع بالحروف من حيث استقراره حال تعينه وتحدده، ولذلك سُمّي حرفاً.

وإذا عرفت هذا فاعلم أن الكلام المعنوي عبارة عن ملاقاة واجتماع واقع بين الأسماء والحقائق بموجب أحكام بعضها مع بعض، وبين الأسماء والحقائق الكونية عند من يرى أن الحقائق ليست من الأسماء، وصورة هذا النوع من الكلام ونتيجته تظهران وتتعيّنان بحسب المرتبة التي يقع فيها الاجتماع والتلاقي والأمر المقتضي للكلام، فيضاف الكلام إلى المرتبة والحكم في ذلك كله من حيث الاسم والصفة، والثمرة للأول انبعاثاً والغالب ظهوراً، والكتاب المرتقم، والكلم المنتظمة التابعة من

محتد هذا الكلام الأول الغيبي الإلي[1] عبارة عن الأرواح؛ وما يفهم من خطاب الحق لها على ما بينها من التفاوت الذي أوجبه المراتب والوسائط وحكم الحال الجمعي وغير ذلك مما ذكرنا، فافهم. ويلي ذلك الكلام الروحاني، وهو عبارة عن تصادم القوى الروحانية من حيث قيامها بالأرواح، لا من حيث هي قوة مجردة، فإنها بذلك الاعتبار معان مجردة معقولة.

وهذه المصادمة المشار إليها ملاقاة تتحصّل بين الأرواح في مرتبة جزئية من المراتب المتفرعة عن حضرة الجمع والوجود بحسب مقام روح المتكلم أو الأرواح التي يقع بينها المخاطبة، والفهم يحصل لبعضها من البعض بمعاينة كل منها بعض ما في نفس الآخر بموجب ما بينها من المناسبة المثبتة للاشتراك الرافعة حكم المستلزم للستر والامتياز، فإن المحوّج للمخاطبة هو غلبة حكم المباينة التي بين المتخاطبين؛ الحاجبة كلاً منهما عن شهود ما انطوى عليه الآخر، فاحتيج في توصيل ما في نفس المتكلم إلى المخاطب مما خفي إدراكه عليه من نفس المخاطب إلى استعمال أدوات يقع بها التفهيم ويتأتى التوصيل، ويقوى حكم ما به الاشتراك والاتحاد؛ فيرفع الحجاب الذي أوجبه حكم ما به الكثرة والمباينة والامتياز. ويقل الأدوات المستعملة في التوصيل وتكثر بحسب القرب والبُعد الحاكمين على محل المخاطِب والمخاطَب بموجب قوة المناسبة أو المباينة على ما مر.

ثم اعلم أنه كما كانت الحروف والكلمات الذهنية مظاهر للحروف العلمية، والكلمات اللفظية النطقية مظاهر للذهنية، كذلك كانت الحروف والكلمات الرقمية أو ما يقوم مقامها، مظاهر للألفاظ النطقية الحسيّة من وجه.

فمن عرف أن مرتبة الإمكان بما حوته من الممكنات هي الغيب الإضافي بالنسبة إلى غيب الذات المطلق، ولها أي المرتبة الإمكان الظلمة، والممكنات تتعيّن في نور الوجود العام الذي هو صورة غيب الذات الذي لا يُعلم ولا يُسمّى ولا يُشهد شهود إحاطة ولا يوصف كما سبق التنبيه عليه وإن أحكام الممكنات تتصل من بعضها بالبعض، وتظهر بالحق، وفيه من كونه نوراً وجوداً كما بيّنا وهو سبحانه لا يتقيّد ولا يتميز، وعرف أيضاً أن صور الموجودات من حيث التفصيل هي مظاهر

(1) الإلّي: الرباني، الإلٰهي، والإلُّ: العهد والقرابة والأصل الجيد والربوبية، وكل اسم آخره إلّ أو إيل فمضاف إلى الله تعالى. (القاموس المحيط، مادة: ألّ).

نسب علمه وصور كلماته النفسية الرحمانية، ومن حيث الجملة صورة حضرة علمه ومظهرٌ لحقيقة نفسه، عرف أن المثال الواقع في الوجود مطابق ومناسب للأصل الإلٰهي المذكور.

فالمداد مع الدواة نظير مرتبة الإمكان بما حوته من الممكنات من حيث إحاطة الحق بها وجوداً وعلماً، وحقائق الممكنات كالحروف الكامنة في الدواة وفي علم المتكلم وذهنه، كما وقع التنبيه عليه في سر اندراج الكثرة والكثير في الوحدة والواحد، وإليه الإشارة بقوله عليه السلام: «**كان الله ولا شيء معه**»(1)، ونحو ذلك من الإشارات الواردة على ألسنة الأنبياء الكُمَّل والأولياء.

والورق وما يُكتب فيه والنَّفَس والصوت نظائر انبساط النور الوجودي العام للنَّفس الرحماني المذكور الذي تعيّنت فيه صور المعلومات الموجودة، أي الداخلة في الوجود، ما لا يشمّ رائحة الوجود.

والكتابة والقول نظير الإيجاد والإظهار، فإما بالنفس الرحماني الظاهرة تعيّناته «بكُن» وإما بالقلم الأعلى من كون الحق تعالى كاتباً وموجداً وخالقاً وبارئاً ومصوراً مدبراً للأمر ومفصلاً لآيات ذاته المتعينة بحسب أسمائه وصفاته، هذا مع ثبوت حكم ظن النفس في هذا القسم أيضاً؛ وسريانه لحيطته بالمراتب وشمول أثره.

وأما القصد الإنساني فهو نظير إرادة الأولى الإلٰهية واستحضار ما يراد كتابته أو النطق به، نظير التخصيص الإرادي واستجلاء ما يراد إبرازه من حضرة العلم إلى حضرة العين. وكما أن استمداد العالم الناطق أو الكاتب هنا ما يريد كتابته أو النطق به يرجع إلى أصلين، **أحدهما**: العلم الفطري الأولي، **والثاني**: المستفاد من المحسوسات، كذلك الأمر هناك راجع إلى أصلين، فنظير الأولى الفطري وأصله علم الحق بذاته وعلمه كل شيء من عين علمه بذاته. وأصل العلم المستفاد من الحس ونظيره تعلق علمه سبحانه بالممكنات أزلاً عن شهود منه لها في نفسه وإبرازها على حد ما علمت وبحسب ما كانت عليه في غيب الحق الذاتي والعلمي، فافهم.

فهذا أصل جامع، من عرفه معرفة ذوق وشهود أو استحضره، عرف الوجود المفاض والإيجاد، وصورة تبعيّة العلم للمعلوم، وسرّ المراتب التي نظيرها

---

(1) أورده العجلوني في كشف الخفاء برقم (2011) [2/ 171].

المخارج؛ وسرّ المضاهاة الإنسانية للحضرة الإلٰهية في الصفات والأفعال، وعرف أيضاً السرّ الجامع بين العلم الذاتي الإلٰهي والأوّلي الإنساني، وبين العلم المتعين من المعلومات وبها قبل الإيجاد وبعده، والعلم المستفاد من الحس ومرتبة الصوت واللسان والنَّفَس وغير ذلك مما لا يحصي تفصيله غير الله.

ثم اعلم أن سائر المخاطبات الربانية هي ألسنة أحوال المخاطبين عنده سبحانه من حيث كينونتهم معه؛ وألسنة أحواله تعالى عندهم ومعهم، وألسنة النّسب والإضافات الناشئة من البين.

وكلام الخلق بعضهم مع بعض ومع الحق هو ترجمة ما خفي من أحوال بعضهم عن بعض وترجمة ما تعيّن من حكم الحق وشأنه الذاتي فيهم؛ مما يطلب به الرجوع إلى أصله والظهور بما انطوى عليه كل شيء من أحوال ذاته؛ والأحوال المودّعة فيه مما له حكم متعدّ إلى الغير وبه؛ فافهم وتدبّر ما نبهت عليه، ترشد إن شاء الله.

خاتمة الكتاب في بيان خواص الإنسان الكامل

تتمةٌ كُليةٌ وخاتمةٌ جامعةٌ

اعلم أن الواجب تحصيله من العلوم على المستبصر الطالب للكمال الإنساني في الطور الإلٰهي وبالعكس وهو ظهور الكمال الإلٰهي في الطور الإنساني والمتشوق إلى تحصيله والراقي في درج تحقيقه بتعمل وبدونه، أن يعرف أولاً:

ما حقيقته؟ وممّ وُجد؟ وكيف وُجد؟ ومن أوجده؟ ولِمَ وُجد؟ وما غايته في إتيانه؟ وهل رجوعه إلى عين ما صدر منه أو مثله إن صحت المثليّة؟ وما الذي يراد منه مطلقاً من حيث مطلق الإرادة الكلية؟ وما المراد منه في كل وقت؟ وهل استعين به من حيث مرتبته وحقيقته في بعض ما ذكر أو كله؟ أو استعان هو باعتبار حكم الحقيقتين المذكورتين أو إحداهما؟ وهل الاستقلال الحاصل لأحد الطرفين أو هو ممتنع في بعض الأمور دون البعض أو هو ممتنع على الإطلاق، وأن يعرف في كم تنحصر أجناس العالم علواً وسفلاً بعد معرفتها، وكيف يؤثر كل واحد منها في الآخر، وكيف أثّرت فيه في حال كونه مؤثّراً فيها بالحال والمرتبة، وكيف يؤثر هو بعد ذلك فيها أيضاً بالذات والفعل الإرادي والحال؟

وإذا علم أنه مجموع حقائق العالم كله أعلاه وأسفله يعلم تقابل النّسختين ويعلم مرتبة الأجناس فيه والأنواع الكلية، وأي شيء من العالم هو فيه معنى، وفيما إذا خرج عن صورة والعكس، هذا إلى غير ذلك مما ضربت عن إبرازه، لأنني لم أقصد الحصر، وإنما الغرض التنبيه على بعض ما يشتمل عليه المرتبة الإنسانية الكمالية مما هي مودَعة في غيب الإنسان نوعاً؛ ويتحقق به الواحد بعد الواحد ممن شاء الله من كُمَّل عباده.

ثم نقول: فإذا عرف الإنسان ما أمكنه معرفته مما ذكر وشهد ما قُدّر له شهوده منه، يعرف صورة مضاهاة حقيقته للحقيقة الجامعة التي ظهر بها وفيها ومنها هذه الحقائق كلها وصورها، ويعرف صورة الارتباط الكلي الأصلي بين جميع ذلك، ويعلم أوّلية المراتب في العالم صورةً ومعنىً؛ أو قل وجوداً ورتبةً وروحاً وجسماً،

وأوّلية المرتبة بالإيجاد فيه في العالم، وكذلك الأخيرة فيهما، ثم يعلم تقابل النسختين حينئذ معرفة ذوقية أخرى ليست كالأول ولا ذوقها كذوقها، وإذا شهد أو علم أنه محل تأثيرات حقائق العالم يعلم الفرق بين تلك الآثار ويعلم كل أمر يرد عليه من أي حضرة ومرتبة ورد إذا أتاه من مرتبة خاصة، وإذا أتاه الأمر من حضرة الجمع والوجود بالجمعية، هذا وإن كانت الجمعية حكمها دائم السريان والشمول في كل حضرة وموطن وحقيقة ومرتبة، لكن المراد بغير الجمعية هنا ما يكون الأغلبية فيه راجعة إلى حكم مرتبة ومقام معين.

وعليه أن يعرف أيضاً اختلاف قبوله لما يرد عليه ويأتيه من حضرة واحدة ومن الحضرة الجامعة وسببهما، ويعرف الفرق بين الاختلاف الذي سببه الاستعداد الكلي والذي سببه استعداداته الجزئية التي هي أحكام الاستعداد الكلي وتفاصيل نسبه المتلبّسة بالأحوال الوجودية.

وكذلك يعرف حكم الاستعدادين في كل شيء أضيف وأسند إليه الأثر والأمر الوارد كان ما كان، والاختلاف الواقع أيضاً في ذلك، ويعلم اختلاف آثار كل حقيقة وصفت بالتأثير من حيث الحال والزمان والموطن والمرتبة ونحو ذلك، واندراج قوة الأضعف من كل ذلك تحت الأقوى في وقت قوته وسلطانه؛ والسلطنة السريعة الزوال والبطيئة ومدتهما، ومن أي وجه ينسب التغيّر والتجدد إلى ذلك، ومن أيه وصف بالدوام ويعرف أيضاً نسبة وقته من أزمنة أرباب السلطنتين المذكورتين، ويعرف الوقت والحال اللذين يترجح فيهما حالة الحجاب على الحال الشهودي والاطلاع، ومتى يكون الحجاب موجباً للحرص ومزيد التشوف من المؤهّل للكمال ومتى لا يكون، هذا إلى غير ذلك من الأسرار التي يطول ذكر مقاماتها وأصولها إجمالاً، فما الظن بالتفصيل!.

فمتى علم الإنسان ذلك بذوق صحيح وكشف صريح وتحقق بما اقتضاه استعداده من الكمال الذي أهّل له ويُسر له تحصيله بوجه كلي أو تفصيلي مؤقت لاستحالة غير ذلك، غلب عليه الحضور في أحواله كلها أو أكثرها سيما أوائلها وأواخرها على الوجه الذي سلف ذكره في سر الحضور وصار مراعياً للخواطر الأول، ولكلٍ أولٌ في آخر وآخرٌ في أول، عارفاً بأحكامها، عاملاً بمقتضاها بميزان صحيح، موفياً كل ذي حق حقه، موصلاً بالميزان الإلٰهي من اسمه العدل، واسميه المقدّر والمقسط قسطه، كان إنساناً كاملاً بنفسه بصيراً، فإن ازداد معرفة تفصيلية

واستيعاباً للأسماء الإلٰهية كلها والصفات؛ وتحقق بهم فعلاً وانفعالاً بحيث لا تحجبه نشأة ولا موطن ولا تحجر عليه مرتبة ولا يقيّده حال ولا مقام ولا غيرهما؛ صار حينئذ مرتقياً في درجات الأكملية.

فإذا انتهى به الأمر إلى التمكن من تكميل من شاء واتّحدت إرادته بالإرادة الأولى الأصلية التي عليها مدار حال الصورة الكلية والوجودية الظاهرة ومعناها القائم بها بحيث أن لا يقع في الوجود إلا ما يريد عقله ـ وإن كره بعض ذلك طبعاً أو شرعاً ـ ويقتضيه مقام معرفته؛ كان السيد الأشرف الأفضل والإمام الأعظم الأتم الأكمل. والواصلون إلى هذه الرتبة المكينة هم المنتفعون بإنسانيتهم ونشأتهم الانتفاع التام المحمود، وأما من سواهم فبحسب قرب نسبتهم من هؤلاء وبُعدهم. جعلنا الله ممن أنعم عليه بالكمال الإلٰهي والإنساني معنًى، كإنعامه صورة، وحققنا الله وسائر الإخوان بهذا الحال السّنيّ والمقام العليّ، آمين.

* * *

هذا سر فتح به عليّ مجملاً في جناب التركمان سنة ثلاثين وستمائة أو إحدى وثلاثين، وعرفت منه يومئذ ذوقاً كلياته ومجملاته مع نبذ من التفصيل، وإيرادي له الآن هو بعبارة وقتي. وسأذكر في التنبيه على ما تضمنته هذه الخاتمة.

والمسألة الكلية مما تحققته واطلعت عليه بحمد الله وفضله نبذاً ولوامع جمليّة أيضاً ينتفع بها من يعرف ما ضُمّن هذا المكتوب من الحقائق وخفيات الأسرار ونفائس العلوم. وكل ما سبق ذكره كالمقدمات والمباديء لفتح هذا المقفّل وتفصيل هذا المجمل من حيث إن الإنسان هو العلة الغائية المقصودة من الكون وفتحه وتحصيله، واستجلاء الإنسان لهذا الأمر في ذاته على التعيين دون مزج تفصيله، والله المسؤول أن يمنّ بالإتمام والتكميل لما بدأ به من الإنعام من خزائن جوده ومنّته، إنه ولي يتيسّر العسير، المكمل كل إحسان يجود به ومعروف.

الشرح لهذا الوارد بلسان الوقت والحال والمرتبة **قولي: ما حقيقته؟**

اعلم أن حقيقة الإنسان وحقيقة كل موجود عبارة عن نسبة متميزة في علم الحق من حيث أن علمه سبحانه عين ذاته، فهو تعيّن في باطن الحق سبحانه أزلي وتشخّص معنوي كلّي، وله بكل مرتبة ارتباط ذاتي وحالي ونسبي عارضي، سيما من حيث الإحاطة المختصة بالعلم المطلق والوجود الشامل المحقق ومن حيث كمال الدائرة الإنسانية أيضاً فما وقع من ذلك الارتباط في المراتب الأول الأصلية

التي هي أمهات الحضرات، كالاسم المُدَبِّر وأم الكتاب ونحوهما، كان مسمّى ومنعوتاً بالمناسبات والائتلاف المعنوي والروحاني والشؤون الذاتية، وما وقع من ذلك في حيّز الاسم الظاهر لتضاعف حكم الجمع والتركيب؛ وتحكّمت فيه نسبة التفصيل التي يسمى الحق من حيثها بالمفصل؛ سُميت مناسبات صورية جسمانية طبيعية وأحوالاً وأعراضاً ولوازم ونحو ذلك.

وإلى هذين الاسمين المذكورين أعني الظاهر والمفصل تستند صور العالم المعبّر عنه بعالم الشهادة، كاستناد ما خفي من العالم إلى الاسم الباطن والمدبّر، وهذه الأسماء من أمهات حجبة حضرة الجمع، والحكم في كل مرتبة لأول ما يظهر حكمه من النسب والمراتب، وفي الآخر لأغلب ما يستقر حكمه ويثبت، ولا يستقر آخراً إلا ما ثبت له حكم الأولية أولاً في أي مرتبة كان، وفي ما بين المبدأ والغاية يكتسب الأول صفة الأغلبية على ما هو المشارك له من حيث التأثير والتأثر فيما بين الطرفين، وهكذا هو الأمر في كل رتبة واسم إلٰهي مرتبط بحقيقة ونسبة كونية، ومنه يُعرف كثير من سر ارتباط الحق بالعالم والعالم بالحق باعتبار البطون والظهور والنقص والكمال. ومنه يُعرف أيضاً سر قوله تعالى: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ ۝١٦﴾ [غافر: الآية 16].

قولي: ممّ وجد؟

وجد من الشطر المتميز بالتعيّن من الغيب المطلق الإلٰهي الذي لا تعين فيه لشيء ولا استناد لحكم ولا اسم في دائرة الحضرة العمائية التي هي محل نفوذ الاقتدار والعرصة الجامعة للممكنات، وذلك بحكم أحدية جمع الجمع الظاهر حكمه في كل شيء بحسب سابق تعيّنه في الحضرة العلمية الأحدية الإلٰهية الذاتية الجامعة المذكورة، لا المرتبيّة، وقد مر في ذلك تنبيه وسنزيده إيضاحاً إن شاء الله.

قولي: فيم وجد؟

أما من جهة الحق بالوجه الكلي؛ فإنه وجد كما قلنا في دائرة الحضرة العمائية، وأما من حيث خصوصية كل موجود فإنه وجد في مرتبته الخاصة به من حيث نسبتها إلى العماء، فإن العماء من جملة خصائصه الإحاطة بجميع المراتب الكونية والحضرة الإلٰهية، والإيجاد المذكور يحصل من حيثية الاسم الظاهر والنور والخالق وأخواتهم من الأسماء الكلية، لكن بحسب الشأن الذاتي الإلٰهي الذي

تعيّنت فيه صور معلومية ما قصد الحق إيجاده إنساناً كان أو غيره وذلك الشأن هو الاسم الذي يستند إليه من وُجد بحكم تعينه، وبين كل اسم ذكرنا والاسم الآخر فروق شتّى وإن توهم ثبوت المثلية فافهم.

قولي: كيف وُجد؟

الكيفيات لا تنجلي ولكن تستجلى في المراتب، في كل مرتبة بحسب نسبة الناظر في المرتبة حال النظر والشهود، وبحسب حظه من تلك المرتبة ومقتضى حكمها فيه، فإن كان مشهده التنوع فحسب، فهو منتقل في أحكام نسب المرتبة ووجوهها ورقائها، وإن انضاف إلى مشاهدته التنوع إدراكه للأحدية التي ترجع إليها أحكام تلك الكثرة النسبية ويراها منبعاً لتلك الأحكام، ومحتداً للوجوه المنسوبة إلى المرتبة والمقام أحدية أو كثرة كانت فحينئذ يُعلم إن قد تمّ له الإدراك لتلك المرتبة مثلاً أو المقام كيف قلت.

ومراتب الاستجلاء المشار إليه في سر الكيفية من حضرة الجمع والوجود إلى القمر، إلى العرش، إلى السماوات، إلى العناصر، إلى المولدات الثلاث، إلى حين تكوّن النطفة ووقوعها في الرحم، هكذا على الترتيب المعلوم في تكوين الإنسان ظاهراً عند العلماء به، وهذا سرّ جليل يحتاج إلى مزيد بسط وتفصيله يطول، ولكني أذكر منه هنا ما يُيسر الحق ذكره من بعض ما عُلِّمتُه واطلعتُ عليه.

فأقول: **اعلم أن للإنسان** من حين قبوله لأول صورة وجودية حيث لا حيث ولا حين، بل حال مفارقته بالنسبة والإضافة **مرتبة تعيّنه بالحضرة العلمية الإلٰهية الأزلية**، والتنقل المعنوي المخرج له من الوجود العلمي إلى الوجود العيني، تقلّبات في صور الموجودات طوراً بعد طور، وانتقالات من صورة إلى صورة، وهذه التنقلات والتقلّبات هي عروج للإنسان وسلوك من حضرة الغيب الإلٰهي والإمكان والمقام العلمي الإلٰهي في تحصيل الكمال الذي أُهّل له واقتضته مرتبة عينه الثابتة باستعداده الكلي، والموجودات كلها في الحضرة العلمية الوجودية العينيّة غير متعيّنة لأنفسها، بل عند الحق لا مطلقاً أيضاً، لكن في المرتبة العلمية فقط، فأول ظهور تعين كل شيء هو من حال تعلق الإرادة الإلٰهية بنسبة التوجه الأمري إليه للإيجاد الذي هو عبارة عن ظهور ذلك التعين العلمي بالقدرة صورة ظاهرة لنفسها، وهو انصباغ الأمر الإلٰهي الوجودي بالتعين العلمي الإرادي من حيث المراد وبحسبه صبغاً نورياً ثابتاً بالتعلق حاصلاً بالاقتران، وقد سبق التنبيه عليه.

ثم نقول: فيظهر الشيء المراد وجوده في الرتبة القلمية ثم اللوحية، ثم لا يزال يتنزل مارّاً بكل حضرة ومكتسباً وصفها ومنصبغاً بحكمها مع ما هو عليه من الصفات الذاتية الغيبيّة العينيّة والحاصلة له بالوجود الأول، هكذا منحدراً يرتقي حتى تتعيّن صورة مادته في الرحم على النحو المذكور، ثم ينتشيء ويتميز بالكلية؛ ولا يزال كذلك دائم التنقل في الأحوال إلى أن تتكامل نشأته ويتم استوائه، ثم يعود عروجه بالانسلاخ للتركيب المعنوي الثاني الذي يكون للعارفين في سيرهم قبل الفتح، وهو معراج أكابر أهل الله، ليس لكل أهل الفتح، وسمّي معراج التحليل من أجل أنه يسير نحو العالم العلوي، فلا يمر من حين مفارقته الأرض بأسطقس ولا حضرة ولا فلك إلا ويترك عنده الجزء المناسب له؛ الذي أخذه حال مجيئه الأول بحكم قوله تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾ [النساء: الآية 58] وهذا الترك عبارة عن إعراض روحه عن ذلك الجزء والتعشق بتدبيره، وضعف حكم المناسبة التي كانت بينه وبين ذلك الشيء بغلبة حكم الارتباط الذاتي الذي بينه وبين الحق من حيث ما يعرج إليه ويقبل إذ ذاك بوجه قلبه عليه.

فإذا وصل إلى الحضرة الإلٰهية الذاتية دون قطع مسافة من الحيثية المذكورة والطريق المشار إليه، لا يبقى معه إلا السر الإلٰهي خاصة الحاصل والثابت له في أول التوجه الإلٰهي إليه، وإذا انتهى حكم هذا المعراج وبلغ الغاية التي قدّر له الوصول إليها، وأُهّل لنيلها بحسب هذا السير والمعراج من الوجه المذكور، وشاء الحق رجوعه إلى عالم الشهادة لتكميل غيره أو نفسه أو الأمرين معاً، عاد يتركب بعد الفتح تركيباً معنوياً يناسب تحليله، ثم ينحل جملة تركيبه بالموت المعلوم حتى تنشأ النشأة الأخراوية.

فالكامل ينتهي بكامل نشأته في أول يوم أو ساعة من سنة أربعين أو سنة إحدى وأربعين من سنيّ عمره، وقد ينتهي قبل ذلك إلى درجة هي كمال نسبي، بمعنى أنه ينتهي إلى أمر هو كمال نشأته أو نشآت أخر غير نشأته على ما ذُكر، وبالنسبة إلى من دونه، فأما كمال نشأته واستوائه؛ ففي رأس الأربعين أو الحادي والأربعين كما ذُكر، وسيره على أنواع: فمنه سير روحاني لا في صورة فلكية، وهو حال كونه مدرجاً في الأمر الوارد من حضرة غيب الذات إلى الحضرة العمائية، إلى مقام القلم الأعلى، إلى اللوح، إلى مرتبة الطبيعة من حيث ظهور حكمها في

الأجسام عند بعض أهل الذوق، فيتصل بعالم المثال الذي يتعين فيه مظاهر الأرواح، وهو العالم المتوسطة مرتبته بين عالم الأرواح وعالم الأجسام المحسوسة، وقد سبق التنبيه عليه عند ذكر المراتب الكلية الوجودية، وأولها عالم المعاني، ثم عالم الأرواح، ثم عالم المثال المذكور، ثم عالم الحسّ الظاهر، وفي الإنسان يجتمع هذه الأربعة المذكورة، فاعلم ذلك.

ثم ينزل إلى الهيولى الكل ثم إلى مرتبة الجسم الكل الذي تعيّن فيه العرش المحيط، والإنسان إلى هنا يكون مولوداً عن النكاح الأول والثاني وقد مر حديثهما.

ثم يندرج في الأمر الإلٰهي اندراج الجزء في الكل من العرش إلى الكرسي؛ ثم يسري في السماوات كلها، ومكث اندراجه وصحبته للأمر النازل في السماوات العُلى وارتباطه بمراتبها بحسب رتبة أوليته الوجودية والمرتبيّة المتعينة له في علم الحق من بين المراتب التي منها أخذته الإرادة، أخذ ترجيحها إياه إذ ذاك على غيره فعيّنته وأظهرته بالقدرة ارتباطه بحكم ما يناسبه ويستدعيه من الأسماء، ثم يسري في العناصر سراية تناسب العناصر.

ثم يدخل عالم المولدات، فإذا اتصل بعالم المولدات إن كان من الكُمَّل، فإنه يكون أحديّ السير، بمعنى أنه في أول نباتٍ ظهر مثلاً، سلم ذلك النبات من العوارض المفسدة بصورته حتى ينتهي نشؤه ويتم نموّه في مرتبته، بل يظهر غالباً في أكمل نوع من النبات الموجود في الموضع المناسب لروحانيته ومقامه أو في الموضع الذي هو مسكن أبويه، فيفيض الحق له من شاء، فيأخذ ذلك النبات مثلاً فيوصله إلى الأبوين أو أحدهما أو يأخذه الأبوان ابتداءً فيتناولان صورة ذلك النبات في الوقت المناسب لمرتبته ومرتبة الأمر الذي جاء مدرجاً فيه، وبموجب حكم الاسم الدهر في العوالم التي مر بها حال المرور.

ثم يستحيل ذلك النبات غذاءً كيموساً، ثم دماً، ثم منياً متصلاً بجسد الأبوين اتصال ارتقاء من الرتبة النباتية والجمادية إلى الرتبة الحيوانية حتى يتعيّن وينتقل مادة صورته من الصلب إلى الرحم، وذلك أول التعين الجمعي الظاهر منه؛ وأول ظهور حكم الاسم الجامع فيه بطريق الأغلبية، ومن سر سرعة انتقاله من الرتبة النباتية إلى الحيوانية، تلمح سرعة انتقاله من الرتبة المعدنية إلى النباتية، والمراتب مرتبطة بعضها ببعض، لا حاجز بينها إلاّ برازخ معقولة، والتنبيه على هذا من الكتاب العزيز قوله تعالى: ﴿فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ﴾ [الأنعام: الآية 98] الآية، فمبدأ الاستقرار في الرحم،

وما قبل ذلك فمختص بمقام الاستيداع، وقال سبحانه أيضاً في نحو ما ذكرنا: ﴿وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الحج: الآية 5].

ثم ينشىء في الرحم وينتقل على الوجه المعلوم المذكور في علم الرسوم إلى أن يبرز في عالم الشهادة ويترقّى حتى يبلغ درجة الكمال على نحو ما ذكر، فإن عاقته الأقدار فإنه عند دخوله عالم النبات تعرض له آفات فيفسد قبل التمام أو التناول، فينفصل منه ثم يعود إليه في زمان آخر قريب أو بعيد، وقد تكون الآفة باتصاله بنبات رديء بعيد عن الاعتدال لا تتأتى لحيوان تناوله أصلاً، وإن كان مما يتأتى تناوله فيفسد ذلك الحيوان فينفصل منه أيضاً بهذا الطريق.

وقد تطرأ عليه الآفة بعد اتصاله بعالم النبات بأن يتناوله حيوان، ويفسد ذلك الحيوان قبل أن يتناوله إنسان، أو يعوّق عن انتقاله عن ذلك الحيوان إلى الطور الإنساني عائق، أو يموت الإنسان المتناول له قبل أن يتعيّن له فيه مادة فيتحلل ويخرج، ثم يعود إلى الرتبة الحيوانية، هكذا مرة ثانية أو مراراً كثيرة، وبمقدار ما يكثر ولوجه خروجه، ويكثر تصادمه للقوى والخواص المودعة في المراتب التي تمر عليها، والموات التي تتلبّس بالفساد والتكرار يكتسب الكيفيات المعنوية المودّعة فيما ذكرنا.

فإن كان الغالب من الجملة حكم المحمود منها والمناسب انتفع بها؛ ولكن فيما بعد كلفة ومجاهدة، وإن كانت الأغلبية في الحكم لغير المحمود والمناسب، قلّ علمه وتذكّره لمراتب وجوده وتنقلاته، بل ربما خفي عليه ذلك بالكلية. وبمقدار ما يقلّ التكرار والكيفيات المخالفة يُسرع إليه التذكر ويسهّل عليه الفتح، والطريق والسر الإلٰهي المكنّى عنه بقدم الصدق وبالعناية الأزلية وبرزة التجلي ونحو ذلك كما سبق التنبيه عليه هو الأصل في ذلك فمتى لم ينصبغ بأحكام المراتب انصباغاً يوجب خفاء سر الأحدية وحكم البرزة المذكورة؛ كانت الغلبة للسر الأحدي والبرزة المنبه عليها، وإلى ذلك الإشارة بقوله: ﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ﴾ [يوسف: الآية 21].

ومتى حجب انصباغ أحكام المراتب والحضرات ذلك السر الإلٰهي المذكور وحكمه، كان الأثر لأغلبها حكماً حالتئذٍ، إذ قد علمت أن الإنسان مركب من أجزاء شتى مختلفة وحقائق وقوى مؤتلفة. وأفضل ما فيه السر الإلٰهي، وهو تجلي الوجه الخاص، ومن شأن التجليات كما عرفت أنها تكون وتظهر بحسب المتجلى له

وبحسب المرتبة التي يقع فيها التجلي والوقت أيضاً؛ والحال والموطن للتجلي ونحو ذلك، فلكل مما ذكرنا حكم في الآخر، وإلا فالوجود الحق واحد والعلم لا يغايره، لما علمت أن علم الحق من وجه عين ذاته والمتعين بالنسبة الإرادية ليس غير مطلق الوجود الذي لا يتجزأ ولا يتبعّض، فإنما ظهر متعيناً ومتخصصاً بحكم العين الثابتة وفي مرتبتها، فمتى لم تظهر عليه غلبة الأحكام العينيّة ولم ينصبغ بأحكام مرتبة المظهر صبغاً، يختفي بسببه سر أحدية الوجود وحكمه الخصّيص به من حيث إطلاقه كما هي؛ بقي حكم العلم الإلٰهي الأزلي على أصالته لم يتجدّد له وصف غير إضافته للعين التي هي المظهر وتعينه بحسبها، وهذا هو البقاء على الحال الأصلي الأزلي.

والمظهر الذي يختص بهذا الأمر له درجة التقريب التام والعبودة المحققة حيث لم يظهر من عينه في الصفات والتجليات الإلٰهية حكم يوهم تغييراً أو تظهر ويحدث فيها أمراً لم يكن ثابتاً لها أزلاً، وبمقدار ما يقلّ أحكام العين الممكنة في الصفات الإلٰهية والتجليات التي هي مظهر لها ولو بالنسبة إلى المدرك للأمر الآخر في المجلى يتحقق العبودة، يصح التقريب لتلك العين وبعكس ما ذكرنا، تظهر الربوبية العرضية المستلزمة للبُعد بسبب حكم المجلى في المتجلي فيه لا مطلقاً بل من حيث هو مدرك في ذلك المجلى مع بقائه من حيث الحقيقة على حاله الأزلي، فافهم هذا تعرف سرّ المجلى والمتجلي وحكم كل منهما وصفته من حيث الذات ومن حيث الحال العارض، وتعرف أيضاً سرّ العبودية والربوبية الذاتيين والعرضيتين في الطريق، وهنا أسرار يحرم كشفها؛ لا يفوز بمعرفتها إلا عبيد الاختصاص، أمناء الله.

ولهذا العلم المنبه على سره في المظهر الذي شأنه ما ذكرنا خواص عزيزة.

منها: معرفته بالله في حال افتراق أجزاء جسده، أموراً يثبت بها شرفه وتقريبه، وتمكّنه أيضاً من تدبير أجزائه الجسمانية قبل اجتماعها وقبل تعيّن الروح بهذا المزاج وبحسبه على ما هو مذهب المحققين.

فإن قلت: فكيف يتصف بالعلم من لم يتعين بعد؟

فنقول: اعلم أن أرواح الكُمّل وإن سميت جزئية بالاعتبار العام المشترك، فإن منها ما هو كلي الوصف والذات؛ فيتصف بالعلم وغيره قبل تعينه بهذا المزاج العنصري من حيث تعيّنه بنفس تعيّن الروح الإلٰهي الأصلي وفي مرتبة النفس الكلية،

فيكون نفس تعيّن الروح الإلٰهي بمظهره القدسي تعيناً له، فيشارك الروح الإلٰهي في معرفة ما شاء الله أن يعرفه من علومه على مقدار سعة دائرة مرتبته التي يظهر تحققه بها في آخر أمره.

ثم يتعيّن هو في كل مرتبة وعالم يمرّ عليها إلى حين اتصاله بهذه النشأة العنصرية تعيناً يقتضيه حكم الروح الأصلي الإلٰهي في ذلك العالم وتلك المرتبة، فيعلم حالتئذٍ مما يعلمه الروح الإلٰهي ما شاء الله على ما سبق التنبيه عليه، فافهم هذا، فإنه من أجلّ الأسرار، ومتى كشفته عرفت سرّ قوله ﷺ: «**كنت نبياً وآدم بين الماء والطين**»[1]. وسر قول ذي النون رضي الله عنه وقد سئل عن ميثاق (ألست) هل تذكره؟ فقال: كأنه الآن في أذني، وقول السيد الآخر من المحققين وقد سئل أيضاً عن هذا السر فقال: مُستقر بالعهد (ألست) هذا الميثاق بالأمس كان، وأشار إلى معرفة حضراتٍ أخرى ومواثيق قبل (ألست).

ورأيت من يستحضر قبل ميثاق (ألست) ستة مواطن أخرى ميثاقية، فذكرت ذلك لشيخنا رضي الله عنه فقال: إن قصد القائل بالحضرات الستة التي عرفها قبل ميثاق ألست الكليات فمسلّم، وأما إن أراد جملة الحضرات الميثاقية التي قبل ألست فهي أكثر من هذا. فنبّه بهذا وغيره في ذلك المجلس وسواه أنه يستحضر قبل ألست مواطن جمة ويستثبت الحال فيها، فاعلم ذلك تلمح جملة من الأسرار الإنسانية الكمالية الإلٰهية إن شاء الله.

ثم **اعلم** أن الروح الإنساني كما يكتسب بواسطة التعلق بالبدن هيئات وأخلاقاً ثابتة باقية معه بعد مفارقة البدن العنصري؛ وإن لم يحصل عن مظهر ونشأة يناسب العالم الذي يظهر فيه على ما هو مذهب المحققين بخلاف أهل النظر من متأخري الفلاسفة فكذلك الحقيقة العلمية الأصلية المسماة في بعض المواضع من هذا الكتاب وغيره من هذا الفن بالسر الإلٰهي أيضاً وهي حضرة الإمكان، اعتبر من حيث التعين الإرادي والتوجه الأمري صادراً من حضرة الجمع، فإنه يتكيّف كما قلنا في كل مرتبة بحسب ما يقتضيه حقيقة تلك المرتبة وينصبغ في كل فلك بحكم ذلك الأمر الثابت الأصلي الموحى به في ذلك الفلك حال الإيجاد وبحسب حكم المعين بالنسبة إلى ذلك الوقت الخاص والحال، فإذا دخل هذا العالم وصل مكتسباً بوصف

---

(1) هذا الحديث سبق تخريجه.

كل ما مر عليه وحكمه، وقد كان من حيث هو في مرتبة أوليّته هيولاني النعت، لا يتعيّن بصفة ولا يحكم عليه صبغة مرتبة، وهذا الحال من وجه يشبه الحال الكلي الذي ينتهي إليه الإنسان الكامل في منتهى أمره وكماله على ما سيلوح لك بسرّه في آخر هذا المكتوب إن شاء الله.

ومن كشف له عن هذا السر عرف سرّ الفطرة الإلٰهية وسر تحريم بعض الأغذية وتحليل غيرها، وإن للمولّدات الثلاث خواصاً وأسراراً في بدن المغتذي ونفسه أيضاً بحسب ما أودع فيه خالقه، وهذا لسان مجمل يحتاج بيانه إلى مزيد بسط لا يحتمله هذا المختصر، وقد نبّهنا في تفسير الفاتحة في شرح الاسم الرب على كليات أسرار مقام الغذاء والمغتذين بالغذاء المعنوي والروحاني والجسماني المركب والبسيط واختلاف مراتبهم ومراتب الأغذية مستوفى مختصراً، فمن وقف وفهمه عرف ما أشرنا إليه هنا إن شاء الله.

ثم نقول: وإذا انصبغ السرّ الإلٰهي بأحكام ما يمر عليه من المراتب كما قلنا، ينقسم من وجه ثلاثة أقسام:

قسم يكون نسبة الكيفيات والملابس إليه نسبة الصفات العرضية إلى الموصوف بها، وذلك لشرف مرتبة أوليته في حضرة الحق وقوتها المعبّر عنها بقدم الصدق والعناية ونحوهما، فإن تهيأ له بموجب العناية المذكورة مع ذلك تناسب أحوال ما يمر عليه وتناسب أحكام الحضرات الروحانية والمقامات الفلكية أيضاً بحيث يكون توجهات الأرواح والقوى السماوية إلى ذلك السر توجهاً معتدلاً متناسباً سالماً من حكميّ الإفراط والتفريط، فإن الشخص الذي يكون صورة ذلك السر ومظهره يصير من المجذوبين وممّن لا يحوّج إلى كثير من الأعمال والرياضات الشاقة كالنبي ﷺ، وعلي كرّم الله وجهه ومن شاء الله من العشرة[1] والعترة والأولياء.

وقسم ثانٍ يكون نسبة هذه الكيفيات المنبّه عليها إلى صاحبها نسبة الأعراض الثابتة والصفات الذاتية لغلبة حكم الاسم الرب على ذلك الأمر حين السريان،

(1) المبشرين بالجنة من الصحابة وهم الخلفاء الراشدين: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، والستة الباقين هم: طلحة بن عبيد الله، وسعيد بن زيد، والزبير بن العوام، وعبد الرحمٰن بن عوف، وأبو عبيدة بن الجراح، وسعد بن أبي وقاص.

بخلاف الأول، ويكون لمرتبة أوليته في حضرة الحق شرف باذخ وسلطان قوي، وفي الأحوال والأحكام المذكورة تناسب ما، فإن هذا القسم إذا ساعده الوقت الإلٰهي والحكم التقديري ربما صار صاحبه من الكُمَّل أيضاً، وإلا فمن المتوسطين، لكن بعد جهد كثير ورياضات متعبة إن شاء الله.

وقسم ثالث تترسّخ فيه أحكام الملابس والكيفيات، ويكون في مبدأ تعيّن مرتبته في حضرة الحق غير منصبغ بحكم العناية بالتفسير المذكور آنفاً وفيما بعد عند ذكر سر غاية كل موجود ومنتهاه، فإن تلقّيه وانصباغه بأحكام ما يمر عليه من الحضرات يكون تلقياً غير تام.

وورود تلك الأحكام عليه أيضاً من الأرواح والأفلاك وروداً غير مناسب، فإن الوقت لا يساعده على السلوك ويضعف سعيه في التطهير من تلك الصفات الحاجبة والعوارض التي لا توافق، فيصير الشخص من المحجوبين والأشقياء، الخارجين عن دائرة أهل العناية. وإذا بلغ أشده أحد من القسمين الأولين واستوى، عاد عروجه بالانسلاخ في معراج التحليل، لاستئناف التركيب الثاني الحاصل للعارفين هنا بعد الفتح، ومتى جاوز الإنسان هذه الحالة الأولى، انتقل من أحد العروجين الذي كان ظاهره موهماً بانحطاطٍ وانسفالٍ بالنسبة إلى المفهوم من أحسن تقويم إلى العروج الآخر المذكور، فينتشيء لنفسه بربه نشآت أخر أولها من الكليات نشأة البرزخ، تعقّبها نشأتان: حشرية وجنانية أبدية، وكل نشأة من هذه الأربعة من وجه نتيجة عن التي قبلها، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴿١٩﴾﴾ [الانشقاق: الآية 19] أي حالاً متولداً عن حال قبله.

وقولي: كل نشأة من وجه، من أجل أن في مجموع النشآت أمراً ثابتاً لا يتغير هو مورد هذه التبدلات، وهو حقيقة الإنسان ومادة نشآته وخميرتها ومظهر الوجود الحق الثابت والسر الإلٰهي المشار إليه، وحال الخلق في سيرهم وعروجهم تارة بالنشآت التي يتطوّرون فيها، وتارة في النشآت بما حصل لهم حال ارتباطهم بها موهوباً ومكتسباً على أقسام:

منهم من قطع به دون إتمام الدائرة الوجودية، المنبّه عليها لقصور استعداده، وهو المقول فيه: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَٰهُ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ ﴿٥﴾﴾ [التين: الآية 5] لأنه سار نصف الدائرة أو بعضها فحسب، والقسم الأول المتمّ الدائرة المذكورة هو من أجره غير ممنون،

لاتصال آخر عروجه المعنوي الموهم بالانحطاط ظاهراً بالعروج التحليل الثاني لتركيب النشأة الثانية من هذه الدار وفيها أيضاً، فإن النشأة البرزخية كما لوّحنا به نتيجة الأحوال الدنياوية، سواء عرف الشخص المنشيء لتلك النشأة بأحواله صورة الأمر أو لم يعرف.

والعارف المحقق المشاهد إذا رزق الحضور التام الصحيح كان حياً عالِماً بالمواطن التي ينتقل إليها ويتطوّر فيها، عارفاً بأحكامها وبما ينشيء الحق له وبه في العوالم من النشآت، والمرتبطة نفسه بالبدن ارتباطاً يعوّقه عن الوصول إلى الكمال الذي يستعد له الإنسان من كونه إنساناً ولم يحصله بوهب أو كسب فيما أمكن التكسّب فيه؛ بقي في أسفل سافلين، ويكون انتقاله وسيره فيما قُدّر له المرور عليه من المواطن وتلبّسه بالصفات والأحوال بحسب ما أودع الله تعالى في تلك المواطن والعوالم من الخواص، وبحسب خواص نشأته وآثارها فيه، وهو في كل ذلك لا يعلم في ماذا ينقلب، ولا ما يؤول إليه أمره. ويكون كماله المختص به في هذا الموطن الدنياوي ما انتهى إليه في آخر نفسه عند الموت، وسيلوح ببعض سره فيما بعد إن شاء الله.

فالأمر دائرة والسير دوريّ لا خطّي، فمن قُدّر له إتمامها تم له السلوك وكمل وابتدأ ينشيء بسيره دورة إلٰهية أخرى، مبدؤها من حين رؤيته الأشياء بالله ومعرفته بالوجود الواحد الحق بعد الشهود، وهذا أول درجات الولاية وأول مقام المعرفة الثانية بتقابل النسختين.

وأصحاب السلوك فيما ذكرنا على طبقات بحسب سيرهم ومقاماتهم وعناية الحق بهم فيما يتقلّبون فيه، إذ لكل مرتبة أول ووسط وآخر، ولكل مما ذكرنا أهل، وآخر المقامات متصل بأول مقام الكمال المقصود هنا إيضاح أحكامه وآياته وأربابه.

وأهل الدرجة الأولى من مقام الكمال من كان الحق سمعه وبصره كما ورد عن النبي ﷺ.

وأوسطه من كان الحق يسمع به ويبصر وينطق، وإليه الإشارة بقوله: إن الله قال على لسان عبده: «سمع الله لمن حمده».

وآخر درجات الكمال المتعينة والممكنة الذكر بالتنبيه التمحض والتشكيك لسر الجمع الاعتدالي الوسطي والخروج عن حكم التعينات والتنبيه عليها بالإشارات،

فلسان التمحض: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: الآية 10] وهذه يد الله وهذه يد عثمان، ولسان الجمع المقدس عن الميل عن الوسط المقتضي غلبة أحكام الخلقية أو الحقية قوله: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: الآية 17].

ثم نقول: فإن عمّ حكم شهود العارف الولي المشار إليه جميع المقامات والأطوار التي مرّ عليها أولاً في الرتبة الأمرية والحال الحجابي وسرى حكم علمه وشهوده في سائر المراتب الوجودية علواً وسفلاً، والمقامات الأسمائية العينية بعد الانتظام في سلك الكُمَّل، كان من المتحققين بالرتبة الكمالية، وإن لم يكمل الدائرة ولم يستوف السير وانقطع في بعضها، كان حظه من الكمال المذكور بمقدار نسبة ما قطع، إلى نسبة تمام ما بقي عليه منها.

فالدائرة الأولى دائرة التمامية من حيث الكمال الإنساني بسر: ﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ ۝٥٠﴾ [طه: الآية 50].

والثانية من حيث شهوده الوجود الواحد الحق ورؤيته الأشياء بالله، وعلى نحو ما سبق التنبيه عليه وعلى درجاته، وهي أعني الثانية مرتبة الكمال الإلٰهي في الطور الإنساني. وإذا حصل الشمول المنبه عليه بالجمع المتضمن للتمحض والتشكيك، المشار إليهما، وسرت ذاته وحكم مرتبته في سائر المراتب والأسماء والمواطن والنشآت والأحوال، وكان مع الحق حيثما كان، ككينونة ربه معه دون حيثٍ مقيدٍ ولا مَع حصل له الكمال الإنساني في طور حضرة الألوهية.

ولهذا السر تتمة يحرم كشفها إلا لأفرادٍ كُمَّلٍ مستوفٍ شروط الكمال وإن لم يتعين له.

ثم نرجع إلى إتمام ما قصد إيضاحه فنقول: **والسّير الناقص مما ذكرنا قسمان:**

نقص أولٍ: قبل استيفاء السّير في الدائرة الأولى وكماله، وأهله الإنسان الحيوان.

ونقص ثانٍ: ويختص بالمتوسطين الذين جعل لهم قسط ما من الكمال؛ ولكن لم يتم لهم الأمر بعد. وفي البين كما سبق التنبيه عليه درجات متفاوتة يعرف الكامل أحكامها وأحكام أصحابها متى عرف حالهم ونسبتهم من هذين الفلكين الإلٰهي والإنساني بالصفة الشمسية والقمرية، ومعرفة الاسمين الربّانيين الخصيصتين بهما، والتحقق بالسر الجامع بينهما وبين سواهما.

ومن لطائف أسرار ما ذكرنا وآية معرفته معرفة: لم كان دور القمر صغيراً، الذي هو عند المحققين سماء الأجسام والصور، ونظيره هنا الفلك البدني بالعُمر الإنساني المزاجي العنصري، وهو الأول في التعيين الجمعي والاستوائي، وما فوقه أكبر حتى إلى الثامن، فيقطع القمر فلكه في ثمانية وعشرين يوماً ويقطع الكوكب من الثوابت فلكه في ثمانية وعشرين ألف سنة وكسرٍ على رأي متأخري أهل الرصد، وهو الصحيح كشفاً ما زاد القمر على الثمانية والعشرين يوماً من السير المحسوب بالدقائق والكسور، فبمقدار زيادة سير الثوابت على الثمانية وعشرين ألف سنة بمقتضى النسبة والميزان الخصيصتين بهما، لكن لا يعلم تحقيق ذلك إلا الله ومن شاء من عباده، فافهم.

وفيه أي في الفلك الثامن ينتهي الكِبَر في صورة البطء، كما أن في نشأة من يكون فوقه وهو التاسع ينتهي حكم الدوام في نشأة واحدة ويظهر سر السرعة مع عظم الفلك وإحاطته، وكذلك سرعة قبول التكيف والتغيّر. والكون حاصل في أهل الجنة بحسب حكم الحركة العرشية، ومن هنا يرتقي الإنسان إلى شهود ما منه خارج عالم الأجسام ومعرفته؛ وما يقبل التّنوع منه والتغيّر حالة التنقّل والتطور في العوالم والأحوال والنشآت وما لا يقبل التنوّع منه ولا التغيّر والتناهي.

فاعرف ما سمعت وما أُدرج لك في هذه الكلمات، ولا تحسبه علاوة خارجة عما قُصد إيضاحه، فليس الأمر كذلك، بل هو نبأ عظيم وسر جليل مجمل يطول تفصيله ويعسُر إفهامه وتوصيله إلا لمن كُحلت عين بصيرته بعد الاتحاد بالبصر بنور اليقظة واليقين، وانتظم في سلك المتمكنين من عباد الله المحققين، فالحمد لله رب العالمين.

قولي: من أوجده؟

أوجده الحق من حيث تجلي باطنه لظاهره بموجب تعينات شؤون ذاته الظاهرة بوجوده الواحد أصلاً، المتكثرة من حيث تعدد الشؤون المذكورة، وكل ذلك بداعي المحبة الإرادية وحكم النسبة الجامعة الأصلية، وقد سبق التنبيه على جميع ذلك.

قولي: لم وُجد؟

وجد للتحقق بالكمال المتوقف على الظهور والسريان المفضي إلى انصباغ كل فرد من أفراد مجموع الأمر كله بحكم الجميع وصورته بوساطة بعضه بعضاً، وارتباط النسب بالحكم ظاهراً أيضاً على نحو ما كانت عليه باطناً، ليحصل الكمال

ويظهر بالجمع بين الغيب والشهادة حكم كل ما اشتملا عليه وصورته، فتتم الاعتبارات العلمية وتظهر الأحوال والكيفيات الوجودية تماماً وظهوراً فعلياً شهودياً وانفعالياً مشهدياً.

وهذا سر مطلق الإيجاد وحكم الجمعية الكبرى التي من عرفها وعرف ما ذكرناه هنا من سرها، عرف نسبة جمعيته من تلك الجمعية الإلٰهية المشار إليها، وعرف أن الحكم والحال في نسخة وجوده ودائرة مرتبته وأجزاء ما يقبل التجزئة والقسمة منه واقع على نحو ما هو الأمر في مطلق الصورة الكلية الوجودية، فالعلمية المرتبيّة الأولى، والحكم كالحكم. فافهم وانظر حظك من أصل الأمر وما حصتك منه، هل الكل أو البعض؟ تعرف قدرك وتستشرف على غايتك وطورك، وتعرف سر الإيجاد وحكمه ومنتهاه وعلته وسببه.

قولي: ما غايته في إتيانه؟

غاية كل أحد من الوجه الكلي المرتبي والعمل المتعدي الحكم هو ما ينتهي إليه من الكمالات المتحصلة بهذه النشأة العنصرية وفيها، وأما من حيث التفصيل والعلم دون العمل المثمر بالتعدي، فلا غاية ولا استقرار.

قولي: ذهابه هل إلى ما صدر وتعين منه أو إلى مثله، إن صحت المثلية؟

إلى ما صدر وتعيّن منه من حيث المرتبة، وإلى مثله من حيث المرتبة والوجود معاً باعتبار حكم المجموع، فإن الأمر دائرة والحال دوري الحكم، ومنتهى كل دائرة سواء فرضت معنوية أو محسوسة إلى النقطة التي كانت منها البداية بالحركة الحبية الباعثة على الطلب سواء تعقلت الحركة معنوية عقلية أو روحانية مجردة أو روحانية مثالية لكن في مظهر مثالي، أو صورية جامعة لخواص هذه الحركات الثلاث المذكورة من قبل وظاهرة، فافهم. ولكن يختلف الحال والحكم والاسم في كل وقت وبحسب كل كيفية، ففي الأول مثلاً ليس إلا نقط متجاورة، وفي الثاني ظهر بينها حكم الاتصال بالوجود الساري، فسمي محيطاً ودائرة؛ ولزمته القسمة والجهات المفروضة فيه وغير ذلك مما لم يكن ظاهراً من قبل، وإنما ظهر ما ظهر بالجمع أو بالتركيب الذي هو صورة حكم الجمع وسريان الوجود المنبسط على حقائق الموجودات بالوجه المنبه عليه من قبل في أول الكتاب.

قولي: ما الذي يراد منه مطلقاً من حيث الإرادة الإلٰهية الأولى الأصلية وباعتبار المرتبة الإنسانية؛ وما المراد من حيث خصوصيته في كل وقت؟

أما المراد منه مطلقاً من حيث المرتبة الإنسانية؛ فالكمال المشار إليه في غير ما موضع من هذا الكتاب بالشروط التي يلزم الكمال والحقوق العامة والخاصة الثابتة له والواجبة عليه في كل مقام ونشأة وموطن؛ وفاء واستيفاء روحاً وجسماً مؤقتاً وغير مؤقت.

وأما المراد منه باطناً باعتبار حكم استعداده، فهو ما ينتهي إليه أمره بعد استقرار أهل الدارين فيهما وتلبّسهما أعني الأهلين بالحال الذي يدوم عليهم تفصيل حكمه في كل ما يتقلبون فيه.

وأما المراد منه في كل وقت: فما يظهر به وعليه من الأحوال والأفعال ويصدر منه على نحو ما يقع، وذلك حكم الكمال الذي يخصه وتحصص له من مطلق مرتبة الكمال وحاله بحسب نسبته من الاسم الإلٰهي الذي صار هذا الإنسان مظهره ومُظهره بتعيينه إياه، إذ بالأعيان وخصوصية استعداداتها تتعين الأسماء، وإلا فالحق من حيث انقطاع نسبته من السوى علماً ووجوداً ومرتبة لا اسم له ولا وصف كما سبق التنبيه عليه فاذكر.

قولي: هل أستعين به في بعض ما ذكر أو كله، من حيث عينه ومرتبته واستعان هو من حيثهما؛ وهل الاستقلال حاصل لأحد الطرفين، أو هو ممتنع مطلقاً، أو في بعض الأمور دون بعض؟

أما في الوجود من حيث عينه، فالاستقلال فيه للحق؛ لا وجود في الحقيقة لسواه ولا موجد غيره، وليس للغير إلا قبول الوجود على وجه مخصوص بحسب استعداده، وكونه شرطاً في ظهور الوجود به على ذلك الوجه، فافهم. لكن هنا سر لا يحل كشفه، قد أومأت إليه من قبل، وأزيده بياناً إن شاء الله. وأما الأثر؛ فللمراتب والحقائق الغيبية ولا ينضاف إلى الحق من حيث وجوده لما ذكرناه في أول الكتاب، بل ينضاف إليه من حيث أحدية جمع هويته الغائبة عن المدارك باعتبار تعذر معرفة كنهه والإحاطة به، ومن حيث مراتب أسمائه أيضاً وصفاته باعتبار عدم مغايرتها له، وأما ارتباط الأثر بالوجود والوجود بالأثر من حيث كل موجود فمشترك. ومن فهم ما ذكرته عرف أين ظهر حكم الاستقلال، وأين خفي، ومن أي وجه يتعذّر ومن أيّه لا.

قولي: أي شيء هو فيه معنًى وفيما خرج عنه صورة وبالعكس؟

الملائكة قوى العالم ولا تخلو عندنا عن صورة ما، وإن يكن لها صورة

معينة، وهي في الإنسان قوى نشأته، ولا صورة لكل القوى؛ لكنها تفعل بآثارها، كالقوة المغذّية والماسكة والنامية والهاضمة والدافعة ونحوها ـ وإما بالعكس ـ فالألوهية ورقائقها نسب معقولة؛ والإنسان صورة لجميعها ولسائر الحقائق الكونية، فهي وغيرها مبثوثة في نشأته ومجموعة في نسخة وجوده، والعلم معنى مجرد وله في نسخة وجود الإنسان في بعض العوالم صورة من لبن وماء وغيرهما، وكذا غيره من المعاني المجردة، ولهذا السر تفصيل عزيز ونكت غامضة يتعذّر إفشائها.

قولي: في كم تنحصر أجناس العالم؟

أجناس العالم منحصرة فيما مر ذكره في ترتيب إيجاد الموجودات إلى منتهى كمال السلسلة والدائرة، ومن جملتها المقولات العشر، لكن على نحو ما يتعين حكمها في الحضرة الإلٰهية، لا الحكم المعهود منها؛ وإن شئت أن تعرف عددها حساً ومثالاً، فهي من وجه تسعة وأربعون حقيقة غيبيّة ومظاهرها أيضاً كذلك، فالجملة ثمانية وتسعون.

ثم الحقيقة المشتملة على الجملة؛ أعني العماء الذي هو برزخ الوجوب والإمكان والربوبية والمربوبية، ولا يشهده إلا الإنسان الكامل أو بعض الأفراد النّدر، وتمام المائة بأحدية جمع الهوية وليس لما فوق هذه الحضرة وصف ولا اسم ولا تعيّن ولا حكم، فافهم.

وأما الجواب عما ذكر في سر التأثير باعتبار تأثير الأشياء بعضها في البعض وتأثير الجملة في الإنسان، مع أنها بأسرها محل فعله ومظاهر آثار مقامه الكريم.

فاعلم أنني قد أسلفت في ذلك إشارات يكتفي بها اللبيب ذو الكشف الصحيح؛ المشارك في المشرب. وسأختم تلك الإشارات بما أعطاه لُبّ الكشف والذوق الحق الصرف وهو: أن الشهود الأتم الأكمل قضى أن كل ما يسمى مرآة ومجلى ومظهراً وعيناً ونحو ذلك؛ ليس سوى تعينات صور أحوال ذات الحق سبحانه على ما بينها من التفاوت في الحكم، والحق من حيث باطن هويته متجلّ في عين كل فرد فرد من أحواله المتميزة التي تعينت وظهرت له ولبعضها بعضاً به منه من حيث نسبة الظهور، وهو الظاهر المجلى، وإن ظُنّ تعدده وهو الباطن المتجلي فيما ظهر منه، وإن ظُنّ توحده والأثر حالة من جملة الأحوال المشار إليها، ولا يصح نسبته في الحقيقة إلا لما بطن من كل ما ظهر، ونسبة الظهور والبطون تتعينان بمدارك المدركين وبحسب أحوالهم، وبالمدرك الواحد أيضاً إذا

اختلفت أحوال صاحبه كان من كان، وكل ما لا يدركه المدرك بذاته؛ بل بصفة أو حالة متعينة ومنضبطة أو آلة؛ فللمدرك اسم مفعول ضرب من التعيّن والظهور لا محالة، فهو من وجه مجلى ومظهر كما مر، فافهم واذكر.

وما يدركه الإنسان بمحض حقيقته دون ضميمة صفة متعلقة أو حالة متعينة أو آلة، فقد يكون متعيناً وقد يكون مطلقاً عن حصر التعين والانضباط، لكمال بساطته وصرافته وتنزهه عن حيطة المدارك والتناهي، وإنما أمكن هذا النوع من الإدراك للإنسان لأن أحد وجهيّ حقيقته التي هي مرآة الحضرتين الإلٰهية والمسماة كونية هذا الحكم، فيدرك بالمحاذاة الصحيحة وزوال الحجب الحائلة بينه وبين ما شأنه ما ذكر بما شأنه ما ذكر من نفسه، كما سننبّه عليه عن قريب إن شاء الله.

وبعد أن علمت بما فهمت أن الأثر لما بطن فيما ظهر منه وفيه، فاعلم: أن كل ما تعدد فهو تفصيل حكم أحوال الحق ظهرت في وجوده، مع أن ما بطن من حيث وحدته عين الوجود أيضاً، لكن دون تعيّن بمظهر، فافهم ما ذكر لك وأضفه إلى ما سبق ذكره آنفاً وفي أول الكتاب، تعرف الأثر وسره والمؤثر والمتأثر ولمن تصحّ نسبته ومتى تصح، ومن أي وجه يمكن ومن أيّه لا، وتعرف سر قول من قال إن الحق قادر بالذات وإن قدرته عين ذاته، ومن زعم أن القدرة غير وزائدة، ومن أثبت الأفعال للعباد ومن نفاها.

وترى حينئذ إن عرفت ما ذكر لك حق المعرفة إصابة كل طائفة من وجه، مع رؤيتك أنه قد فاتها جليّة الأمر، ومعرفة علّته وسببه؛ تعرف أيضاً عذر أصحاب الشهود الحالي النافين للتعدد؛ وعذر المحجوبين المثبتين الكثرة الوجودية؛ وتشعر بما خص الله به أهل التمكين، الموافقين كل فرقة فيما أصابت فيه مع امتيازهم عنها بنيل ما فات الجميع وإقامة معاذيرهم؛ وأن يثبت الحجة البالغة لله.

معرفة تقابل النسختين

أول ما يجب معرفته واستحضاره، مقدمة تفتح مغاليق فصول كثيرة ومسائل قد سبق ذكر أكثرها، وسترد تتماتها إن شاء الله تعالى:

اعلم أن المقابلة التي تسمعها بين النسختين وجمع الإنسان بين الحضرتين الإلٰهية والكونية، وأنه برزخ بينهما وكذلك العماء هو كلام مجمل، ما لم تعرف المراد منه اشتبه الأمر عليك وتظن بالله الظنونا، وكذلك بأهله وبأسراره وليس الأمر

كما تظن بل ينبغي لك أن تعرف أن الإمكان المسمى بالبحر الكوني وحضرة الكون ونحو ذلك من الأسماء، هو في الحقيقة ظل الوجود الحق الظاهر بنوره الذاتي، وسبب امتداده توجه خاص من حضرة الهوية من حيثية الصورة التي حذا عليها الإنسان الكامل نحو العماء الذي هو مرتبته والمركز الذي تتعيّن به الدائرة الكونية وتستقر فيه الصورة الآدمية الجامعة، وذلك بين الظل المذكور وبين من امتد عنه وتعين منه، ولهذا الظل بالصبغة القديمة والحكم المصاحب له ممن امتاز عنه بمعنى الظلية فقط؛ الاتصاف بالظهور، وهو المجلى لغيب الهوية المطلقة من حيث إطلاقها ومن حيث هي مسماة بالاسم الباطن، فكان ظاهر الحق مجلى لباطنه، وتعدد هذا المجلى الواحد لتعدد شؤون المتجلي بترتيب وتوقيت هما من جملة الأحوال المذكورة المنضاف إليها الآثار كما هو المجلى نفسه.

وإذا تقرر هذا فاعلم أنه متى اعتبرت الأحدية الوجودية في الحضرتين المذكورتين بنسبتي الظهور والبطون، قيل: حق.

وإن اعتبرت الكثرة فيهما جمعاً أو فرادى وجودية أيضاً، قيل: خلق وسوى؛ أو ظاهر ومظاهر؛ أو صور شؤون وأسماء ونحو ذلك.

ومتى لم تعتبر الكثرة وجودية؛ بل نسبة راجعة إلى عين واحدة كما هو ذوق المحقق المعتلي على العارف وذوقه قيل: هي أسماء الحق وأحواله ونسبه، ونحو ذلك من الأسامي المعرّفة.

وإن اعتبرت الكثرة من حيث الأمر الجامع لها وعقلت متوحّدة مجردة عن الصبغة الوجودية؛ فهي الظل المشار إليه المسمى بالإمكان، وهو حقيقة العالم وعينه الثابتة من كونه عالماً.

ومتى نظرت بعين الجمع رأيت حقاً في خلق أو خلقاً في حق ظاهراً به، أو رأيت الأمرين معاً عارفاً بأن هذا الاختلاف في التسمية والمرتبة الحالية يرجع لنسبتي الظهور والبطون بالظاهرية والمظهرية في المرتبتين المذكورتين؛ فالوجود الحق في ذوق هذا المقام مرآة الأحوال المضافة إلى الكون، والتعددات المقول فيها إنها أعيان العالم مرآة لوجوده تعالى، وقاضيات بتعدده.

ولمرتبة الإنسان المتعينة في العماء الجمع بين حكمي الحضرتين جمعاً إحاطياً وهو المرآة لهما ولما ينضاف إليهما وكل ما اشتملتا عليه، وقد سبق التنبيه على ذلك.

ومن غلب حاله مشاهدة أحد الطرفين وانصبغ به، رأى خلقاً فحسب كجمهور الخلق أو رأى حقاً فقط كأصحاب الشهود الحالي التوحيدي وكل ذلك من حكم الظاهر والباطن، والظاهر أقوى حكماً من الباطن وأعم، لأن نسبته لمرتبة الجمع الذي لا حكم لغيره إلا به، وله الحكم المطلق بنفسه أتم، والباطن ليست له جمعية الظاهر، فله الحق، وللظاهر الجمع بين الحق والخلق.

ولما صح أن الحق لا يبطن عن نفسه لم يكن ظهوره له عن بطون متقدم، فأين البطون والظهور؟ فهما نسبتان لمنسوب واحد يتعينان لمن يتجدد ظهوره وإدراكه، لا للحق سبحانه، وما يفيض من الباطن أخذه الظاهر، كما أنه ما غاب مما ظهر، فهو راجع لما بطن، وما تفرّق مما اجتمع فقد استهلك في دائرة جمع أكثر من ذلك، وما فني مما تعدّد فقد اندرج في واحد متغلّب: ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿٤٢﴾﴾ [النجم: الآية 42]، ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ﴿٢٢﴾﴾ [لقمان: الآية 22]، ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴿٣٥﴾﴾ [ق: الآية 35] أعني إفادته الصبغة والسريان في كل ما مر عليه آياتنا بالبسط الوجودي وعوداً بالإجابة لداعي الحق عند حصول الكمال الذي أُهل له المدعو المجيب كان ما كان، كما ورد به الأمر الحق الإلٰهي لأكمل الكُمَّل في سورة: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ﴿١﴾﴾ [النصر: الآية 1].

واعلم أن التلقيات الواقعة هي حكم خفاء وظهور كما قلنا فإما ظهورٍ من خفاءٍ، أو خفاءٍ من ظهورٍ بصورة جمع وافتراق، أو قل: قبض وبسط، والارتباطات الثابتة بحكم الجمع الأحدي الذاتي الأصلي والمناسبة، والارتباطات المؤقتة أيضاً، والمحاذاة بالمناسبات مع سريان حكم الجمع الأحدي المذكور الذي لا محيص عنه؛ وبالتساوي والموازنة في الأحكام، والاشتراك فيما حصل فيه ومنه الجمع والتركيب، وظهر بحسبه هي المضاهاة ونحوها، والتقابل بنسبة التضاد أو التخالف في بعض ما اشترطناه في الجمع والمناسبة يسمى مباينة وبُعداً أو معاداة معنوية أو صورية، ونفس الارتباط الظاهر بين الأشياء هو حكم ذلك الجمع والمناسبة، كما أن الانفصال والافتراق هو حكم التباين بخاصية ما به الامتياز، وغلبته على حكم ما به الاتحاد والاشتراك ليس غير ذلك؛ يظهر فيظهر؛ ويسمى فيسمى كذا، ويُعقّل من حيث بطونه ومعناه أو أصله فيسمّى بغير ذلك؛ وبحسب حكميّ الوقت والحال في المسمّى، والمسمّى والظهور والبطون والارتباط والانفصال وغير ذلك مما ذكر ذاتي للحضرتين المذكورتين وما فيهما وما بينهما، فافهم.

وسواء كان أبدياً أو مؤجلاً مشروطاً، وبالوجود ظهر التميز الكامن فيه وفيهما.

وعدد الموجودات بمقدار عدد رقائق الأسماء والصفات وأحكامهما، وقد عرفتك ما هي فاذكر. فكل نسبة حكم، وكل حكم صورةٌ، وكل صورةٍ مجلىً متحصّص من مجلى جامع للمجالي هو محتدها، والمتجلي هو الحق بأحواله الذاتية المتميزة به منه والمميز للمجلى الكلي المذكور، والوجود تجلٍ من تجليات غيب الهوية وتعيّن حالي كباقي الأحوال الذاتية، فمتى لُحظ توحّدها بأحدية الجمع الذاتي؛ كانت هي هو، ومتى اعتبر تعددها بحكم الامتياز والظهور؛ كان هو هي، وكان ظاهراً من حيثها بحسبها، فافهم.

فكل موجود كلي من الموجودات كالقلم واللوح وغيرهما هو صورة حالٍ كلي؛ وهكذا الموجودات الشخصية صور الأحوال الجزئية.

وقد نبهتك أن الأحوال وإن كانت ذاتية فهي متفاوتة، وإن نبا فهمك عن هذا وأنت معذور فاذكر تقابل الأسماء والصفات المفهومة في العموم. وعلى الجملة إن فك لك هذا المعمّى مع ما لوحّتُ به وصرّحتُ من قبل عرفت معظم ما يدندن عليه العارفون وما يضن بكشفه الرامزون، وعلمت تعدد الموجودات واختلافهما وعلّة جمعها وتركيبها وموتها وافتراقها والظاهرية والمظهرية والتجلي والغيب والشهادة وغير ذلك مما يطول تفصيله، والمرشد الهادي هو الله.

قولي: ما أوّلية المراتب؟

للأولية حكمان: حكم من حيث الوجود، وحكم من حيث المرتبة المعنوية.

فأما من حيث الوجود: فالأولية تختص بصورة العماء، لأنه مشرع الوجود ومنبعه.

وأما من حيث المعنى: فلروح العماء وحقيقته؛ وليس فوقه إلا أحدية جمع الهوية.

وأما المختص بالإنسان من كونه إنساناً إن كان من الكُمّل فله أحدية الجمع المذكور وله الأزل النافي للأولية، لأن لأحد وجهي حقيقته من أحدية جمع الهوية الإطلاق من كل وصف، فلا تعيّن ولا إشارة ولا حكم، والوجه الآخر يسري في حضرة الجمع العمائي فيقضي بانبعاث ما انبعث من الأسماء والصفات والنسب والإضافات والأعيان الممكنة والمدرك من الموجودات.

وإن لم يكن الإنسان من الكُمّل؛ فأول مراتبه الوجودية ما يتحصص له من صورة العماء من حيث النسبة التي ينتهي إليها أمره وحاله بعد استقرار أهل الدارين في منازلهم كما سبق التنبيه عليه.

والآخرية أيضاً تُعلم من الأولية، فإن الخاتمة عين السابقة، وكل آخر في الحقيقة عين أوله، وأما الدرجات التي يستقر فيها الخلق في الدارين بعد التمييز الأخير؛ فليست غير مراتب أولياتهم التي تحققت نسبتهم إليها حال التوجه والتعين الإرادي، ودخول كل منهم تحت حكم الاسم الإلٰهي الذي تولاهم لما تعيّن بهم، إذ بالموجودات تتعين الأسماء، كما أن بالأسماء يتعين كل موجود نسبة مربوبيته وما يخصه من مطلق الربوبية، فدرجة كل إنسان في النار أو في الجنة ومنزلته هي عين نسبة مربوبيته المرتبطة بأحد أحكام النسبة الربّية.

وهنا دقيقة تختص بالكُمَّل، وهي: أن الكُمَّل لا يستقر منهم في الجنان إلاّ ما يناسبها منهم، إذ الجنة لا تسع إنساناً كاملاً ولا غير الجنة من العوالم أيضاً، بل المقيم من الكامل في الجنان ما يناسب المراتب الجنانية، إذ الكامل من سِنْخ[1] الحضرة، ولا عجب أن يكون العبد على خلق مولاه، والمولى غير متحيّز ولا متقيد بمكان دون غيره، وكيف وهو مع كل شيء ومحيط بكل شيء وقد وسع كل شيء رحمة وعلماً، ورحمته ووجوده وعلمه وحيطته لا تتعدد في حضرة أحديته، فافهم.

فللكامل حقائق لا تناسب الجنة؛ وله ما لا يناسب النار أيضاً، ولا موطناً بعينه، مع ارتباطه ومناسبته الذاتية المرتبية بكل شيء في نفس اعتلائه ونزاهته وإطلاقه عن كل صورة ونشأة وموطن ومقام وحضرة، هذا وإن لم يخل عالم ولا حضرة ولا موطن من مظهر يختص بالكامل، وبذلك المظهر الكمالي المتصل به يبقى حكم تصرفه بمرتبته الجامعة في ذلك العالم ويسري أثر الحق ومدده بالكامل من حيث ذلك المظهر في ذلك الموطن والحضرة والعالم والمقام، وما شئت، ويصح له كونه على الصورة، وتذكّر تجلي الاستواء العرشي الرحماني وقوله ﷺ: «**إنه يدخل عليه سبحانه في جنة عدن في داره التي يسكن**»[2]، وأشار به إلى أن جنة عدن مسكنه وهو المشهود في الزّور الأعظم. وحال الفصل والقضاء والإتيان لهما في ظلل الغمام مع ملائكة السماء السابعة وتحوّله في الصور للأمم حال الاستواء على عرش الفصل والقضاء، كذلك قوله ﷺ عن النار: «**فيضع الجبار فيها**

(1) السِّنْخُ: الأصل من كل شيء، والجمع: أسناخ وسُنُوخ (لسان العرب).
(2) هذا الأثر لم أجده فيما لدي من مصادر ومراجع.

قدمه»[1]، «ونزوله إلى السماء الدنيا كل ليلة»[2] مع تقدسه عن المكان والزمان والحلول والتغير والحدثان والتفت ذاكراً ما سلف يلمح لك بارق من سر المعية الذاتية الإلٰهية العامرة كل موطن ومرتبة وعالم ومكان مع البينونة التامة والله الهادي.

وأما ما عدا الكُمّل فهم في الجنة حالّون مستقرون لا يفضل منهم شيء خارج الجنة، وإن كان فبنسبة عرضية أو باعتبار عدم تحيز أرواحهم دون علم وشعور، والكُمّل يعلمون ما منهم خارج الجنة وما فيها منهم، وهم كائنون في كل شيء وكل مرتبة وعالم بحقائقهم كينونة ذاتية لا عرضية، لا يقدح في كمال بينونتهم وتقدسهم وإطلاقهم امتيازهم الذاتي عن كل شيء كسيدهم، هذا وإن حُكمت عليهم الغفلة فذهلوا عن بعض ما فيهم من العالم أو بعض ما في العالم منهم، أو بعض ما يخصهم من الكمالات، فذلك لا يقدح في كمالهم، لأن ذهولهم مع كونه من حكم النشأة والموطن والوقت والحال؛ ففيه أسرار أُخر غامضة جداً.

من جملتها: أن الكامل لو استحضر دائماً كل شيء لما عُدم شيء ولا اختل حال، إذ علمه وحضوره يقضيان بدوام الملحوظات وبقاء نظامها محفوظاً، فينسيهم الله استحضار ما يريد ذهابه، فينقطع المدد الإلٰهي فيزول صورة ذلك الشيء ويذهب عينه، كما أن بحضوره في حضرة جامعة بحكم ذوق: كل شيء فيه كل شيء، ينحفظ العالم ويدوم نظامه، فافهم، فقد ألمعت لك بالعلم المكنون، فاشكر ربك حيث لم يكن بالغيب عليك بضنين.

المعرفة الثانية بتقابل النسختين

هذه المعرفة هي معرفة الأشياء بالله ومن كونها حقاً، فيشهد صاحب هذا الذوق نفسه والمسمى غيراً عين الحق، وحكمه في أول درجة هذا الذوق حكم شهود الحق نفسه في الوجود بعد الاستواء الرحماني من مرتبة الإنسان الكامل عند

(1) لفظه عند البخاري: «يلقى في النار وتقول: هل من مزيد، حتى يضع قدمه فتقول: قط قط» باب قوله تعالى: «وتقول هل من مزيد» حديث رقم (4567) [4/ 1835]، وروى نحوه الترمذي في سننه، باب ومن سورة ق، حديث رقم3272) [5/ 390].

(2) رواه مسلم في صحيحه، باب في الليل ساعة مستجاب فيها الدعاء، حديث رقم (758) [1/ 522] ونصه: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا مضى شطر الليل أو ثلثاه ينزل الله تبارك وتعالى إلى السماء الدنيا فيقول: هل من سائل يعطى، هل من داع يستجاب له، هل من مستغفر يغفر له، حتى ينفجر الصبح».

الفراغ من خلق آدم، وتحقق آدم بمعرفة ربه ونفسه بعد التحقق بالكمال. وبين هذه المعرفة والمعرفة الأخرى فرقان عظيم لا يعرفه إلا من عرف نفسه وحال ربّه؛ وما أدرك قبل معراج التحليل حال قصده بالسلوك إلى الحق وقبل السلوك أيضاً. ويعرف نفسه وربه وكل شيء بعد عودة الاستهلاك من الحق للإرشاد والتكميل أو للترقي في مراتب الأكملية بصفة الانفراد إن لم يلزم الإرشاد.

أما قولي: معرفة الفرق بين الحقائق المؤثرة والمتأثرة الإنسانية من حيث الأثر:

فينبغي بعد استحضارك ما سلف في سر الأثر أن تعلم: أن الشرط في هذه المعرفة المشار إليها هنا هو أن يعرف الإنسان من ذاته نسبة كل حقيقة من الآباء العلويات المؤثرة والأمهات السافلات المنفعلة إليه كالأصول الأُول ومراتبها والأمهات الأربعة التي ظهرت منها أركان نشأته وقواه الكلية وأعضائه الرئيسة على التعيين وقواعد نشأته أيضاً كالجلد واللحم والعرق والعصب والعظم والعضل والغضروف والشحم والمفاصل والأعضاء ما تحرك منه دائماً وما هو ساكن وما يوصف بهما تارة وتارة بشرط أو شروط.

فإذا علم أصل كل شيء مما ذكر منه؛ وأن هذا العضو أو القوة أو ما ذكر فرع ومظهر لأمر هو أصله، كما أنه من وجه آخر أصل لأصله، وأن حقيقته ممدّة أصوله كلها وما جمعتها، وتحقق ذلك مع علمه بما مر من استحالة تأثير شيء في سواه، راقب نفسه، فمتى ظهر أثر في حقيقة ما من حقائق نسخة وجوده وقواه أو عضو من أعضائه أو ما كان منه، نسبه إلى أصله؛ لمعرفته بمنبعه ومحتده، وهكذا حكمه مع كل شيء يقصد هو التأثير فيه ينظر إلى محل انصباغه ومرتبته من نسخة وجوده، فيقصده بالتوجه من حيث الرقيقة الرابطة بينهما على نمط خاص بجمعية يستدعيها ربوبية ذلك الشيء المراد بالتأثير، فينفعل بموجب حكم ما انصبغ به التوجه من المؤثر بحسب مرتبته.

وهنا سر سأنبهك عليه وأختم به الكلام على هذا الفصل، وهو: أن أثر الأسماء والحقائق غير صورها ومظاهرها، وروح الصور الحسية والمثالية هي تلك الحقائق، ويعرف كل حقيقة وحكمها من صورتها بمشيئة الحق، ويُذهب حكم كل واحد منهما بذهابه، فافهم واحمد الله.

وأما الفرق بين الأثر الواصل من مقام الجمع والواصل مما دونه، فتعرفه بأن

ترى حالك عند التأثر من وارد أو غيره، فإن حصل الانفعال للصورة الظاهرة فحسب، فمحتد الأمر الوارد أو الأثر مرتبة الاسم الظاهر وأخواته، وقد مر ذكر الجميع. وإن انفعل الباطن دون الظاهر أو كان انفعال أحدهما تبعاً وفي ثاني حال، فالحكم لمن ظهرت أوّليته على اختلاف مراتبها الجزئية والكلية ومظاهرها الروحانية والمثالية والحسية والطبيعية.

ومتى اختصّ بالباطن وعمم حكمه الدائرة الروحانية، وقع الصعق لا محالة، وخدر الظاهر حينئذ إنما هو بخاصية الارتباط أو سريان حال الروح لقوته في البدن بشدة الملائمة، لتجوهر تلك الصورة وتنوّرها ولإعراض الروح عن تدبير البدن بقصد وبدونه.

وقولي: بدونه، تنبيه على أن الصعق لما كان في الحقيقة عبارة عن غيبة الروح وذهوله عن نفسه، تعطّل منصب تدبيره، وأما الإعراض فقد يكون لموجب آخر غير الذهول، كالتفاته إلى غير ما كان مقبلاً عليه بالتدبير.

ثم نقول: وإن عم الانفعال ظاهراً وباطناً وحصل الفناء التام، فالأمر حينئذ يختص بحضرة الجمع، إذ مجموع الإنسان لا ينفعل إلا لهذه المرتبة أو مظهرها من أمثاله لتحقق المحاذاة والمضاهاة القاضيين بكمال الأثر وشموله، وقد أسلفنا أن شيئاً ما لا ينفعل لسواه من حيث مضادّته وبينّا سره فاذكر.

واعلم أن ما عدا ما ذكرنا هنا من التأثير بهذا اللسان فهو تأثير جزئي في مثله، وما عدا الإنسان الكامل ممن يسمى إنساناً فإنما يوصف بالكلية إن وصف من حيث ظاهر مرتبة صورته وإلا فهو جزئي من حيث مرتبته ومعناه. فإن انفعل لجزئي مثله فغير مستنكر، وأما ما يجتمع من أثر الظاهر والباطن؛ فإنه يعرف بالغاية والأغلبية، والاعتبار في جميع ذلك لأول ما يؤثر وأول ما يتأثر، وأما تبعية الباقي بالتدريج وفي ثاني حال، فلموجب الارتباط وحكم الأصل الجامع الساري في الأشياء الذي فيه ومن حيث هو يتّحد الأشياء؛ فلا يتعدد وقد مر حديثه.

وأما **الفرق بين الاستعداد الكلي والاستعدادات الجزئية**: فالكلي ما به قبلت الوجود من الحق حال تعيين الإرادة لك من بين الممكنات وتوجه الحق نحوك للإيجاد وما تلبّست به بعد من الأحوال الوجودية، فكل منها يعدّك لما يليه كما قال الله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴿١٩﴾﴾ [الانشقاق: الآية 19] أي حالاً هو متولد عن حال، والكلي الذي به قبلت وجودك الأول ليس وجودياً بل هو حالة غيبيّة لعينك

الثابتة، وما سواه من الاستعدادات الجزئية المشار إليها فوجودية كما عرفت، وسأزيدك بياناً بلسان آخر، فأقول: انظر إلى ما يحصل لك؛ فإن تعلق حكمه بك على وجه ومن نسبة يمكن انتقاله عنك وزواله منك في وقت من الأوقات أو حال من الأحوال، أو لا يثبت لك ذلك إلا في موطن دون موطن، وفي نشأة معينة، وبشرط أو شروط، فذلك الأمر متعلقه الاستعداد الجزئي وأنه من مقام الجعل وما ليس كذلك فمتعلقه الاستعداد الكلي الغيبي، وكذا كل ما يتوقف حصوله لك على أمر وجودي غير مطلق الوجود الحق، فهو مجعول وبالاستعداد الجزئي مقبول؛ وما يمكن قبولك له غير ما ذكر، فلا حكم فيه للجعل ولا للاستعداد الجزئي. واعتبر هذا الأصل في نفسك وفي ما خرج عنك وما لغيرك أو لك فيه أثر ظاهر أو باطن بالذات، أو بالفعل الإرادي الجزئي، أو الحال أو المرتبة، تعرف سر ما نبهت عليه إن شاء الله تعالى.

والتنوع والاختلاف في كل ذلك راجع للتناسب الثابت بين الأشياء والتنافر الناشئين من غلبة حكم ما به الاتحاد أو حكم ما به الفصل والامتياز، وهما أعني الامتياز والاتحاد ثابتان لما تميّز أو توحّد لا بجعل، بل الله يقبض فيُري حكم الجمع وسلطنة الوحدة ويبسط، فيظهر حكم التمييز الذاتي والتفصيل الكامن من قبل في أحدية الجمع، فافهم. فوالله ما أظنك تفهم مقصودي وإن كنت معذوراً.

وأما السلطنة المشار إليها، فهي بحسب كبر الجمعية، وكبر الجمعية بحسب الحيطة وسعة الدائرة في الحكم والاستيعاب والتعلق، وكل جمعية كانت أتم اندماجاً مع الحيطة وأقوى توحّداً كانت سلطنتها أقوى وحكمها أسرع نفوذاً، والقليل الاندماج القريبة من التفصيل شبهاً أضعف سلطنة وأبطأ أثراً، فاعلم ذلك.

وأما الأدب اللازم في ذلك فهو إن عرف الشخص رب حاله ووقته ومن له السلطنة عليه من حيثيتها فيوفيه حقه ويعبد الحق المطلق من تلك الحيثية التي تعيّن منها سبحانه لهذا العبد؛ مقبلاً بسرّه نحو أحدية جمع الهوية التي لها مقام الجمع والوجود الذي هو منبع الأحكام والمراتب والأسماء والمسميات والنّسب الصفاتية والإضافات، وحال الكامل في ما ذكرنا مخالف لحال غيره من أهل المعرفة والشهود على ما ستعرفه مما يذكر عن قريب في شرح حاله إن شاء الله والبطء والسرعة قد مر حديثهما أيضاً فاذكر.

قولي: متى يكون عدم الشهود موجباً لحرص الطالب وزيادة تشوق المؤهل

للكمال ومتى لا يكون؟

اعلم أنه ما لم يعرف الإنسان ما تقتضيه حقيقته وما يؤول إليه أمره على مراد الله تعالى فيه معرفة حقيقية شهودية؛ وما حصته من الوجود المطلق، وما مرتبته في نفس الحق، وهل هو ممن حذي على صورة الحضرة فهو الظل التام لها والظاهر بها أو نصيبه شيء ما منها؟ ثم ذلك النصيب ما نسبته من الجملة؛ هل الربع أو الثلث أو النصف أو أقل أو أكثر؟ ولا يكوّن هذه المعرفة والمشاهدة من نفسه بحسب حالته الذاهبة، بل بحسب ما يستقر ويصح له آخر أمره بعد تميّز الدارين، فإنه يحرص ويطلب ويتشوق ويحكم عليه الآمال والأماني.

ومتى تحقق أن الحاصل له من الصورة وإن كانت حصة معينة منها؛ فإنما ذلك في الحال الحاضر ولا يطّلع على مآله ومنتهى مقامه وحاله، فإنه يتشوق أيضاً ويطلب كما قلنا. لكن متى علم علماً شهودياً محققاً أنه على الصورة وأنها ظهرت في مرآتيته ظهوراً تاماً واستوعب سائر أحكامها واطلع على عينه الثابتة وشاهد صورة تلبّسه بالأحوال الوجودية إلى منتهى أمره الذي يستقر عليه من حيث النسبة الكلية، إذ لا استقرار إلا بهذا الاعتبار؛ لم يبق له تشوق معين إلى مطلب مخصوص أصلاً، إلا إن كان قد شاهد ذلك في جملة ما شاهده من الأحوال التي سيتلبّس بها، فإنه يتلبّس بالتشوق والطلب عن علم وشهود به وبثمرته، فيرى أنه سيحرص على كذا في وقت كذا على وجه كذا، أو يتحققه شهوداً أو معرفة أو إخباراً إلهياً بواسطة أو دونها؛ لكن على وجه رافع للالتباس؛ فيتلبّس به وكأنه عن ذلك بمعزل بخلاف غيره من المتشوقين الطالبين وإنما يبقى للكُمّل ولمن عاين عينه الثابتة وأحواله كما قلنا تشوف مجمل بفقر ذاتي لا يتعلق بمطلب مخصوص كما سنلمح بطرف منه عن قريب إن شاء الله تعالى.

ثم **اعلم** أن لمعرفة هذا السر طريقين، أحدهما: بالواسطة، والآخر: بلا واسطة. والذي بالواسطة على قسمين: موهوب ومكتسب. والذي لا واسطة فيه قد يكون للكسب فيه مدخل بالنسبة إلى بعض الناس من حيث الطلب أولاً والسلوك إلى الباب، وأما التحقق بهذا؛ بل وبمعرفة الحق وشهوده المعرفة والشهود الأتم، وبماذا يفتح الحق باب حضرته على عبده المتوجه إليه الطالب منه، فلا مدخل للكسب فيه بوجه أصلاً.

وفي الجملة: فالمتحقق أنه المراد للظهور بالصورة، فإنه الذي اصطفاه الحق

لنفسه لا لسواه، لا حكم عليه ولا نعت له يتعين، بل هو مع الصورة ومن هي له، كما يريد سبحانه من حيثها. ومتى غلب عليه حكم أمر ما منها أضيف إليه ونُعّت به في ذلك الوقت، فإن دام على أمر بعينه إلى آخر العمر وغلب عليه لم يصح كونه على الصورة.

وهنا ضابط عظيم وسر جليل سأنبه عليه وأعرّفك ببعض أحوال الكامل وعلاماته، ويكون به الختام؛ وبالإنسان انختمت الدائرة وكان آخر ما ظهر وأتمه وأجمعه.

اعلم أيها الإنسان المتشوق لأن تكون إنساناً حقيقياً إلٰهياً وعبداً تاماً أزلياً أبدياً أنه متى غلب عليك حكم أمر ما زمانين على نسق واحد ثابت، وسواء كان ذلك الأمر منك أو من خارج في مبلغ العلم وتحكم عليه بما حكم به الناس ولم يتعين نسبته إليك وارتباطك به على نحو ما مر في سر الارتباط بالأشياء والامتياز عنها بالذات حالة الارتباط فأنت مغلوب العالم ومحكومه من كونه عالماً، وغايتك إذا زعمت أنك ترى الحق في نفسك وفي كل شيء أو كنت كذلك حقيقة أن يكون الغالب عليك حكم الحق لا من حيث هو هو، ولا من حيث مقام جمعه الأحدي المكرر ذكره، بل من حيث نسبة اسم خاص ظهر حكمه بك وفيك وبحسبك، وأنت معينه من بحر الهوية الذي لا يتعين لنفسه ولا يتعين فيه شيء كما مر فكنت إذن في الحقيقة تحت حكم نفسك ومغلوبها، لكن من حيث أشرف نسبتيها، وليس هذا حال فحول الرجال ولا مطمح هممهم.

ومتى لم يستمر عليك حكم شيء، كان ما كان، زمانين بصورة واحدة، بل في كل وقت ونفس بصورة غير الأولى والآتية، وأنت تشعر في باطنك بالفرقان وإن عُسر التمييز في الخارج بحجاب المثلية من حيث إن الثاني كالأول وتحققت أحدية الأمر الذي يرجع هذه الكثرة المقسمة بالأنفاس والآنات والأحوال والمواطن وغيرها إليها؛ ورزقت الحضور على نحو ما مر مع الحق في نفسك وفي كل شيء، فحينئذ كنت مع الحق وكانت له السلطنة بمفرده عليك، وآيتك أنك المتنوع بحسبه، أو تشاهد تنوّع ظهوراته بك بحسبك، أو تكمل فتشرف على الأمرين معاً في آنٍ واحد، لكن بالتوجهين المنبه عليهما من قبل في الحق والعالم، وإن كلاً منهما من وجه مجلًى للآخر، ولن تعود كما قلت حتى تتخلص عن ربقة الميول الروحانية والطبيعية؛ ولا تجتذبك الأشياء من الوسط إلى الأطراف؛ ولا آحادها كالعوائد

والعقائد والعلوم النافعة والأحوال والمراتب السنية وغيرها ولا جملتها، وسواء في ذلك، الأمر الخسيس والنفيس، ولن يتحقق بما ذكر إلا أن لا تحدّث نفسك بالتعشق بأمر ما فتتقيد به، ولو كان ما شهدته أو علمته من الحق سبحانه، فما بين يديك مما لم يتعيّن لك أعظم وأكمل وأعز شرفاً وأجّل.

وليكن تقيّدك بالأشياء والمراتب الإلٰهية والكونية المعقولة والمشروعة وغيرهما، هو من كونه ذلك الأمر الملتفت إليه اسماً إلٰهياً وتعيناً خاصاً من مطلق الذات ظهر في موطن ظهوراً حكمياً لنسبة ما من النسب الكمالية، يجب تصحيح حكمها بمقابلتك لها بما يناسبها وتستدعيه من نسخة وجودك؛ وإيفائها حقها المودع لديك، وأخذك حقك المخزون فيها بيد المرتبة والحكمة الإلٰهية الكمالية لا بيد الطلب المعين، والميل التعشقي من غير توقف حال الأخذ وبعده؛ بل على سبيل الاجتياز حاضراً مع التنوعين المذكورين من قبل، ويصحب ما ذكرنا تجلّي الاسم الدهر والشأن الإلٰهي.

فإذا صرت كما ذكرنا، لن تبقى بعد ذلك ولا حينئذٍ تحت حكم حالة خاصة ولا مقام معين، بل أنت حالتئذٍ مع مطلق الحال الكلي الذي يكون نسبة الأحوال كلها إليه نسبة الألوان المختلفة إلى مطلق اللون الكلي، وحكم هذا الحال المطلق فيك إذ ذاك استجلاء صور الموجودات كلها والمعلومات جميعها التي صرت مرآة لها فيك؛ ثم استجلاء ما فيك فيما خرج عنك باعتبار.

فإن تحققت مع ذلك بالتجلي الذاتي المعتلي على الأسماء والصفات والمراتب والنسب والإضافات كما مر ذكره ظهر حكمك من حيث مقامك المطلق في غيب ذات ربك ولم يظهر عينك، فكنت تبعاً لما أنت مرآة له أعني الحضرتين المذكورتين يحكم بك في كل شيء ويظهر حكمك فيه به وبك من حيث هو وبحسبه، لا من حيث أنت ولا بحسبك، إذ ليست لك حيثية تتخصص بها ولا نعت يقيدك تكون بحسبه، ولا أمر يخصك تتحدد به مع قبولك كل أمر ووصف واسم وظهورك بكل نعت وحال ورسم وحكم؛ وظهور سلطنتك في كل معلوم وعلم حادث أو قديم، موجود أو معدوم، قابل للظهور بالوجود في بعض مراتبه أو كلها أو غير قابل، فمتى عدت كذلك، كنت الخفي الجلي، والمتسفل العليّ، والحادث الأزلي، والطالب الحفي، والعزيز الغني.

وحينئذٍ تكون على الصورة الإلٰهية المقدسة الغيبية؛ عَبدَ الله في دائرة عرصة

الكون حسب السيادة الظاهرة، ومحتجباً بربك بعد استخلافه الذاتي وراء سبحات العزّة عرصة الغيب المطلق المجهول الوصف والعين حيث لا حيث ولا سبحات محرقة باهرة.

وتكون أيضاً سيداً للكونين وقبلةً لأهل القبلتين والقبلتين[1]، يُشرّف بك كل شرف وكمال، ويهابك كل صاحب جلال وجمال؛ ويكمل بك كل مقام وحال، وتحصل وتثبت ما شئت حصوله لشيء كان من كان وما كان، فيحصل ويثبت وتزيل ما شئت عمن شئت، فيزول ويذهب ويتوجه كل من في الوجود إليك في طلب ما تريده بموجب حكم النسبة الرابطة والانفعال الفقري لا عن علم، ويتوسل بك في كل حاجة وملمة إليك دون خبرة من التوسل ولا فهم وتعطي وتنعم على كل شيء بكل شيء دون مَنٍّ ولا صرم عن علم وشهود إحاطي، تفصيلاً تارة، وإجمالاً وحساً وقتاً، وروحاً ومثالاً ذاتاً وفعلاً وحالاً في وقتيّ كشفك وحجابيتك وقهرك ورحمانيتك.

يعرض عنك المحجوب حال طلبه إياك، ويقصدك بالتوجه وقت توجّهه إلى سواك، حيران عندك وهو كالخبير عند نفسه، تقرر غلطه فيما شئت وفيك أيضاً في وقت قولاً أو حالاً أو فعلاً فانصباغك بحكم المراتب والأحوال التي لا تناسبه ولا يعرفها، فيظن أنه قد ازداد معرفة بما غلطته فيه، وبك بصيرة تعترف له أحياناً عندما ينفعل لنسبة ما من نسب كمالك بأنك كما اعتقد فلا يشك أنه قد أحاط بك معرفة واتخذك ذخيرة؛ وأنه قد أحبك عن علم يقيني وبرهان رباني؛ سيما وقد أخبرته وقررتُ حكمه فيك وأمضيته، ولو برقت للمسكين بارقة من سناء أوج حالك مع ربك ومرتبتك في نفسه وراء حضرات قدسه طاش عقله ودهش لُبّه، بل ذهب كله وسقط في يديه ولم ينتفع بشيء مما في دائرة وجوده، وعجز عن أن يؤمن بك فيتألّهك ويشكرك، أو يعرض عنك فيكفر بك ويكفّرك، تستعمله سلطنتك ولا يدري كيف، وينكر ما يزعم أنه يعرفه ويحبه، ولا يعلم لِمَ ولا لأيّ حال وأيّ وصف ينطبع في مرآة وجوده لامعة من بوارق أنوارك إنعاماً منك عليه بشفاعة المرتبة والنسب المجهول القديم وقد قبلها برابطة رقيقتك المتصلة به التي هي سبب حياته، فيغدو شاطحاً بها عليك، مستبعداً من استعدادك قبول ذلك أو بعضه من الحق بواسطته لكماله، في زعمه، ونقصك.

---

(1) كذا بالأصل.

ويستحقر بالنّزر عن عطاياك له عظيم ما تحوي عليه خزائن ملكك ويد قدرتك، لفرط بُعدك عنه في عليا مجدك مع غاية قربك.

يستكثر في حقك اليسير من قليل ما خوّلته ورشحت به من نوالك ومنحته، تبكي له وقتاً شفقة عليه باطناً، وهو يسخر منك ويستهزيء بك ظاهراً، تسعى في نجاح مقاصده ومحابّه فيما بينك وبين ربك ويتخذك عدوّاً ولا يشعر، وتسوق إليه حتفه في وقت من حيث لا يحتسب أو تحول بينه وبين مراده؛ فلا يدري وقد يشكر، يؤمن بك وهماً ويودّك، ويكفر بك عيناً ووجوداً فيبغضك ويسبّك، فأنت واجب عنده من حيث الحكاية والوهم، ومستحيل من حيث المشاهدة والحكم، ينازعك بك لك، وهو يزعم أنه قد انتصر عليك، وينصر نفسه بك من حيث كينونته في دائرتك؛ فيظن أنه قد جاء بالنصر إليك، وأنه قد أعان ونصر وتفضّل وجاد وما قصر، وأنت في كل هذا ثابت مكين وخازن أمين، قد تدرّعت بدرع السّتر والتقوى، وتسربلت بسربال الأدب والحياء، متحققاً بربك، متنزّهاً عن التقيد بوصفه أو وصفك، راسخ القدم في مقام التمكين، متبّع ربّه في شؤونه بالتنوّع والتلوين؛ لا طلب ولا قصد ولا أخذ ولا ردّ ولا غيبة ولا حضور ولا حزن ولا سرور، تبكي على المحجوب مرة وتضحك أخرى، وتتنزه عن الأمرين، بل عن كل متقابلين بحكم منزلتك الكبرى.

وتستحضر أيضاً قوله ﷺ: **«ليس شخص أصبر على أذى من الله»**[1]، فتراك مظهر هذا الشخص العلي السليم، كما أنه ليس شخص أتم لذة منك لما تشهده في حضرة ربك من عز سلطان مقامك الكريم.

فهذا أيها الإنسان أحكام كمالات ربك جلوتها لك في مرآة لُبك فلا تغلط في نفسك فتضيف إليك ما ليس لك ولا لأبناء جنسك، فالمتشبّع بما لا يملك، كلابس ثوبي زور ﴿وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ۝٤١﴾ [الحجّ: الآية 41].

ولنعدّد الآن من علامات هذا الإنسان الحقيقي ما به يُعرف زور المزوّرين، وتمويه المحيّرين، وصدق الظافرين.

---

(1) «لا أحد أصبر على أذى يسمعه من الله عزّ وجلّ إنه يشرك به ويجعل له الولد ثم هو يعافيهم ويرزقهم»، رواه مسلم في صحيحه، باب لا أحد أصبر . . . ، حديث رقم (2804) [4/ 2160] ورواه الطبراني في الأوسط، حديث رقم (3470) [4/ 7].

فنقول: من علاماته معرفته قدر كل موجود يدركه حق الإدراك عند الله، فيوفيه حقه ويعامله بما لو تجلّى الحق بذاته ظاهراً على العموم للكافة، لعامله بعين تلك المعاملة وأنزله تلك المنزلة التي أنزله فيها هذا الكامل، وأن يصيب فيما يحكم به، وأن لا يضيف إلى نفسه شيئاً ابتداءً؛ فإن أضاف الحق إليه أمراً ما، أضافه إلى نفسه بالوجه الذي قد أضافه ربه إليه، لا متأخراً متنزهاً ولا مبادراً معتدياً، ويتصرف بما يمكّنه التصرف فيه بيد الاستخلاف والأدب، لا بيد الملك والاستحقاق، وأن يكون مجموع الهمّ عليه سبحانه، لا بتعمّل فارغ البال معرضاً عن السّوى من حيث إنه غير لا للنزاهة والتجمل، ساكناً تحت مجاري الأقدار والأحكام الإلٰهية، لا بصفة التجمل، تاركاً كل مطلب معيّنٍ لا للتوكل، مُوَطِّناً نفسه على الرضاء بما يبدو له من الغيب أو يرد عليه من غير تشجّع وتجلّد يقتضيان التصدي للمقاومة أو عدم الاكتراث دون اضطراب وتزلزل، هذا مع عدم التعشق والوثوق بكل محصول مؤمّل. وترك التحكم بالتحسين والتقبيح في جميع ما أُدرك ويدرك، وخلع من ملابس الأحوال، وبذل كل ذلك من غير حذر معنويّ مانع من كمال الإحساس لكل ما دقّ من المعلومات اللائحة له وجلّ.

ومما يلزمه أيضاً إحاطة علمه بجميع الحضرات الأصلية والأسماء الذاتية الكلية بحيث يعرف أصل كل مأخذ؛ كلّ أخذٌ عن الله بواسطة ظاهرة أو باطنة، ويعرف صورة استناده إلى ذلك الأصل وما حصل له وما بقي عليه، فإن ارتقى بعد التحقق بالكمال في درجات الأكملية وجاوز مقام الكمال من حيث تعيّنه، حجبه الحق بذاته عن خلقه وقام عنه بسائر وظائفه ولوازمه، وانضاف إلى الحق سبحانه ما كان من قبل ينضاف إلى من شأنه ما ذكر من العلم والعمل وغيرهما من الأوصاف والآثار، ويستقر هو في غيب الذات لا يدرك له أثر ولا يعرف له عين ولا خبر، يدرك تجلي ربّه في مرآتيته، فيظن أن قد رأى، ويشهد الآثار تصدر ظاهراً من حيث الصورة التي كانت تضاف إليه من قبل، فيظن أنها هو، فيحسب أن قد درى، وأنى لمن احتجب في الغيب بالعين أن يدركه كون؟

ومن العلامات المشار إليها: أنك تعلم الشيء وكأنك ما علمته، وتسمع به وكأنك ما سمعته، وتكونه وكأنك لست هو، وتراه وكأنك ما رأيته، كما قال الترجمان:

كثر العيان عليّ حتى أنه ... صار اليقين من العيان توهما

وقال الترجمان الآخر في المعنى، وإن لم يتحقق بما ذكر:

أنكرتهم نفسي وما ذلك الإ نكار إلاّ لشدّة العرفانِ

تملك الشيء وكأنك محتاج إلى تحصيله، وتحكم عليه يد قدرتك وكأنك طالب له فقير إليه. ومما يوجب ذلك سر جمعيتك ووحدته وعدم ثبات ما ينطبع في مرآتك من حيث أن الأشياء طائفة حول حقيقتك التي هي مركز دائرتها، فحقيقتك كمرآة كُريّة مستديرة على رقٍ محيطٍ منشور دائر مستدير؛ مشتمل على سائر النقوش، ونسبة الأشياء إليها نسبة نقط محيط الدائرة إلى النقطة التي منها انتشت، فكل منها تحاذيك نفساً واحداً.

ويمر عنك في النفس الثاني من زمان المحاذاة والمسامتة، فما يلحق نقطة نسبة أو حقيقة ما من حقائق الكون أن يقف في مقام المسامتة والمحاذاة منك ومن مرتبتك إلاّ وقد تلتها نقطة أخرى بحال غير الأولى، وهكذا على الدوام، ولولا أن كل شيء فيه كل شيء مع سريانك بالذات في الصور والعوالم والمراتب جميعها وحيطتك واستشرافك أيضاً كما ذكر من قبل لم تتمكن من بيان أمر جزئي ولا من الثبات مع صورة مخصوصة أو الارتباط بشيء معيّن، ولكن مركزيتك ثبتتك ومرتبتك لشمول حكمها مكّنتك، فمتى شئت أقمت، ومتى أحببت ظعنت:

كل شيء أنت فيه حسن لا يبالي حُسن ما لبسا

نعم! ولا ما صنعا.

واعلم أن في المركزية الموصوفة بالثبات والفلكية الموصوفة بالجمع والإحاطة والدوران أسراراً يجب التنبيه عليها، وإن كانت مما لا يذاع، ولكن حقّت الكلمة ووجب القول ولا تبديل.

فنقول: لظاهر الإنسان الثبات النسبي، ولباطنه التنوع. ولظاهر الحق التنوع، ولباطنه الثبات. فالباطن الحق عين ظاهر الإنسان الكامل، والظاهر الحق عين باطن الإنسان، وقد يتحول الحق ظاهراً في الصور يوم القيامة وباطناً هنا، بحسب الظنون والتصورات الاعتقادية والتجليات المظهرية إن كنت من أهلها هذا مع العلم المحقق أن حقيقته الغيبية لا تتبدّل ولا تتحوّل؛ والمحكوم به على كونيّة الإنسان الكامل جمعاً وإجمالاً محكوم به على العالم بأسره تعديداً وتفصيلاً، كما أن المحكوم به على حقيقته محكوم به على الحضرة الإلٰهية، فافهم ما ذكرت لك تعرف سر الثبات والحركة حيث ذكرا، وتعرف من أي وجه أنت نقطة، وبأي اعتبارٍ أنت عرض محيط دائم الدوران، والله الهادي.

ومن علاماته تمكّنه من الاجتماع بمن شاء من الخلق الأحياء منهم والأموات متى عيّنه الحق له ويكون ذلك على ضربين: **الواحد**: أنه ينظر مستقر من يريد الاجتماع به من العوالم، فيتلبّس بالصورة التي له في ذلك المقام والعالم، فإن له في كل موطن ومقام صورة يناسب الموطن والمقام، ثم يجتمع به، فإذا انتهى حكم قصده من ذلك الاجتماع نزل على الرقيقة الرابطة بين تلك الصورة وبين صورته الجامعة إلى صورته.

والضرب **الآخر** الأعلى هو: أنه متى أراد الاجتماع بأحدٍ ولو كان في الأموات، نظر إلى المقام الذي قبض فيه وإلى مستقره من البرازخ، فأنشأ من باطنه صورة روحانية مثالية وأسراها إلى الرقيقة النسبية المثبتة للمناسبة الرابطة بينه وبين ذلك المقام أو المحل، واستدعى المطلوب حضوره فينزل إليه طوعاً إن كان عارفاً بكماله وله السراح من حبوس البرازخ ويأتيه في صورة روحانية مثالية يقتضيها حاله، وإن كان من محابيس البرازخ نزل قهراً بصفة المستدعي وقهره، وإن كان الأمر واقعاً بين كاملين: فالشأن بحسب الأقوى منهما حالاً وأكملهما، وبحسب التأدب المرعي بينهما أيضاً، ولكامل الوقت من حيث سلطنته الحاضرة الدولة، فإنه صاحب المنصب والمتمكّن مطلقاً في الحالة الذاهبة، ومن هذا المقام قيل لنبينا ﷺ: ﴿وَسْئَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ﴾ [الزخرف: الآية 45] فإنه لو لم يتمكّن من الاجتماع بمن أُمر بالسؤال عنه ما أُمر ولا يتأوّل، فإن الأمر على ظاهره أي والله وعن رؤية ويقين أخبرت، فاذكر.

ثم نرجع ونقول: والغالب وقوعاً في مر المحابيس رعاية الأدب مع الحابس والاجتماع به في حبسه تنزلاً لا عجزاً فإن من هذا شأنه لا يخلو منه محل ولا مقام، ولا يعتاص عليه أمر لتحققه بالحق الذي له الخلق والأمر، اللهم إلا لموجب خفي يحتاج ذكره إلى مزيد بسط، ومن لم يكن كما ذكر فليس بكامل بل ولا تائب ظاهر بجميع أحوال الصورة وذي الصورة، وكلّ بحاله أدرى، والله يعلم السر وأخفى.

خاتمة
تتضمن وصية ومناجاة بلسان من ألسنة الكمال

اعلم أن الذي يذكر في هذا الفصل مما يشبه الوصية، ليس المراد منه أن الإنسان المذكور شأنه لسماعه له يعمل عليه، إذ قد تعدّى الأطوار والأوامر والنواهي

والنصائح والتعملات، وإنما أقصد به التعريف بحاله ليكون ذلك من جملة العلامات، وليُعلم المؤهّل للكمال ما حصل له وما بقي عليه، فلا يغلط في نفسه ويبذل المجهود حتى يذهب أو ينال المقصود.

وإذا تقرر هذا فنقول: على الإنسان أن يراقب الخواطر الأُول ويجتمع عليها وعلى كل ظاهر أول، وإن كان محدث الإتيان والبروز، فتلك أيها الإنسان مراقبتك ربك، التي متى لزمتها، لن يمر عليك وقت لا تكون فيه مراقباً له، وتعلم حالتئذٍ شؤون ربك فيك وفيما خرج عنك باعتبار مما يدركه من الكون بصرك وما يصل إليه فكرك وعقلك، وما يشهد سبحانه في مشاهدك، وما تطّلع عليه من الغيوب في كونك أو حيث كان بك أو بربك أو بصفة جمعك.

ومن هنا تعرف حقيقة خواطرك، حقّيتها وكونيّتها، وهذا مع عدم الوقوف بالباطن مع كل ما حصل لك وتعيّن كان ما كان، وبأي طريق حصل، ومن أي مرتبة حصل وقوف تعشق وتصميم، تصميماً يقضي باستصحاب الحكم على نسق واحد زمانين في زعمك، كما مر.

وقابل الجملة الوجودية والمرتبيّة علواً وسفلاً، حقاً وخلقاً بالاعتبارين: اعتبار المحجوبين والمحققين بجملتك، وحاذها بمعانيك ومغانيك محاذاة مثلك وزناً بوزنٍ وحرفاً بحرف، المتعين معرفته لك بالمتعين مفصلاً بمفصّل ومجملاً بمجملٍ والمبهم بمثله كلية وجزئية، ولتكن هذه المسامتة بوجه جامع بين كل ما عُدد من الأقسام وذُكر وبُيِّن، وبَين ما أشير إليه،. ومن جملة الأمر الإحاطة والإطلاق عن حكم الحصر والتناهي، وسامت حضرة الهوية الإلٰهية الذاتية الغيبيّة المجهولة النعت والوصف من حيث إطلاقها عن حصر النعوت والأسماء بحقيقتك التي شأنها المماثلة للهوية في كل أحكامها وسائر نعوتها وكل ما ينضاف إليها أو ينتفي عنها مع فنائك عنك وملاحظة عدمية مرآتيتك فناء يحكم عليك به مرتبة الكمال لا أنك تقصده وتتوخاه فإن ذلك لا يصح ولا يصلح لمن شأنه ما مر.

وفي مقابلة المطلق المجهول الغير المتعين نكتة تعرف بها، وهو: أن يكون مسامتتك ومقابلتك لها بالضمن من حيث مقابلتك للحضرة الذاتية، فتحصل المقابلة للمجهول المطلق لا على التعيين مع السلامة من الغلط والتحريف من الوسط المحاذي كل جزء من أجزاء المحيط بذاته فقط، فلما لم يكن شيء خارج عن دائرة الحضرة الذاتية وصرت نقطتها، حاذيت كل شيء بذاتك وحكمت عليه بما يستدعيه

مرتبته وحاله من صفاتك، وسلمت من كل انحراف، ولم يفتك شيء من الشروط الواجبة الرعاية على الكُمَّل دون تعمّل، كنت صاحب الحال المذكور والمقام المنبه عليه أو مؤهلاً له، سالكاً إليه.

فتدبّر ما سمعت واعرف نسبة حالك من هذا الحال والمقام المذكورين وصاحبهما واثبت تحت حكم الوقت والحال.

واعتبر حكم ما ذكر وعموم سريانه في الأسماء والمواطن والحضرات والمقامات والمنازل والمنازلات والأصول الإلية والأشخاص العليّة.

وتأمل ما الذي قُصّ حديثه عليك، وبأي لسان قُصّ، وأي حديث هو، وأي مُحدّثُه.

وانظر ما يلوح لك من وراء هذه الستارات وما يحوي عليه هذه الإشارات، ترى العجب العجاب وتعرف ما الذي حيّر أولى الألباب، وهذا القدر كاف لمن شرب فطاب، وعلم الحكمة وفصل الخطاب.

* * *

ولنختم الكتاب بالمناجاة المشار إليها، فنقول:

اللهم إنّ المحامد وغيرها من صفات الكمال، ونعوت الجلال والجمال، كلها راجعة إليك، وألسنة حقائق العالمين ما بين طوع السعيدة المقبلة نحوك وكره الشقية المعرضة في زعمها عنك ناطقة بالثناء عليك، ذكرتها في نفسك، فظهرت قائمة بذكرك، أمرتها بنفس إشعارها بما تريده منها، فأذعنت خاضعة لأمرك، وقهرتها بحيطتي علمك وقدرتك، فانقادت لحكمك، وأريت ما شئت منها ترتّب حكمك عليها بحسب ما يستدعيه منك استعدادها، فاعترفت بعدلك، وغمرتها بالرحمة والإحسان الذاتيتين لا تعرف لهما موجباً من جهتهما، فعجزت عن نشر برك وفضلك، وعاينت قصورها عن القيام بحق حمدك وشكرك، فكمال إفصاحها عن واجب ثنائك إعجام وتمام إعرابها عن كنه سرك إبهام، ومنتهى علمها بك الحيرة الكبرى في كل مشهد ومقام، وذلك لاستيلاء العجز والنقص عليها، وضعف قوتي إبصارها وبصائرها عن دق حجاب العزة والصون الذي بين يديها، فمن أصاب في فعل أو قول فأنت الذي وفّقته وسددته، ومن أخطأ طرق مراضيك فأنت الذي حرمته وطردته، إن رغب أحد فيك أو فيما لديك: فبما ألهمت وزيّنت، وإن وافقك من بعض الوجوه في علمك بنفسك وبالأشياء فبما أوضحت له وبيّنت. سبحانك

سبحانك نفرّ منك إليك، ونعوذ بك منك، ونعوّل في كل حال عليك، فلا تجعلنا من المجيبين لكل صائت، وكن لنا عوضاً عن كل فائت، وتولّى كل أمر تضيفه إلينا بنفسك، ولا تحجبنا في كل ما تقيمنا فيه عن حضرات قدسك وحلاوة شهودك وأُنسك، آمنين عن كل ما لا يرضيك. آمين.

تمّ الكتاب والحمد لربّ الأرباب وليّ الفضل والجود،

الظاهر بالوجود،

وهو حسبنا ونعم الوكيل

مصباح الأنس
بين المعقول والمشهود
في شرح
مفتاح غيب الجمع والوجود

للمولى
شمس الدين محمد بن حمزة الفناري

المتوفى سنة 834 هجرية

بسم الله الرحمن الرحيم

هو

سبحانك اللهم وبحمدك، حمداً يرتضيه ذاتك الذي لا يحوم حول عزّه الأحمى ذكر ولا عبارة، ويقتضيه كنه حقائق كمالاتك الصفاتية التي لا تبلغ شأو شمة منها من حيث لك فكر ولا إشارة، لاتحادها بها من تلك الحيثية وحدة قدسية مُنزهة عن اعتباريّ الصفة والموصوف، بل ذاتية لا يلاحظ العارف فيها غير المعروف، لكن لاشتمال معقوليتها على نسبة رابطة وحكمة ضابطة عرضت على وحدانيتها الحقيقية كثرة نسبية طالبة مظاهر تعينها على مراتب تبيّنها، كما تطلب القوابل ما لا يلائم كلاً من الظهور، ليحصل عند تعيّن الطلبين نور على نور، وتتحقق المجازاة الكبرى التي تترتب عليها ثمرات النشأتين الأولى والأخرى.

فالحمد بالألسنة الخمسة لهذه الحقائق، إلٰهية فاعلة كانت، أو كونية قابلة على ما بينهما من الرقائق، مع أنه حمدٌ جامع لأنواعه وآلاته من حيث تعاكسه حقاً وخلقاً بأربع اعتباراته في خمس حضراته، ولا ريب في ذوق التحقيق: أن محامد الكل إليك راجعة، معرضة كانت في زعمها أو طائعة؛ يكون متحداً بك في ذاتك لا متوزّعاً، ولا يتصّور إلاّ منك أو ممن بك وأنت به بين القربين جامعاً، بل وقد ترقّى فوق القربين إلى نقطة جامعة بين قرآنية المحاذاة بمعناه، وبين فرقانية المضاهاة لسيده ومولاه، وذا لمن تعيّن له الأزلية من النون الأولى، ﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ﴾ [الجُمُعَة: الآية 4].

وصلِّ على من جعلته عنوان عنايتك العظمى وخُلّتك الكبرى، وآتيته إنيّة جمعية أسمائك الأولى، صاحب أمانة حقيقة الخلافة، ومَن مِن منّه وبإمداده يمكن وصول النقطة المشار إليها بالوراثة، محمد المحمود سرّه وعلنه وعينه وعلمه؛ الخليفة على كل الخليقة من حيث ذاته وحاله ومرتبته وحكمه، وعلى آله الطينية والدينية وورثته الحالية والمقامية والعلمية والعملية، صلاةً تجازي بها عنّا إحسانه،

وتكافىء بها ما خصنا وعمّنا إرساله بالرحمتين من رحيمه ورحمانه.

وبعد: فإن التّنفر عن تشذّب آراء علماء الرسوم بتوفّر تذبذب أهواء أبناء العلوم إلى حدّ لا يرجى تطابق طرائقهم ولا التوافق بين سوابقهم ولواحقهم في كشف حقائق العقيدة وحلّ مزالق الشريعة العتيدة؛ لما بعثني على إمعان النظر في حقيقة مذاهب توحيد الذات والصفات، وإنعام الفكر في مشارب أهل التحقيق والثقات، الذين شعارهم العضّ بالنواميس والشرعيات، ودثارهم تهذيب النفوس وتتميم مكارم الأخلاق، ومعرفة أسرار الآيات، وجذبة الحق الحقيق بالقبول، وسر أسرار الفروع والأصول، لأن خلاصة ذوقهم حمل الكتاب والسنّة على حقيقته دون مجازه مدى طوقهم، والتوفيق بين آبيات العقول وآيات المنقول، وجمعها في دائرة إمكان المعقول.

فحين ساعدني التوفيق الإلٰهي لاطمئنان القلب على طريق ذلك الفريق، قلت للقلب: هذا نصيبك، فدع ما يريبك إلى ما لا يريبك.

ولما وجهت تلقاء مدين ركب الخاطر ظهرت بركاته في الباطن والظاهر، ومن جملتها أن يسّرني الله لتكرار النظر وترداد الفكر في حقائق مفتاح غيب الجمع والوجود، الذي صنّفه شيخنا الكامل المُكمِّل، سلطان الكونين، برزخ الحضرتين، مرآة الطرفين، مجلى الشرفين، صدر الملة والحق والحقيقة أبو المعالي محمد بن إسحاق بن محمد بن علي بن يوسف القونوي قدس الله سره راضياً عنه به منه، رضاءً يبوئه على خلق مولاه، من حيث الحاصل له في أولاه وأخراه.

وهـذا دعـاء مـنـه فـيـه لـه بـه   فـفـي ذوقـه كـل لـكـل حـبـيـبـه

أردت بسط كلامه، لا على ما هو حق مقامه، بل على ما هو طوق ذوقي في فهمه وإفهامه، مستدلاً في ذلك البسط بما أفاده في قواعد سائر تصانيفه من الضبط، كما قيل:

ولـولا الـلـطـف والإحـسـان مـنـه   لـمـا طـاب الـحـديـث ولا الـكـلامُ
وكـل لـطـيـفـة وظـريـف مـعـنـى   حـبـيـبـي فـيـه والـلّـه الإمـامُ

وبما أفاده شيخه الذي شهد له بأنه خاتم الولاية المحمدية، أو أولاده الإلٰهيون كالأذواق السعيدية الفرغانية والمؤيدية رضي الله عنهم وأرضاهم بهم ومنهم وإليهم.

واجتهدت في تأسيس تلك القواعد الكشفية حيث الإمكان بما يوافق عقل المحجوبين بالنظر والبرهان، تأسياً بذلك بما سلكه نفسه في كثير من المواضع، مع

كونه محيطاً بكل المشاهد والمجامع، فإن وافق ما قصده فذاك من فيض بركاته، وإلاّ فمن قصور القلب وتوجهه وسوء حركاته، وقد قيل بالفارسية:

هر چندبه نزد تو نيرزم حبه أي   در كوى أميد ميزنم دبدبه أي
مستان شراب عشق تو بسيارند   شايد كه بما نيز رسد مشربه أي

وسميته: «**مصباح الأنس بين المعقول المشهود، في شرح: مفتاح غيب الجمع والوجود**».

فإن لم يكن تأسيساً وتهذيباً بالنسبة إلى الكاملين في حقيقته، فلا بد من أن يكون تأنيساً وترغيباً للمحجوبين إلى محبته وطريقته، ولعلّي أُعَدّ بذلك عند الحق سبحانه ممن تمتع بشريف شفاعته ونجا من أليم لثيم النفس بكريم كرامته، إنه تعالى هو المفضال المحسان وعليه التوكل في كل شأن وآن.

ثم هذا الكتاب مرتَّب على فاتحة وتمهيد جملي، فيه سابقة وفصلان وخاتمة، وعلى بابٍ لبيان الترتيب الوجودي، وفيه فصول عزيزة الفحوى، وأصول غزيرة الجدوى، وعلى خاتمة جامعة لما سبق من المقاصد لبيان ما هو أقصى مقاصد خير قاصد.

أما **الفاتحة**: ففي مقدمات الشروع، المفيدة للشوق الجملي والضبط الأصلي في المشروع.

وأما **التمهيد الجملي**: ففي ذكر ما به صح ارتباط العالم بالحق والحق بالعالم، مع أنه بذاته ووحدته الذاتية غني عن العالمين، **وسابقته في** أمهات أصول تلك الصحة**وفصله الأول في** تصحيح الإضافات التي بين الذات والصفات. **وفصله الثاني في** تصحيح النسبة التي بينه سبحانه باعتبار أقسام أسماء الصفات وبين تكوين أعيان المكوّنات. **وخاتمته في** بيان متعلقات طلبنا بالإجمال، وبأي اعتبار لا يتناهى مراتب الاستكمال؟

وأما **الباب**: ففي تعيين كليات جهات الارتباطات بينه سبحانه وبين المكونات، وغيرها من العلويات والسفليات.

وأما **خاتمة الكتاب** الجامعة لمقاصد الباب: ففي بيان خواص الإنسان الكامل، لأنه مع أخريته الشهودية، أول الأوائل في التوجّه الإلٰهي الشامل.

الفاتحة

في مقدمات الشروع، وفيها فصول

الفصل الأول
في تقسيم العلوم الشرعية الإلهية إلى الأمهات الأصلية والفروع الكلية

روي عن النبي ﷺ: **«العلم علمان: علم الأبدان وعلم الأديان»**(1).

فعلم الأبدان كالطب ندب إليه النبي بالتصريح والتقديم هنا، والتلويح والتعظيم في قوله ﷺ حكاية عن الله تعالى: **«أنا الله وأنا الرحمٰن، خلقت الرحم وشققت لها اسماً من اسمي فمن وصلها وصلته، ومن قطعها قطعته»**(2). وعن أبي هريرة: قال الله لها: **«من وصلك وصلته، ومن قطعك قطعته»**(3).

قال الشيخ قدس سره في شرحه: **الرحم**: اسم لحقيقة الطبيعة، وهي حقيقة جامعة بين الكيفيات الأربع، بمعنى أنها عين كل واحدة وليس كل واحدة من كل وجه عينها، بل من بعض الوجوه.

ووصلها: بمعرفة مكانتها وتفخيم قدرها، إذ لولا المزاج المتحصّل من أركانها لم يظهر تعيّن الروح الإنساني ولا أمكنه الجمع بين العلم بالكليات والجزئيات الذي به توسّل إلى التحقق بالمرتبة البرزخية المحيطة بأحكام الوجوب والإمكان والظهور بصورة الحضرة والعالم تماماً.

وأما قطعها: فبازدرائها وبخس حقها، فإن من بخس حقها فقد بخس حق الله تعالى وجهل ما أودع فيها من خواص الأسماء، ولولا علوّ مكانتها لم يخبرها الحق بآخر الحديث.

---

(1) أورده العجلوني في كشف الخفاء، حديث رقم (1765) [2/ 89].

(2) رواه الحاكم في المستدرك على الصحيحين، كتاب البر والصلة، حديث رقم (7269) [4/ 174] ورواه الترمذي في سننه، باب ما جاء في قطيعة الرحم، حديث رقم (1907) [4/ 315] ورواه غيرهما.

(3) رواه البخاري في صحيحه، باب من وصل وصله الله، حديث رقم (5642) [5/ 2232] ورواه ابن أبي عاصم في السنة، حديث رقم (536) [1/ 236].

ومن جملة ازدرائها: مذمة متأخري الحكماء لها ووصفها بالكدورة والظلمة وطلب الخلاص منها، فلو علموا أن كل كمال يحصل للإنسان بعد مفارقة النشأة الطبيعية فهو من نتائج مصاحبة الروح للمزاج الطبيعي وثمراته، فحقيقة ما يتوقف مشاهدة الحق سبحانه عليها على ما تتأتى لعموم السعداء، رؤية الحق الموعود بها في الشريعة، كيف يجوز أن تزدرى؟ هذا كلامه.

وأقول: قد عُلم من توقف تعيّن الروح الإنساني على تحصيل المزاج الطبيعي وظهور كمالاته عليه، جهة تقديمه في الحديث على علم الأديان.

فإن قلت: فقد صح عن النبي ﷺ أنه قال: «**خلق الأرواح قبل الأجساد بألفي عام**»(1)، وصرح الشيخ قدس سره أيضاً في كتبه سيّما في باب النكاحات أن وجود الأرواح مقدم على تعين عالم المثال المتقدم على وجود الأجسام البسيطة؛ فضلاً عن الأبدان المركبة، فما التوفيق بين القولين؟

قلت: التقدم للأرواح العالية الكلية، حتى لو كان المُدَبّر للأشباح من الأرواح الكلية قد يكون عالماً بنشأته السابقة على نشأة البدن، كنشأة «أَلَسْتُ» وغيرها كما سيجيء والتوقف للأرواح الجزئية موافقاً لما ثبت في الحكمة؛ ولكون الأرواح العالية المسماة بالعقول واسطة في تعيّن النفوس الكلية ثم في تعين النفوس الجزئية حسب تعين الأمزجة الطبيعية؛ عبّر عن كل تقدم بألف عام تنبيهاً على قوة التفاوت بين المراتب الثلاث والله أعلم.

وفي الحث على وصل رحم الطبيعة معرفة سرّ المنهي عن إلقاء النفس في التهلكة. وقد روي عنه ﷺ أنه قال: «**نفسك مطيتك، فارفق بها**»(2). وسرّ مغضوبية من أهلك نفسه أو قتل مؤمناً متعمداً، وسرّ اشتراط الأربع في شهادة الزنا لا في القصاص لأن العدل صفة حكم الحق مطلقاً، والله غالب على أمره، فرجّح جانب رعايته ما أمكن، وإنما حكم برجم المحصن لاشتمال إطلاق تصرف التأثير لا عن أمرٍ على ادعاء الألوهية، فأهلك بتفرق الأحجار عليه في مقابلة هتك حرمته تفاصيل أحكام أسماء إحصانها، واكتفى في البكر بالجلد بعدد تلك الأسماء لشفاعة حكم الأولية الذاتية الأحدية، كذا ذكره الشيخ قدس سرّه.

---

(1) أورده العجلوني في كشف الخفاء، ضمن حديث رقم (315) [1/ 2ـ 123].

(2) هذا الأثر لم أجده بلفظه فيما لدي من مصادر ومراجع.

وفي أن الكمال الأخروي ليس إلا من ثمرات هذه النشأة، موافقاً لقوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ۝٣٩﴾ [النجم: الآية 39] معرفة أن حكم الثلاث المستثناة في حديث: «**إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا عن ثلاث**»(1) الحديث، وما يلائمه كحديث الخثعمية وغيره لكونها من ثمرات النشأة الدنياوية.

أما **علم الأديان** فقسمان: علم الظاهر وعلم الباطن، كل منهما مع تشعبهما من القرآن والحديث، كأن علومهما نهران ينصبان في حوض كوثر يتفرق منه جداول علوم الكسب من جانب، وعلوم الوهب التي عبّر عن مظاهرها في الجنة بالأنهار الأربعة من جانب آخر، كما أخبر ﷺ: «**إن للقرآن ظهراً وبطناً وحدّاً ومطّلعاً**»(2)، وفي رواية: «**ولبطنه بطناً إلى سبعة أبطن**»، وفي رواية: «**إلى سبعين بطناً**» ذكره الشيخ قدس سره في «الفكوك».

وقال في تفسير الفاتحة: **الظهر** هو الجلي، والنص المنتهي إلى أقصى مراتب البيان والظهور، ونظير الصورة المحسوسة. **والبطن** هو الخفي، نظير الأرواح القدسية المحجوبة عن أكثر المدارك. **والحد** هو المميز بين الظاهر والباطن به يرتقي من الظاهر إليه، وهو البرزخ الجامع بذاته، **والفاصل** أيضاً بين الباطن والمطلع، ونظيره عالم المثال الجامع بين الغيب المحقق والشهادة. **والمطلع** ما يفيدك الاستشراف على الحقيقة التي إليها يستند ما ظهر وما بطن وما جمعهما وميّز بينهما، فيريك ما وراء ذلك كله، وهو أول منزل للغيب الإلٰهي وباب حضرة الأسماء والحقائق المجردة الغيبية، ومنه يستشرف المكاشف على سر الكلام الأحدي الغيبي، فيعلم أن الظهور والبطون والحد والمطلع منصات لهذا التجلي الكلامي ومنازل لتعينات أحكام الاسم المتكلم من حيث امتيازه عن المسمى.

---

(1) روى نحوه الترمذي في سننه، باب في الوقت، حديث رقم (1376) [3/ 660] وابن حبان في صحيحه، ذكر البيان بأن عموم هذه اللفظة. . ، حديث رقم (3016) [7/ 286] ونص الحديث: عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، وعلم ينتفع به، وولد صالح يدعو له».

(2) لم أجده بلفظه، ورواه البيهقي في شعب الإيمان بلفظ: «عن معقل بن يسار عن النبي ﷺ قال: «إن القرآن شافع مشفع ما حل مصدق وإن لكل آية منه نوراً يوم القيامة ظهراً وبطناً إلا إني أعطيت فاتحة الكتاب وخواتيم البقرة من تحت العرش وأعطيت المفصل نافلة». (ذكر المفصل، حديث رقم (2486) [2/ 487]).

ثم قال: وللكلام رتبة خامسة من حيث إنه ليس بشيء زائد على ذات المتكلم، يعرف من سر النَّفس الرحماني. هذا كلامه.

وأقول: والله أعلم، كان ظهرهما ما يفهم منهما بالعرف اللغوي مما يتعلق بالأعمال القالبية، كالإقرار بالإيمان. وبطنهما مقصودهما الأصلي مما يتعلق بالمعاملات القلبية. والمطلع ما بعدهما مما يتعلق بالأسرار السرّية والحقائق الجمعية إلى حد التّعين الأول، وأما من حيث التجلي الأحدي المخصوص بالكُمّل المحمديين، فهو ما يسميه الشيخ ما بعد المطلع.

وأما في تفسير سبعة أبطن: فلما كانت المخاطبات الربانية والتنزلات الإلٰهية، ألسنة أحوال المخاطبين عنده من حيث إنهم معه، وألسنة أحواله عندهم ومعهم، وألسنة النسب والإضافات المتعينة في البين كما قال في تفسير الفاتحة كان تعيّن بطونها حسب تعين بطونهم، وذلك فيهم على ما في شرح القصيدة للفرغاني؛ مع مزيد بيان: إن للنفس من حيث قوتها العاملة في ضبط الأمور الدنيوية المذكورة كلياتها ثمانية في قوله تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ﴾ [آل عِمرَان: الآية 14]، بطناً أولاً ولسانه: ﴿يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الرُّوم: الآية 7] وطلب صاحبه: ﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ﴿٢٠٠﴾﴾ [البَقَرَة: الآية 200].

ومن حيث عبورها إلى طلب الأمور الأخروية من جهة قوتها العاقلة المنورة بنور الشر بطناً ثانياً ولسانه: ﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ حَسَنَةً﴾ [البَقَرَة: الآية 201] وهو لعوام أهل الإسلام والإيمان وأول مراتب الإحسان الذي فسّره الشيخ قدس سره في «الفكوك» بفعل ما ينبغي بما ينبغي كما ينبغي وحكم بدخول جميع الوصايا والنصائح في أحكامه.

وللروح من حيث تعيّنه في عالم الأرواح واللوح المحفوظ بطن ثالث وهو منفتح لخواصهم، ولسان مرتبته جواب حارثة حين سأله النبي ﷺ: **«يا حارثة، كيف أصبحت؟** قال: أصبحت مؤمناً حقاً، فقال: إن لكل حق حقيقة، فما حقيقة إيمانك؟ قال: عزفت نفسي عن الدنيا فتساوى عندي ذهبها وحجرها ومدرها، ثم قال: وكأني أنظر إلى عرش الرحمٰن بارزاً» الحديث. إلى أن قال ﷺ وآله: **«عرفت فالزم»**[(1)]، فهذا مرتبة: أن تعبد الله كأنك تراه. وقد قال الشيخ قدس سره في

(1) روى نحوه الطبراني في الكبير برقم (3367) [3/ 266] وروى نحوه ابن أبي شيبة في المصنف. . .، حديث رقم (30425) [6/ 170] وروى نحوه غيرهما.

«الفكوك»: إنها أواسط مراتب الإحسان، لأن آخرها ما سيجيء أعني المشاهدة من دون كأنَّ ولسانها: لست أعبد ربّاً لم أره[1]، وجُعلت قرّة عيني في الصلاة[2]، وكنت سمعه وبصره[3].

وللسر الإلٰهي، وهو الوجود المضاف إلى الحقيقة الإنسانية من حيث ظهوره العيني في مراتب الكون روحاً ومثالاً وحساً؛ بطن رابع ولسانه ما مر من نحو: **«كنت سمعه وبصره»**، وهو أول مراتب الولاية وآخر مراتب الإحسان.

ومن حيث بطونه الاستعدادي في قلب الإنسان القابل لتجليه، بطن خامس ولسانه: **«وسعني قلب عبدي المؤمن»**[4] الحديث، وهو أوسط مراتب الولاية.

ومن حيث جمعه الرحماني بين الظهور والبطون في دائرة صفات الألوهية التي هي المفاتيح الثانية للبرزخية الثانية، بطن سادس وهو لأهل النهايات وهم الكُمَّل والأفراد.

ومن حيث حضرة أحدية جمع الجمع للكل متوحدة العين، بطن سابع، ولا ينفتح شمّة منه إلا لصاحب الإرث المحمدي، فإنه له خاصة.

قال الشيخ قدس سره في تفسير الفاتحة: بين مرتبة: **«كنت سمعه وبصره»**[5]، ومرتبة الكمال المختص بصاحب أحدية الجمع مراتب، **منها**: مرتبة النبوة، ثم الرسالة، ثم الخلافة أعني الرسالة المقرونة بالسيف المختصة بأولي العزم كل من الثلاث بالنسبة إلى أمة مخصوصة، ثم العامة من الثلاث، ثم الكمال المتضمن للاستخلاف الأتم من الخليفة الكامل لربه سبحانه، فما ظنك بدرجات الأكملية التي وراء الكمال؟ تم كلامه.

وأما رواية سبعين بطناً: فناظرة والله أعلم نظر استكثار إلى اشتمال كل بطن على مراتب ومظاهر لا تحصى، أو نظر استكثار مطلقاً تتعارفه العرب إلى درجات الأكملية.

---

(1) هذا الأثر لم أجده بلفظه فيما لدي من مصادر ومراجع.

(2) رواه الطبراني في الصغير، حديث رقم (741) [2/ 39] وفي الكبير برقم (1012) [20/ 420].

(3) رواه البخاري في صحيحه، باب التواضع، حديث رقم (6137) [5/ 2384] ورواه ابن حبان في صحيحه، ذكر الإخبار عما يجب على المرء من الثقة بالله. . .، حديث رقم (347) [2/ 58] ورواه غيرهما.

(4) هذا الحديث سبق تخريجه.

(5) هذا الحديث سبق تخريجه.

فعلوم الظاهر إن تعلقت بالعقائد، فعلم الكلام والعلم الإلٰهي، وإن تعلقت بالأفعال، فباعتبار ضبطها تحت قواعد استنباط أحكامها من الكتاب والسنّة بقواعده، أو الإجماع، أو القياس، علم أصول الفقه. وباعتبار بذل الجهد، في معرفة كل فعل فعل منها على تفصيل يضيق عنه نطاق الموضع، علم الفقه والمذهب والفتوى. والمتوسل به إلى تحصيل هذه المقاصد سنداً ومتناً، علم ظاهر التفسير والحديث.

وعلوم الباطن إنما تتحقق بعد إحكام أحكام الظاهر، لكن على طريقة السلف الصالح التي سيشار إليها، وهي بَعْدُ أَنَّ حقيقة أكثرها وهبيّة تتلقّى من الكُمَّل لا كسبية كما سيتضح إن تعلقت بتعمير الباطن بالمعاملات القلبية بتخليته عن المهلكات وتحليته بالمنجيات، فعلم التصوف والسلوك.

وإن تعلّقت بكيفية ارتباط الحق بالخلق وجهة انتشاء الكثرة من الوحدة الحقيقية مع تباينهما؛ وذلك بإضافاتها ومراتبها، فعلم الحقائق والمكاشفة والمشاهدة ويسمّيه الشيخ الكبير: العلم بالله، كما يسمي ما قبله: منازل الآخرة.

فهذه أمهات العلوم التي يتعلق بها الشرع الإلٰهي أو يندب إليها، وباقيها فروعها التفصيلية، والمراد بالأمهات ما يبتنى عليها علوم أخر هي المرادة بالفروع، ويتصور على وجوه ثلاثة:

الأول: أن يكون أحكام الثاني نتائج انضمام قواعد الأول، كبرى إلى الصغرى سهلة الحصول، تفرع الفقه عن الأصول، والمجسطي[1] عن الهندسة.

الثاني: أن يكون الثاني جزء الأول أفرز استقلالاً للاهتمام به، إفراز الفرائض من الفقه، والكحالة من الطب، وعلم إحصاء الأسماء من علمنا هذا.

الثالث: أن يكون موضوع الثاني أخص كموضوع الطبيعي وهو الجسم من حيث يتغير عن موضوع الإلٰهي، وهو الموجود من حيث هو موجود على رأي وأعلى الكل: العلم الأخير الإلٰهي الذي نحن بصدده بالوجوه المذكورة، فإن أصوله هي المفيدة للمعرفة بالحقائق التفصيلية الإلٰهية والكونية حتى بحقائق مراد الله ورسوله في القرآن والحديث ولأن الأحكام والأحوال المبحوث عنها في سائر العلوم

(1) المَجَسْطِي: بفتح الميم والجيم: اسم لعلم الهيئة، وبه سمي الكتاب الذي وضعه بطليموس الحكيم، وعُرِّب في زمن المأمون. (تاج العروس للزبيدي)، والمِجِسْطِي بكسر الميم والجيم وتخفيف الباء: كلمة يونانية معناها: الترتيب. (كشف الظنون لحاجي خليفة).

بعض أحكام الأسماء الإلٰهية، إذ لا مخرج عنها في الوجود، ولأن موضوعه أعم الموضوعات.

ثم إنه أشرف الكل لوجوه عديدة، **منها**: علوّ مرتبة موضوعه على الكل وهو الحق تعالى، ومبادؤه وهي أسمائه الأول، ووثاقة برهانه وهو الكشف الصريح والذوق الصحيح مع مساعدة العقل النظري في الكل إذ لا تناقض في حجته وإن حجب عن دركها التصور البشري. **ومنها**: حيطة متعلقة، إذ لا حقيقة إلا وهي محاطة به ﴿أَلَآ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَيۡءٖ مُّحِيطُۢ ﴿٥٤﴾﴾ [فُصِّلَت: الآية 54] علماً ووجوداً، قدرةً وإرادةً، ظاهراً وباطناً.

الفصل الثاني
في سبب اختلاف الأمم والتنبيه على سرّ الطريق الأمَم

قال الشيخ قدس سره في الرسالة المفصحة عن منتهى الأفكار: العلوم تنقسم بنحو من القسمة إلى ما يستقل الإنسان بإدراكه بالقوى البدنية فيما يلائمها، أو بعقله من حيث نظره كالعلم بوجود الحق والمعاني البسيطة.

فأقول: **أما الأول**: فإذ لولا انتهاء المبدئية إلى الواجب الحق لدار الإيجاد أو صار متسلسلاً، والدور فيه لزوم وجود الشيء قبل وجوده وفيه التناقض والتسلسل فيه لزوم عدم السلسلة المترتبة إلى غير النهاية حين فرض وجودها لأن تلك السلسلة تلزم إن عدم أي فردٍ منها يوجب عدم ما بعده، فعدم أول مبدأ السلسلة يوجب عدمها، وهذا برهان غريب ذكره المحقق الطوسي هنا. أما أن إمكان مجموع السلسلة يقتضي مبدأً خارجاً من الممكنات، وإلا يلزم دخوله وخروجه: ففيه شيء. وأما المعاني البسيطة، فلأن هاهنا موجوداً، فإن كان مركباً: فكل مركب فيه البسيط، وكل متعدد فيه الواحد.

فإن قلت: الموجود ما صدق عليه المعاني لا هي أي لا نفس المعاني لاشتراكها ولأن الحقائق لو وجدت لم يجر بينها الحمل لاقتضاء وحدة الوجود.

قلت: أما وجودها الذهني: فظاهر، وأما الخارجي: فلأن أمره منحصر في الماهية والتعين، لكن التعين نسبة لا تحقق لها، وإلا لتحققت التعينات اللامتناهية. وكل تعين صفة لما هو له، فلا يكون عينه، مع أنه عارض لا يتحقق بدون

معروض. ثم محل التعينات واحد في الأفراد، ومورد التعين في نفسه غير معين، والمطلق واحد. ثم الحقائق أوصاف الوجود الجامع لها في مشرب الذوق، ولذا جرى الحمل بينها، إذ في العكس لزوم توقف الموصوف على تحقق الصفة سيما المخصوصة.

ثم قال الشيخ قدس سره: وإلى ما لا يستقل الإنسان مطلقاً بإدراكه، كذات الحق تعالي وحقائق أسمائه وصفاته وكيفية إضافاتها المتنوعة، فإن مقسامها[1] مهيب وكذا كيفية إيجاده وتعلق قدرته بالمعلومات. فمن محالات العقول معرفة الخواص والآثار الناتجة عن امتزاجات القوى الطبيعية، ومن ممازجات القوى الفلكية والتوجهات الملكية مع النفوس البشرية والقوى السفلية، وأيضاً تعقل صفات الحق في عرصة الفكر الإنساني من حيث الإطلاق الحقيقي متعذر، لأن الإنسان لا يدرك إلا متعيناً في مقامه النظري بحسب قوته الفكرية، وليس هو سبحانه وأسماؤه في نفسه كهي في تصور المتصورين بأفكارهم، وهكذا شأن الإنسان في معرفة الحقائق في مقام تجردها مطلقاً.

ومن جملة الأمور التي لا يستقل العقل بإدراكه: سر ترتيب طبقات العالم وخواصه؛ وسبب انحصار كل جنس ونوع وصنف في عدد واختصاصها بأوقات وبقاع وأحوال مخصوصة؛ وامتياز كل بعد الاشتراك في أمور، وكذا معرفة العلّة الغائية في إيجاد مجموع العالم أو بعض من أجناسه أو أنواعه؛ وبالنسبة إلى كل قَطَن[2] وشريعة وعالم ومرتبة.

فلما رأى المستبصرون من أهل الله ذلك ووجدوا علوم الناس ظنوناً وتخيلات لا اتفاق لهم فيها ما خلا أكثر المسائل الرياضية الهندسية وغايتها معرفة المقادير لم ترض نفوسهم إلا أن تكلفوا بمعرفة أشرف المعلومات، لجلالة قدرها ودوام ثمرتها؛ بعد مفارقة الأجسام طلباً للاتصال بجناب العلام ومضاهاة نشأته الأعلى في معرفة حقائق الأشياء، بل مقتضى حال خلاصة خاصة الخاصة؛ المؤهلين للظفر بذلك، جمع الهم بالكلية على الحق على نحو ما يعلم نفسه وتفريغ المحل عن

---

(1) وفي نسخة [مقامها] بدل [مقسامها].
(2) القُطُون: الإقامة بالمكان، قطن بالمكان قطوناً: أقام به وتوطّن فهو قاطن. والقطن: الموضع. (لسان العرب).

طلب ما سواه، وإن كان مثمراً سعادة ما؛ أو منتهياً بصاحبه إلى كمال نسبي، فمتى قدر لهم معرفة شيء غير الحق، وإن كان يفيض منه سبحانه دون تعمل منهم؛ فإنما موجبه سعة دائرة كمال استعدادهم الغير المجعول، لا أنه مقصودهم أو متعلق هممهم كغيرهم من الناس.

ثم نقول: فلما شاء الحق تكميل مرتبة العلم وتكميل بعض عباده بالعلم المختص بالقسم الثاني على نحو تعينه في علم الحق، اصطفى من خلقه في كل عصر ومن كل جيل نقاوة سموا أنبياء وأولياء، وأيدهم بروح منه وأطلعهم على ما شاء من حقائق صفاته وأسرار أحكام وجوب وجوده. ثم أمرهم أن ينبّهوا جميع الناس على هذا الطراز وما يتضمنه هذا القسم ويدعوا إلى ربهم ويعرّفوا بالطريق الموصل بالحكمة والموعظة الحسنة. ثم أيدهم بالمعجزات والنصرة التي تتضمنها أحكام نفوسهم الماضية وسيوفهم الباترة، فامتثلوا وأعربوا عن بعض ما شاهدوا؛ لكن بلسان التشويق والإيماء، الجامع بين الكتم والإفشاء وفاءً لحقوق الحكمة، فاختلف استعداد المخاطبين في تلقّي ما أتت به الرسل ثم الكُمَّل من الأولياء، **فمن** الناس من قبل مطلقاً عرف أو لم يعرف وهم كافة أهل الإسلام، **ومنهم** من أنكر مطلقاً؛ وهم أهل الكفر، ويقرب منهم أهل الطغيان، وإن كانوا من وجه مستيقنين، **ومنهم** من آمن ببعض وكفر ببعض، **ومنهم** المتوقف الحائر بين الإقدام للمعجزات والإحجام لعجزه عن التوفيق بين عقله القاصر وشرعه فهذه أربع طوائف.

ثم إن الطائفة الأولى أقسام:

قسم وقف مع الظاهر ولم يتعدّ ولم يتأوّل وعزل عقله مطلقاً ولم يتشوق لأن يعرف، وهم الظاهرية المقتصرون على صورة العبارات.

وقسم آمن بما ورد مطلقاً، فما ساعده نظره إدراكه، وإلا فآمن به على مراد الله والكُمَّل من سفرائه دون الجمود على الظاهر بل أثبت صفات الكمال؛ منزهاً ربه عما لا يليق بجلاله، لكن على نحو ما يعلم سبحانه نفسه، لا من حيث ما يتصوره أمثاله، بل قال: رب أمرٍ يكون بالنسبة إلى إدراك صفة كمال يليق بجلاله، ويكون بالنسبة إلى علمه به وبتلك الصفة نقصاً وبالعكس، وهذا حال السلف الصالح السالمين من آفتي التجسيم والتشبيه وزيغ التأويل ومزج الاعتقاد بشوائب ظنون الأقيسة.

وقسم قبل ما أمكنه إدراكه بنظره ونفى المفهوم الظاهر، وكان ضرره لخطأ المتأوّل فيه وعدم استناده إلى أصل محقق، أكثر من نفع إصابته، وهذا هو حال

المتكلمين، فإنهم ما وقفوا مع ما يقتضيه الإيمان المحقق ولا أدركوا جليّة الأمر بمعرفة المراد ولا انحازوا إلى طائفة من أهل النظر الصرف والميزان، وإن كان أهل النظر أيضاً عاجزين عن الوصول إلى شأو الحق.

وأما الطبقة العلياء: وهم أرباب الهمم السامية، الطالبة معرفة حقائق الأشياء على نحو تعينها في علم الله تعالى، فهم في بداية أمرهم شاركوا السلف الصالح في الإيمان بما ورد على مراد الله ورسوله والكُمَّل، ووكلوا علم ما لم يدركوا جلية الأمر فيه إلى الله وإلى العارفين بمراده، غير أنهم كانت لهم نفوس شريفة وهمم عالية أنفت من التقليد، بل طلبت اللحوق بالأنبياء، وإن تحصّل ما حصلته بتلك الطريقة، سيما ولم تخبر أن هذا محجور عليه، فنظرت وأدركت عجز أهل هذه الأقسام فتعدت مراتبهم وانتهت إلى مقام النظر الفكري وأدركت عجزهم أيضاً على ما سيأتي.

الفصل الثالث
في تبيين منتهى الأفكار وتعيين ما يسلكه أهل الاستبصار

معرفة حقائق الأشياء على ما هي عليه في علم الله تعالى بالأدلة النظرية متعذرة لوجوه مستنبطة من كلام الشيخ قدس سره.

الأول: أن الأحكام النظرية تابعة للمدارك، وهي لتوجهات المدركين؛ وهي للمقاصد، وهي للعقائد والعوائد، وهي للتجليات الأسمائية المتعينة حسب استعدادات القوابل، فإن التجليات في ينبوع الوحدة وحدانية النعت هيولانية الوصف، لا تعدد لها ومن ذاتها، بل تختلف باختلاف القوابل في قابليتها بحكم مراتبها ومواطنها وأوقاتها وأحوالها وأمزجتها وصفاتها، وبحسب أحكام أحوال وسائط وجودها، مثاله: تعدد أبصار الواحد المتعلق بعشر مبصرات مثلاً؛ يختلف حسب اختلافها قرباً وبُعداً، لطافةً وكثافة، وتلوناً وشفيفاً فثبت أن الأحكام النظرية تابعة لاستعداد الناظر وتختلف باختلافه؛ لا لما عليه نفس الأمر لتطابقه. ومنه يعلم أيضاً سبب اختلاف أهل النظر.

الثاني: اختلاف الآراء المتناقضة مع عدم قدرة أحدها على إبطال دليل الآخر؛ دليل أن لا تعويل على نظره أيضاً، مع أن أحدها باطل قطعاً، فحصل الاحتمال في كل دليل.

الثالث: الناظر كثيراً ما يعوّل على نظره برهة مديدة ثم يطلع هو أو من بعده على خلله فيرجع، فهذا الاحتمال يتحقق في كل نظر كان سبب التعويل أو سبب الرجوع، فلا اتكال على شيء منها.

الرابع: أن كل ذي رأي نظري إنما نظر فيه بقوته الفكرية الجزئية؛ وسنقرّر أن الشيء لا يدرك إلا ما يناسبه، فلا يدرك فكره إلا جزئياً مثله، والحقائق في الحضرة العلمية كليات فلا يدركها الفكر نحو تعينها فيها.

الخامس: إنا نرى من يعتقد شيئاً ولا يمكنه أن يقيم عليه برهاناً ثم لا يرعوي عنه، ولو فرضنا تشكيك مشككين فيه بحيث لا يقدر على دفعه؛ فحاله كحال أهل الأذواق في أن الحاصل لهم بطريق التلقي لا يقبل الشك والتردد، وإذا لم يتبع دليل المشكك في مثله واعتقد خلافه، قام الاحتمال في الكل.

السادس: أن حقائق الأشياء في الحضرة العلمية بسيطة فلا يدركها على نحو تعينها فيها إلا من حيث أحديتها؛ وذلك متعذر، إذ لا نعلم شيئاً إلا من حيث اتصاف أعياننا بالوجود وقيام الحياة والعلم بنا، وارتفاع الموانع الحائلة بيننا وبين ما نروم إدراكه، فهذا أقل ما يتوقف معرفتنا عليه، وهذه جمعية كثيرة، فالبسيط لا يدركه إلا بسيط، فلا نعلم من الحقائق إلا صفاتها من حيث هي صفات لا من حيث حقائقها لما مر وقد اعترف به الرئيس ابن سينا. وصفاتها متعددة ومتفاوتة قرباً وبعداً، ولذلك أيضاً تفاوت علوم الناس، فالعلم بالحقائق متعذّر إلا من الوجه الخاص بارتفاع حكم النسب والقيود الكونية من العارف حال تحققه بمقام: «**كنت سمعه وبصره**»، ومن أحكام هذا السر أسرار أُخر غامضة، منها: حكم تجلي الحق الساري في حقائق الممكنات؛ وإليه يشير قول الشيخ الكبير رضي الله عنه:

ولست أدرك من شيء حقيقته   وكيف أدركه وأنتم فيه؟

السابع: وأقول: إنه يؤيد الوجه السادس ما اعترف به أهل الميزان بأسرهم: أن البسائط لا تحدّ، والرسم لا يُعرّف كنه الحقيقة؛ ومعرفة المركب فرع معرفة بسائطه، إذ كل مركب ينحلّ إليها في الوجودين الذهني والخارجي بحسب التركيب، وإذ لا موقوف عليه، فلا موقوف، فلا علم بالحقائق أصلاً.

الثامن: أن أقرب الحقائق إلى الإنسان نفسه؛ ولا يدرك كُنهها، فكيف بغيرها؟

التاسع: أن أعرف الحقائق الجوهرية عندهم حيث عيّنوها للتمثيل بالحقيقة

الحقيقة الإنسانية التي عرّفوها بالحيوان الناطق، والحيوان بأنه جسم نام حساس متحرك بالإرادة، والجسم بأنه جوهر قابل للأبعاد الثلاثة المتقاطعة على قوائم، وفيها شك من وجوه:

الأول: في جنسية الجوهر للجسم.

الثاني: أن قبول الأبعاد المذكورة بالفعل لا يتحقق في الكُرة وبالقوة يصدق على الهيولى فقط.

الثالث: أن النمو في سن الشيخوخة معدوم، لأن الذبول ينافيه.

الرابع: أن الحساس والمتحرك بالإرادة ليسا فصليّ الحيوان، إذ الفصل القريب لا يتعدد، وهم معترفون به، فلا يُعلم فصله.

الخامس: أن الناطق بمعنى مدرك الكليات فيكون صفة للروح المباين للحيوان، فكيف يحمل على الحيوان؟

السادس: كيف تركبت الماهية الحقيقية من المتباينين وهما الروح المجرد والجسم والتشبث بحديث العشق والتدبير بينهما من تعشق الحديث وسوء التدبير، إذ مثلهما من الإضافة لا يفيد المضافين أحدية حقيقية كالأبوة والملك.

السابع: أن تحقق الحيوان الجنس، والناطق الفصل في الخارج، لم يحمل أحدهما على الآخر، إذ الموجودان الخارجيان لا حمل بينهما، وإن لم يتحقق لا الحيوان ولا الناطق كيف يتحقق الإنسان؟ ويكونان من المعقولات الثانية، ولم يقل به أحد منهم وكيف ذا؟ وأنهما عبارتان عن الجسم والروح المخصوصين.

الثامن: قالوا: حقيقة الشيء ما به يتحقق ذلك الشيء، فإن أريد ما نتصوره، كان تصور الشيء سبباً لوجوده، وإن أريد ما نصدّقه فالتصديق بعد التحقق وسببه قبله، وإن أريد ما نحققه، فيتحقق الحقيقة الواحدة خارجاً في كل فرد وتمتنع الشراكة الخارجية، وقد صرح بها الأرموي والخنجي، بدون التعدد والتوزع، ولم يقل بهما أحد، فكيف الأمر هذا؟

وقد قال الشيخ قدس سره: لما اتضح لأهل البصائر أن لتحصيل المعرفة الصحيحة طريقين: طريق البرهان بالنظر، وطريق العيان بالكشف، وحال المرتبة النظرية قد استبان أنها لا تصفو عن خلل، وعلى تسليمه لا يتم، فتعين الطريق الآخر وهو التوجه إلى الله بالتعرية الكاملة والالتجاء التام وتفريغ القلب بالكلية عن جميع التعلقات الكونية والعلوم والقوانين، ولما تعذّر استقلال الإنسان بذلك في

أول الأمر، وجب عليه اتباع من سبقه بالاطلاع ممن خاض لجة الوصول وفاز بنيل المأمول كالرسل، ومن كملت وراثته منهم علماً وحالاً ومقاماً عساه سبحانه يجود بنور كاشف يظهر الأشياء كما هي، كما فعل ذلك بهم وبأتباعهم.

ثم **أقول**: التعرية الكاملة تفصيلها ما ذكره الشيخ قدس سره في شرح قوله ﷺ حين شكى بعض أصحابه الفقر والفاقة: **«دم على الطهارة يوسّع عليك الرزق»**، فقال: طهارة البدن من الأدناس والقاذورات، وطهارة الحواس من إطلاقها فيما لا يحتاج إليه من الإدراكات، وطهارة الأعضاء من إطلاقها في التصرفات الخارجة عن دائرة الاعتدالات المعلومة شرعاً أو عقلاً، وخصوصاً للسان طهارتان، الأولى: بالصمت عما لا يعني. الثانية: بمراعاة العدل فيما يعبّر عنه من الأمور، فلا يجور عليها بنقص بيانه أو وصف شيء بما ليس فيه، فإن ذلك ظلم من قبيل شهادة الزور. هذه هي الطهارات الظاهرة.

وأما الطهارات الباطنة:

فطهارة خياله من الاعتقادات الفاسدة والتخيلات الرديئة وجولانه في ميدان الآمال والأماني.

وطهارة ذهنه من الأفكار الرديئة والاستحضارات الغير الواقعة والغير المفيدة.

وطهارة عقله من التقييد بنتائج الأفكار فيما يختص بمعرفة الحق ويصاحب فيضه المنبسط على الممكنات من غرائب العلوم والأسرار.

وطهارة القلب من التقلّب التابع للتشعّب بسبب التعللات الموجبة لتشتت العزمات.

وطهارة النفس من أغراضها بل من عينها، لأنها خميرة الآمال والأماني وكثرة التشوقات.

وطهارة الروح من الحظوظ الشريفة المرجوّة من الحق كمعرفته والقرب منه، ومشاهدته وسائر أنواع النعيم الروحاني.

وطهارة الحقيقة الإنسانية عن عوز ما في الجمعية ومن تغيّر صورة ما يصل إليه من الحق عما كان عليه حال تعيّنه في علمه أزلاً من حيث إن ذلك العلم صفة للحق؛ لا من حيث علمه بعلم زيد الناقص، فإن ذلك من علم الحق أيضاً لكن من حيث إنه صفة لزيد.

وطهارة سرّه وهو حصة من مطلق التجلي الجمعي الذي إنما يستند إلى الحق

المطلق ويرتبط به من حيثية تلك الحصة هي باتصاله بالحق المطلق الجامع؛ وزوال الأحكام التقييدية التي عرضت بسبب المعية مع العين الثابتة التي هي المجلى القابل لذلك التجلي والمقيدة إياه.

وطهارة الإنسان الخاصة بعد تجاوزه ما ذكرنا، من طهارة بدنه وروحه وسره بمقدار تحققه بالحق واحتظائه بتجليه الذاتي لا حجاب بعده ولا مستقر للكُمَّل دونه؛ مع الحضور التام والمعية المنبسطة الذاتية على عالم الغيب والشهادة وما اشتملا عليه.

وقال قدس سره: فطهارة الأرواح والقلوب يوجب مزيد الرزق المعنوي، وقبول العطايا الإلٰهية على ما ينبغي، وطهارة الصورة يجب أن يستلزم مزيد الرزق الحسي لما عرف من تبعية عالم الصور للأرواح في الوجود والأحكام.

الفصل الرابع
في ذكر الموضوع والمباديء لعلم التحقيق مسائله المبرهن عليها ببرهان نظري أو كشفي بحسب التوفيق

العلوم تشترك في أن لكل منها موضوعاً إذ به تمايزها الذاتي. ومباديء لأن المباديء العلمية لا تكون فطرية وبينة بذاتها، فلا بد مما تتضح فيه ومسائل؛ لأنها أهداف سهام طلبه، فموضوع كل علم ما يبحث فيه عن حقيقته وهي كيفية تعينه في علم الله تعالى وعن أحواله الذاتية، أي الحقيقة التابعة لحقيقته التي تعينها؛ وتسمى المتبوعة ذاتاً، والتابعة ذاتياً، وعن عوارضها الذاتية، أي الحقائق اللاحقة بها، ولو بواسطة الأحوال والمراتب، ومعنى الذاتية في الموضوعين أن تكون تعيناتها مقتضى تلك الذات، فلا يتوقف ثبوتها إلا على شروط تمام الاستعداد، فلا بد أن يختص بها من تلك الحيثية، إذ لو ثبت لغيرها أيضاً لكانت حكم الحقيقة الشاملة لها كمشي الإنسان من حيث حيوانيته. ففيما ذكرنا تنبيه على خطأ أهل النظر من وجوه:

الأول: تخصيصهم المبحوث عنه بالأحوال قولاً بأن حقيقة موضوع كل علم لا بد أن يثبت في علم آخر، لأن الهليّة المركبة فرع البسيطة، فإثبات مسائل العلم موقوف على ثبوت حقيقة موضوعه، فلو استفيد من مسائله دار، وذلك لأنا لا نسلّم اختصاص المسائل بأحواله لا سيما في علم لا أعلى منه.

الثاني: تفسيرهم الذاتية بعدم الواسطة لا يصح، أما بعدم الواسطة في

التصديق، فلأن مثله فطري لا يكون من المطالب العلمية، وأما بعدم الواسطة في الثبوت، فلأن ثبوت الخواص المتعددة لحقيقة واحدة من حيث وحدتها محال لما سيجيء فلا بد من نسب يتوسط بينها وبين اللواحق، باعتبارها يتحقق الارتباط بينهما، فلا مندوحة عن الواسطة في الثبوت.

الثالث: ذكرهم اللاحق للجزء من أقسام المبحوث عنه، فإنه ربما يكون الخاصة الحقيقة الشاملة كما مر مثاله.

وأما مبادئه؛ فهي التي بها تتضح مسائله، وهي إما تصورات كحدود موضوع العلم أو الصناعة التي هي العلم الراسخ أو العلم العملي، بأي وجه يمكن تحديده لفظياً أو رسمياً أو حقيقياً، وكحدود فروعه، أي أحكامه وثمراته، وكحدود تفاصيله، أي أقسامه وجزئياته، وكحدود أجزائه أيضاً إن كان ذا أجزاء وكحدود أعراضه التي ثبت لها، وهي محمولات المسائل، فإن التصديق بها يتوقف على تصور أطرافه.

وإما تصديقات؛ هي المقدمات التي بها يعلم، لأنها يتوسط في التصديق كما في الثبوت كمباديء علمنا وهي أسماء الذات في طور الكشف للكُمَّل، أو التحقيق التفصيلي كما هي في نظر العارفين من الأبرار من خلف حجاب الآثار، فإنهم علموها من الآثار؛ لا بالعكس كما سنشير إلى جهته، فكونها مباديء بالنسبة إلى الكُمَّل ظاهر، لأن كشفهم بالتوابع تبع الكشف بالمتبوعات كما علم في أوائل تفسير الفاتحة وأما بالنسبة إلى العارفين: فبعد تحققهم بالعرفان، مثلاً إذا حققوا من كمال الصانع، فيظهر أنه عالم بالعالم من الوجه الأكمل الأتم، حصل لهم منه أنه عالم بالجزئيات على وجه جزئي، فهو ثمرة مطلق العلم في طور التحقيق أو صفته ومشموله، والحصول التام الكامل للأصل والموصوف، والشامل يستلزم حصول فروعه وصفته ومشموله، إذ لا نعني بالتمامية إلا إحاطة الوجود.

ثم التصديقات التي هي المقدمات المسماة مع الحدود أوضاعاً أي موضوعات منها يقينية، نحو كل كمال مخلوقٍ ففي خالقه موجود بل أتم لأن الإثبات فرع الثبوت، ولا ينتقض بالشمس، فإنها تفيد الحرارة في المقابل، مع أنها ليست بحارة، لأنه ممنوع، فإن طبيعة السماوات السبع وكواكبها عندنا عنصرية، وهذا أحد دلائله.

ومنها مسلمة إيمانا وعلى سبيل حسن الظن بالمخبر، نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء: الآية 40]، ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ۝١١٥﴾ [هود: الآية 115]، ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ۝٢٠﴾ [التوبة: الآية 20] مع أن العقل لا يحيل خلافه، لأنه تصرف المالك في محض ملكه، وتسمى أصولا موضوعة.

ومنها مسلمة في الوقت إلى أن يتبين في موضع آخر، وإن كان للسامع فيها تردد إلى أن يتضح له أمر ببرهان نظري أو فطري إلٰهي أي كشفي، قد تعلق الإرادة القديمة بظهوره على شيء كوقته، كما قال ﷺ وآله: «**إن لله تعالى في أيام دهركم نفحات ألا فتعرضوا لها**»(1)، فإن لصفة الدهر والشأن الإلٰهي المتجدد مدخلاً في تجدد الكائنات وتسمى مصادرات، لكونها تحكمات ذوقية يتعلق بوجدان الذوق، كما قيل: ليس من الواجب في صناعة وإن كان المرجع في أصولها وتفاريعها إلى مجرد العقل أن يكون الدخيل فيها كالناشيء عليها، فكيف إذا كانت مستندة إلى تحكمات وضعية واعتبارات إلفيّة؛ فلا على الدخيل فيها أن يقلد صاحبه في بعض فتاواه إن فاته الذوق هناك؛ إلى أن يتكامل له على مهل موجبات، وذلك الذوق.

وأما المسائل فهي المطالب المبرهن عليها ببرهان نظري أو فطري كشفي، **وهي قسمان**:

أحدهما: أن يكون أصولاً حاصرة لما يحتوي عليه ذلك العلم حصر الأجناس لأنواعها، كالقواعد الآتية في التمهيد الجملي.

وثانيهما: الفروع المندرجة تحتها، كالأنواع وأنواع الأنواع، فعند معرفة القسمين يتضح كيفية نسبة التفريع بينهما، أي طريق إخراج الفروع من القوة إلى الفعل عند جعل الأصول كبرى لصغرى سهلة الحصول.

إذا تقرر هذا فنقول: العلم الإلٰهي الشرعي المسمى علم الحقائق، هو العلم بالله الحق تعالى من حيث ارتباطه بالخلق وانتشاء العالم منه بحسب الطاقة البشرية، إذ منه ما يتعذر معرفته كما فيما فيه حيرة الكُمّل، فموضوعه الخصيص به وجود الحق سبحانه من حيث الارتباطين لا من حيث هو لأنه من تلك الحيثية غني عن العالمين لا تناوله إشارة عقلية أو وهمية، فلا عبارة عنه، فكيف يبحث عنه أو عن

---

(1) رواه الطبراني في الأوسط برقم (2856) [3/ 180] ورقم (6243) [6/ 221] ورواه في الكبير أيضاً.

أحواله وكذا عن كل حقيقة من حقائقه في الحقيقة؟

فإن قلت: ليس وجود الحق من حيث هو أو مطلقاً حتى عن قيد الإطلاق إشارة إليه وعبارة عنه؟

قلت: نعم! لكن المنفي الإشارة إلى حقيقته، وهذا سلب الغير عنه؛ كذا قيل. والتحقيق: أن المنفي الإشارة إليه ما دام مطلقاً ومعتبراً من حيث هو؛ والإشارة في الجملة ومن حيث تعينها الوصفي لا ينافيه، وقد عرف في أن المجهول المطلق يمتنع الحكم عليه، وفي أن المعدوم المطلق أعني ذهناً وخارجاً قسيم للآخرين.

ومبادئه التي يتضح بها الارتباطان بأحد الوجهين السالفين أمهات الحقائق وأصولها اللازمة لوجود الحق وتسمى أسماء الذات وسيفسّر بأنها الأسماء العامة الحكم القابلة للتعلقات المتقابلة والصفات المتباينة، كالحياة من حيث هي، والعلم من حيث هو، وكذا الإرادة والقدرة والنورية وكالوحدة من حيث إنها عين الواحد، لا من حيث إنها نعت الواحد، وذلك لأن الحقائق الكلية للأسماء في كمال إطلاقها عين الذات، وهو المراد بقول الشيخ قدس سره في مواضع لا تحصى: إنها من حيث انتسابها إليه عين الذات، إذ لو كانت متغايرة لتكثرت وتباينت أو تناسبت، وقد اعتبرت في الذات الأحدية الكاملة من كل وجه؛ فلا يكون كما اعتبرت هذا خلف.

فإن قلت: لا شك في تعددها من حيث امتيازها النسبي عن الذات، ولا شك أن لكل من المتمايزات نسبة إليه، وهلم جراً فلا خلاص من التعدد.

قلت: هذا خلط الاعتبارين، فإن امتيازها النسبي من حيث نسبتها إلى المتعلقات واتحادها مع الذات من حيث إن كلاً منها أول نسبة مطلقة للذات الواحدة من كل وجه، وكم بينهما!.

والتحقيق: أن كل متميز ومتعين بأي نوع كان من أنواع التعين لا بد أن يشتمل على شيء معروض لتعينه ويكون من حيث هو غير متعين بذلك التعين، إذ كل متعدد فيه الواحد، وكل مركب فيه البسيط، فجميع أنواع التعينات معروضها ما لا تعين فيه أصلاً، وذلك هو المطلوب. ومنه يعلم وحدة الحق تعالى في ذاته وأسمائه الأُوَل بكل اعتبار. ويعلم أيضاً اشتمال كل متعين على الواحد بالذات الذي هو أصله، كما قيل:

فـــفـــي كـــل شـــيء لـــه آيـــة تـــدلّ عـــلـــى أنـــه واحـــد[1]

والمحجوب عن هذه الحقيقة أصلاً ووصفاً يكثر برهان التوحيد مائة وألفاً كما فعله الرازي وغيره.

ويمكن أن يقال أيضاً: إن الوحدة آية الاستغناء كما أن الكثرة دليل الافتقار فهي كمال وكل كمال ففي مولاه أتم وكان الإثبات فرع الثبوت.

لا يقال: الإنسان أكمل المظاهر مع أنه أجمع للكثرات لأنّا نقول: أكمليته بجمعيته الأحدية، وإلا فالتفصيل في العالم الأكبر، أو نقول: لا كلام في أن الوحدة أشرف ولذا كانت الملائكة أشرف وإن لم تكونوا أكمل والشرف في مولاه أتم.

منها ثم أسماء الذات قسمان، **أحدهما**: ما تعين حكمه وأثره في العالم، فيعرف من خلف حجاب الأثر كما قلنا، وذلك للعارفين الأبرار، أو كشفاً وشهوداً، وهو وصف الكُمّل.

وثانيهما: ما لم يتعين له أثر وهو المشار إليه بقوله ﷺ في دعائه: **«أو استأثرت به في علم الغيب عندك»**[2]، وذلك لأن الشؤون الإلٰهية أكثر من أن يكون له نهاية، والتي تشمّ رائحة الوجود متناهية، وأي متناه يفرز من غير المتناهي؟ فالباقي أكثر. فنسبة ما تعين له أثر إلى ما لم يتعين نسبة المتناهي إلى غير المتناهي،

(1) أحد خمسة أبيات من البحر المتقارب (فعولن فعولن فعولن فعولن) للشاعر العباسي أبي العتاهية: إسماعيل بن القاسم بن سويد العيني المولد سنة 130هـ والمتوفى سنة 211هـ، والأبيات هي:

ألا إنـــنـــا كـــلـــنـــا بـــائِـــدُ ... وأيُّ بـــنـــي آدم خـــالِـــدُ
وبـــدؤُهُـــم كـــان مِـــن ربِّـــهـــم ... وكـــلٌّ إلـــى ربِّـــه عـــائِـــدُ
فـــيـــا عَـــجَـــباً كـــيـــفَ يُـــعـــصـــى الإلٰـــهُ ... أم كـــيـــف يـــجـــحَـــدُهُ الـــجـــاحِـــدُ
ولـــلّـــهِ فـــي كـــلِّ تـــحـــريـــكَـــةٍ ... عَـــلـــيـــنـــا وتَـــســـكـــيـــنَـــةٍ شـــاهِـــدُ
وفـــي كـــلِّ شـــيءٍ لـــه آيـــةٌ ... تـــدُلُّ عـــلـــى أنّـــهُ واحِـــدُ

(الموسوعة الشعرية، المجمع الثقافي، أبو ظبي).

(2) ونص الحديث كاملاً هو: عن القاسم بن عبد الرحمٰن عن أبيه قال: قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: قال رسول الله ﷺ: «ما أصاب مسلماً قط هم ولا حزن فقال: اللهم إني عبدك وابن أمتك ناصيتي في يدك ماض فيّ حكمك، عدل فيّ قضاؤك، أسألك بكل اسم هو لك سمّيت به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علّمته أحداً من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك، أن تجعل القرآن ربيع قلبي وجلاء حزني، وذهاب همّي، إلاّ أذهب الله همّه وأبدله مكان حزنه فرحاً، قالوا: يا رسول الله ألا نتعلّم هذه الكلمات؟ قال: بلى ينبغي لمن سمعهن أن يتعلمهن».

فلا نهاية لمراتب الأكملية كما قيل؛ ولا نهاية للمعلومات والمقدورات، فما دام معلوم أو مقدور فالشوق لا يسكن والنقص لا يزول.

ومنه يعلم قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ۝٨٥﴾ [الإسراء: الآية 85]

وإنما عبّرنا عن أسماء الذات بالأمهات، لما يتفرع منها أسماء الصفات وهي التي تشعر بنوع تكثر محسوس أو معقول كالوحدة من حيث إنها نعت الواحد ونسب ارتباطها بالذات. ثم أسماء الأفعال المشعرة بنوع الفعل على اختلاف صوره كالخلق والبسط والقبض واللطف والقهر وغيرها ونسب ارتباطها.

ومسائله ما يتضح بأسماء الذات وبما يليها من أسماء الصفات والأفعال ونسب البين من حقائق متعلقاتها ومراتبها ومواطنها وتفاصيل آثارها، تعلقاً وتخلقاً وتحققاً، وما يتعين بها من النعوت والأسماء الجزئية ومرجع جميعها إلى أمرين: أحدهما: معرفة الارتباطين، وثانيهما: معرفة ما يمكن معرفته وما يتعذّر.

فإن قلت: المباديء إذا لم يعرفها إلاّ الكُمّل المطلعون على الأسرار والعارفون من وراء أستار الآثار والمسائل موقوفة عليها، فكيف يعرفها غير الطائفتين؟

قلنا: ويأخذ كلاً منها مسلمة كما مرّ من العارف المتحقق بها، أي الذي صار مرآة لها بلا تكلف شعور، إلى أن يتبين له وجه الصواب، إما بالنظر إن تأتى للعارف المخبر واقتضى حكم حاله وذوقه ومقامه أو بتحقق السامع وجه الحق فيه بأمر يجده في نفسه من الحق، لا يفتقر فيه إلى سبب خارجي، كالأقيسة والمقدمات ونحوهما من الاستدلالات والتنبيهات.

فإن قلت: ولكل علم ميزان وقانون يميّز به صحيح ما يختص به من سقيمه، كالمنطق لعلوم الأنظار، والنحو لعبارة الكتب والأخبار والعروض لوزن الأشعار، والموسيقى للنغم الأصوات والأوتار، فهل لعلمنا هذا مثله من القوانين؟ وقد قيل: إنه لا يدخل تحت حكم الموازين!.

قلنا: ما هو أشرف العلوم من كل وجه كيف لا يكون له هذا الشرف؟ وما قيل فيه معناه كثرة موازينه وسعة دائرة قوانينه، لا لأنه لا ميزان له، فقد صح عند الكُمّل أن له بحسب كل مرتبة نوعاً مضبوطاً من العلم بتعيناتها وبالاستناد إلى علم اسم من الأسماء الإلٰهية قدراً مخصوصاً من تجلياته، وبالنسبة إلى كل فرد وموطن من

السماويات والأرضيات وحال من الحالات المتلوّنة ومقام من المقامات المتمكنة ووقت من الأوقات المتجددة وشخص من الأشخاص المتعددة قوانين مضبوطة الحصول محفوظة الأصول متمايزة الفصول، بها يحصل التميز بين أنواع الفتح، أي الظهور بالكمال العلمي وغيره، كالفتح القريب وهو الظهور بالكمالات الروحية والقلبية بعد العبور من المنازل النفسية وهو المشار إليه بقوله تعالى: ﴿نَصْرٌ مِّنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ﴾ [الصّف: الآية 13].

ثم الفتح المبين، وهو الظهور بمقام الولاية وتجليات أنوار الأسماء الإلٰهية المفنية لصفات الروح والقلب، المثبتة لكمالات السر، وهو المشار إليه بقوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝ لِّيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: الآيتان 1، 2] أي من الصفات النفسية والقلبية.

ثم الفتح المطلق، وهو تجلي الذات الأحدية والاستغراق في عين الجمع بفناء الرسوم الخلقية كلها، وهو المشار إليه بقوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ۝﴾ [النّصر: الآية 1] وبها أيضاً يتحقق الفرق بين الخواطر الأربعة، وهي ما يرد على القلب بلا تعمّل للعبد، وهي الإلقاءات، أعني الخطابات والواردات.

والإلقاء: إما صحيح أو فاسد لا ينبغي الوثوق به. والصحيح إما إلٰهي رباني وهو ما يتعلق بالعلوم والمعارف، أو ملكي روحاني وهو الباعث على الطاعة من مفروض أو مندوب، وبالجملة كل ما فيه صلاح ويسمى إلٰهاً ما.

والفاسد إما نفساني وهو ما فيه حظ النفس واستلذاذها ويسمى هاجساً أو شيطاني وهو ما يدعو إلى معصية الحق كما قال الله تعالى: ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَآءِ﴾ [البقَرَة: الآية 268] ويسمى وسواساً فمعيار الفرق ميزان الشرع، فما فيه قربة فهو من الأولين، وما فيه كراهة شرعية فهو من الآخرين.

أما المباحات: فإما أقرب إلى مخالفة النفس وهداها: فهي من الأولين، أو إلى موافقة النفس وهواها: فهي من الأخيرين.

قال الشيخ قدس سره في «النفحات»: الإلقاء الإلٰهي يعقب لذة عظيمة يستغرق جملة الإنسان ويغني أحياناً بعض أربابه عن الطعام والشراب مدة كثيرة، والإلقاء الروحاني لا يصحبه لذة لغير الإلقاء، فإن كانت فالعلم الحاصل عنه أو الأثر الباقي في المحل منه. وله طرفان، **أحدهما**: من خارج بطريق التمثل. **والآخر**:

كما قال: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾﴾ [الشُّعَرَاء: الآية 193] وفيه شدهةبخلاف التمثل، فإن صاحبه لا ينزعج منه ولا ينحرف له مزاجه، وإن تأثر لوروده فأثر يسير.

وأما التنزل القلبي: فيحرّف المزاج ويغيره ويجد صاحبه شدة.

والقدر الذي يحصل للشخص من إلقاء الجن لا يعول عليه ولا يجوز أن يقبله إلا كامل عارف بموازين التحقيق يميّز بين الصحيح والفاسد، وإن ورد مثل ذلك على مريد هو تحت تربية شيخ محقق كامل، فله أن يقبل ذلك الوارد ويضبطه ولا يعتمد عليه حتى يعرضه على الشيخ الكامل، فإن أقر ذلك وصححه، أخذه واعتمد عليه بقول الشيخ لا لنفس الإلقاء، وإن ردّه وأنكره رمى به وأعرض عنه، وعلامته أنه يعقب شدة وحرارة وقبضاً ونحو ذلك.

ومن الإلقاءات الملكية ما هو صحيح من حيث إنه ملكي، لكن يمتزج بحديث نفس سابق أو تأويل قد انغمر المحل به قبل الورود؛ أو قياس مستنبط من ذوق آخر احتج به السالك في هذا الإلقاء الملكي، وهذا أيضاً لا يعول عليه إلا بتقرير الشيخ.

ومن الإلقاءات ما ترد بواسطة صور متجسدة من معان أو مظاهر صفات أو أحوال إلٰهية أو كونية، فيخبر بأمور بحروف وأصوات وكلمات متنوعة ومعهودة أو غير معهودة، وهذا أيضاً لا يعتمد عليه إلا بتقرير من الشيخ الكامل، والنص إنما هو في الإلقاء الملكي في التنزل القلبي أو في التجلي الذاتي الخاص لا العام أو في إخبار الحق عن نفسه، أو عما شاء برفع الوسائط ومحو خواص جميع المواد من الصور والحروف والكلمات وسائر التمثيلات، والله المرشد. تم كلامه.

وبها أيضاً يتحقق الفرق بين التجليات الفعلية والوصفية والذاتية، يعرف من أقسام الفتوح؛ وبين **التجلي الأول** وهو تجلي ذاته لذاته في حضرة أحديته؛ **والتجلي الثاني** وهو ظهوره في أعيان الممكنات التي هي شؤون ذاته؛ **والتجلي الثالث الشهودي** الحاصل لدى الفتح؛ وهو المنقسم إلى الثلاثة، الأول بما قال الشيخ قدس سره في التفسير، وسننقل في أول الخاتمة: أن التجلي إما حال التفرقة، وهو تجلي حكم الصفة الغالبة وإن سرى إلى سائر الصفات وإما حال الجمع، فلا يخلو إما أن يتعين بحسب الاسم الظاهر أو الاسم الباطن أو الجمع بينهما، **فالأول** أفاد رؤية الحق في كل شيء، فظهر التوحيد في حسّه وخياله، فلم يعرض عن شيء من

الموجودات، **والثاني** أفاد معرفة أحدية الوجود، فظهر التوحيد في عقله وأعرض عن الوجودات الظاهرة، **والثالث** أفاد الفوز بالجمع بين الحُسْنيين، وهذه تجليات الأسماء.

ثم **التجلي الذاتي** بطهارة قلب المتجلى له عن العلائق بالكلية حتى عن التوجه إلى الحق باعتقاد خاص أو باسم مخصوص وأدناه قرب الفرائض، ثم الجمع بين القربين، ثم الفناء عنهما وعن الجمع بينهما وعن الفناء، وذلك مرتبة التمحض والتشكيك ومرتبة استخلاف الحق والاستهلاك فيه عيناً؛ والبقاء حكماً، وليس بعد هذه المرتبة مرمّى لرام. كذا في «التفسير».

وهذا موضع للبسط فيه مجال، بل استيفاء ما لا نهاية له من موازين الكمال والأكملية في مرتبة الكتب المتناهي محال، مع أن ضبطه في الجملة إلى علم السلوك أنسب، فرأينا أن إشارة ما إلى أمهات المقامات هنا إلى تشويق التحقيق أقرب.

تنبيه

ربما تقع الموافقة بين البيان النظري والبيان العياني الذوقي في العبارة، إما لكونها واضحة في المعنى المراد؛ أو لإحاطة المقام على ما يأخذ المحجوب المتوجه بفكره، والمعتنى به المتوجه بقلبه، وإن كان بين المأخوذين فرق، فما بالتوجه القلبي مأخوذ كشفاً دون تعمّل وبمحل طاهر لا شوب فيه، فيبقى الوارد على طهارته الأصلية، وما بالتوجه الفكري مأخوذ من خلف حجاب الفكر البشرية بتعمل وبمحل غير طاهر، فيكسي الوارد الشوب والشين.

فيميّز الكلمة الواحدة إلى كلمتين، لسعة العطاء الإلٰهي الذاتي أو الأسمائي وتحقيق حكم القبضتين كما قال تعالى: ﴿كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَۚ﴾ [الإسرَاء: الآية 20] وذلك هو سبب تشتت الآراء وتشعب الأهواء بحيث لا يكاد يتطابق عليها أهل زمان فضلاً عن أن يتصالح عليها نوع الإنسان وإليه أشير في قول أمير المؤمنين عليه السلام: «العلم نقطة كثرها جهل الجاهلين».

قال الشيخ: فمن رزق الطهارة حتى عن الإخلاص فقد منح الخلاص.

فأقول: وذلك بالإعراض عما لنفسه وروحه من الأغراض وعما حصل بقيود عينه الثابتة من الأعراض، ويتصور تحققه بما مر من أقسام الطهارة؛ ويسمى

إخلاص خاصة الخاصة وفسّر بالخلاص عن رؤية الإخلاص.

الفصل الخامس فيما أفاده الكُمَّل من ضبط كليات مهمات العلم والعمل، وفيه طرق

منها: ما اختاره الإمام أبو حامد الغزالي في القسم الثاني من كتاب «جواهر القرآن» وهو أربعون باباً؛ عشرة في العقائد، وعشرة في العبادات الظاهرة، وعشرة في الأعمال الباطنة المسماة بالمهلكات، وعشرة في الباطنة المسماة بالمنجيات.

ومنها: ما اختاره وهو أيضاً في آخر كتاب صنّفه يسمى بـ: «منهاج العابدين»، وهو مشتمل على سبق عقبات يحصل لمن قطعها تهذيب الباطن من المرديات.

ومنها: ما للشيخ رضي الله عنه في مواقع النجوم جعل فيه كل فضيلة نتيجة التوفيق المقسوم، قال: التوفيق تفعيل من الموافقة، وهو معنى تقوّم النفس عند كل فعل يمنعه من المخالفة للحد المشروع له فيه، فمطلوب الإنسان على الحقيقة كمال التوفيق وهو استصحابه له في جميع أحواله، وإذا كمل فهو المعبّر عنه بالعصمة؛ وذلك بعناية الله للعبد قبل كونه المشار إليه بقدم الصدق في قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [يونس: الآية 2] فهو قائد إلى كل فضيلة وباعث لطلب الاستقامة الهادي إلى سبيل السلامة، فمن دعا لك في جميع الأحوال ما ترك لك شيئاً، من الخير والكمال.

وللتوفيق بداية ووسط وغاية: فبدايته الإسلام، يعني الانقياد الكلي المستجمع لمقامات التفويض والتوكل والتسليم والرضاء. ووسطه الإيمان، أعني التصديق بكل ما جاء به الرسول على مراد الله ورسوله، وغايته الإحسان على مراتبه.

فالإسلام يحفظ الدماء والأموال، والإيمان يحفظ النفوس من ظلم الضلال والإضلال، والإحسان يحفظ الأرواح من رؤية الأغيار والأظلال ويهبها الحياء والمراقبة على الكمال، فيحصل بها للنفس التنعم بشهوات الجنان، وللعين لذة مشاهدة الرحمٰن، وللروح التنعم بحقائق الامتنان.

مبدؤه يفنيك عن حسك، ووسطه عن نفسك، وغايته يجود إليك بشمسك، مبدؤه يعطيك الكرامات المسماة بخرق العادات، ووسطه يفيدك الفناء عن الصفات

بشهود فناء الكل في أحدية الذات، وآخره يفيدك التنعم بمشاهدة الذات التي هي نهاية الذات.

فلكل من المبتديء والمتوسط والمنتهي توفيق على حدة، وهو هذا الشكل الجامع لأقسام التوفيق على ما وصفه الشيخ الكبير أستاذ التحقيق، وقد عيّن الوظائف الإسلامية لإمام عالم الشهادة وسماها بالمواقع، والإيمانية لإمام عالم الجبروت والملكوت، والإحسانية للقطب الجامع وسماها بالمطالع.

ثم قال: **والناس في نتائج التوفيق قسمان: منهم** من يحصل له على الكمال وهو القطب صاحب الوقت **ومنهم** من ينتهي به إلى حيث قدّره العليم الحكيم. والتوفيق إذاً صح وذلك بتحصيل العلم المشروع بالحق والخلق والشرع وطريق النجاة؛ أنتج الإنابة وهي الرجوع من المخالفات والمعاصي بالباطن ومن غير الحق إلى الحق، فهي علامة صحة التوفيق.

ثم نتيجة الإنابة وعلامتها التوبة؛ وهي الرجوع من المخالفات بالظاهر بتركها في الحال والندامة على ما مضى. ثم نتيجة التوبة وعلامتها الحزن؛ وهو حالة إذا قامت بالعبد أشغله عن غير الحق. ثم نتيجة الحزن الخوف عن فوات الوقت، فالحزن على ضياع الماضي والخوف للحال والمستقبل. ونتيجة الخوف الاستيحاش عن الأغيار وما سوى الحق تعالى، ونتائجه كثيرة كالزهد والفرار.

ومنها **الخلوة**؛ ونتيجة الخلوة الفكرة في حصول موجبات الوصول، والفكر ينتج ذكر المطلوب، والذكر ينتج الحضور مع المذكور، فدوام الذكر ينتج دوام الحضور وهو دوام المراقبة، ودوامها ينتج الحياء من الحق في ارتكاب ما لا يرضيه؛ وهو ينتج الأدب مع الله تعالى وهو حفظ الجد بين الغلو والجفاء، والأدب ينتج مراعاة الحدود الشرعية، وهو ينتج القرب المنتج للوصال المنتج للأنس مع الله تعالى المنتج للإدلال والانبساط، وهو إرسال السجية والتحاشي عن وحشة الحشمة، والإدلال ينتج السؤال المنتج للإجابة، ويسمى جميع هذه المقامات المعرفة. هذا ما فيه وتتميم المقامات الكلية فيما نذكره.

ومنها ما جمعه الشيخ علم الهداية قطب العارفين محمد بن عبد الله الأنصاري الهروي في منازل السائرين وهذه صحيفتها.

اعلم أن النفس الإنسانية هيئة اجتماعية من البخار الضبابي والقوة الحيوانية المسمى ذلك البخار بها روحاً حيوانياً ومن الأثر الروحاني الذي به بائن سائر

الأرواح الحيوانية، وقد حجبت عن أصل فطرة ذرّتها الجسمانية المجيبة بـ﴿بَلَىٰ﴾ [البَقَرَة: الآية 81]، و﴿أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ⑪﴾ [فُصِّلَت: الآية 11] وكذا فطرة روحانيتها بحكم خواص التطويرات وأحكام التعويقات وغلبة أحكام الطبيعة والحيوانية عليها، فغفلت عن أصل فطرتها، متوجهة إلى حظوظها المختصة بالنشأة الحسية العاجلة، فكانت كالنائم المعرض عن المحسوسات الثابتة، غافلاً عنها، مقبلاً على الخيالات الزائلة، وكان حكم هذه الغفلة شاملاً حقيقة السر الإلٰهي الوجودي وحقيقة الأثر الروحاني وحقيقة النَّفْس الإنسانية الحيوانية. وبحكم غلبة أحكام الكثرة على هذه الحقائق الثلاثة انحرفت أخلاقها وأوصافها إما إلى تفريط أو إفراط، وخفي لذلك أثر القلب الوحداني الاعتدال في كل منها؛ بل استهلك بالنسبة إلى بعض الأشخاص استهلاك الصورة في الممسوخين.

ثم إن بعض القلوب انجذب سرّه الوجودي المفاض على حقيقته واستتبع الأثر الروحاني، والنفس الإنسانية بحكم ظهور أثر، قَبِلَ مَن قَبِلَ لا لعلة وردَّ من رَدَّ لا لعلة وبموجب جذبة من جذبات الحق توازي عمل الثقلين؛ وكان من الأولياء الذين أخرجهم من الظلمات إلى النور بلا سعي وتعمّل.

وبعضهم ظهر له النور الإيماني من باطنه ثم رأى عينه، ومظهريه الروحاني والنفساني، مسجونين في سجن التلبس بأحكام الطبيعة وآثار الحجب، فقال منتبهاً لمظهريه عن نومة الإعراض عن الحقيقة والاستجابة للجبار: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ ㊴﴾ [يوسُف: الآية 39] فتنبهت النفس الإنسانية بباطنها وباطن باطنها عن نومها وأحسّت بنقصانها وتضييع زمانها فقالت: ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزُّمَر: الآية 56] فأحسّت بحكم هذا التنبيه أنه وجب عليها ثلاثة أمور مهمة:

أولها: الأخذ في السير عن مقار أحكام عاداتها ولذاتها الفانية الطبيعية بملازمة الأمر والنهي في جميع حركاتها قولاً وفعلاً، وهذا متعلق بمقام الإسلام.

وثانيها: دخول النفس من حيث باطنها في الغربة بالانفصال عن ذلك المحل والاتصال بأحكام وحدة باطنية من الأخلاق الملكية الروحانية، وذلك متعلق بمقام الإيمان.

وثالثها: حصول النفس من حيث سرّها على المشاهدة الجاذبة إلى عين

التوحيد بطريق الفناء عن أحكام الحجب والقيود الطارئة بالتلبس بأحكام المراتب حين التنزل، وذلك متعلق بمقام الإحسان.

أما الأخذ في السير فمنقسم إلى ثلاثة أقسام؛ كل قسم يتضمن أموراً كلية مسماة بالمقامات لإقامة النفس في كل منها لتحقيق ما تحت حيطتها المتناوبة على النفس المسماة أحوالاً لتحولها، وذلك لأن للنفس ثلاثة وجوه:

الأول: وجه توجهها بقواها إلى تدبير البدن وتوطينه إلى ما فيه نفعه عاجلاً أو آجلاً على وجه جميل، أي على وفق الشريعة، فيسمى مقامات السير، وهذا الوجه بدايات فإنه بداية الأخذ في استعداد السير.

الثاني: وجه توجهها إلى عينها بتعديل صفاتها وتسكين حدّتها وثباتها، وهذا باب دخولها من الظاهر إلى الباطن فيسمى قسم الأبواب.

الثالث: وجه توجهها إلى باطنها أعني الروح والسر الرباني واستمدادها منها في إزالة الحجب وقبوله المدد، ولهذا يسمى قسم المعاملات، وملاك مقامات كل قسم ثلاث، والباقي متممات.

فأهمّ قسم البدايات التوبة؛ وهي الرجوع من المخالفة إلى الموافقة، ومن الظاهر إلى الباطن، ويدخل فيه اليقظة والإنابة والمحاسبة.

وثانيه: الاعتصام بحبل الله، وهو التمسك بأمره ونهيه وتأسيس أقواله وأفعاله وأحواله عن يقين على الشريعة. ويدخل فيه التفكر والتذكر والسماع، فالاعتصام بالله التوفيق لجمع أسمائه وصفاته وتعلقاً في الإسلام وتخلقاً في الإيمان وتحققاً في الإحسان.

وثالثه: الرياضة، وهي إزالة الشماس[1] عن النفس بقطع مألوفاتها ومخالفة مراداتها، وأعظم أركانها دوام الملازمة على ذكر لا إله إلا الله على العموم، أو ذكر آخر لإزالة قيد حجاب معيّن عن تلقين مرشد ليكون أثره في إزالة ظلمة الحجب أقوى؛ وعن حضور ودفع كل خاطرٍ حتى خاطر الحق، ومنع كل تفرقة وتوجه ساذجٍ عن العقائد على اعتقاد ما يعلم الحق نفسه بنفسه في نفسه، ويعلم كل شيء وعلى ما يفهمه رسوله من ربه، ويدخل فيها باب الفرار والمجاهدة والمكابدة.

---

(1) وفي نسخة [التماس] بدل [الشمّاس] وهو من رؤساء النصارى الذين يحلق وسط رأسه لازماً للبيعة. والجمع: الشمامسة. (العين للفراهيدي).

ثم نقول: إذا صارت هذه الثلاثة ملكة النفس يستعد للدخول في قسم الأبواب الذي ملاك مقاماته أيضاً ثلاثة:

أهمها **الزهد**؛ وهو الإعراض عما هو خارج عن ذاته من الأعراض والأغراض الظاهرة أولاً؛ وعن الباطنة ثانياً؛ وعن كل ما هو غير ثالثاً، ويتضمن الرجاء والرغبة والتبتل.

وثانيها: **الورع**، وهو الاحتراز عن كل ما فيه شوب انحراف شرعي أو شبهة مضرة معنوية، ويتضمن القناعة؛ صورة التقوى.

وثالثها: **الحزن** على ما فات من الكمالات وأسبابها، ويتضمن الخوف والحذر والإشفاق والخشوع والإخبات.

ثم نقول: وبتملك ناصية هذه الثلاثة يستحق المعاملة إعطاءً من حظوظها وأخذاً من حقوقها.

فأهم مقامات المعاملة الإخلاص؛ وهو تصفية كل عمل قلبي أو قالبي من كل شوب، ويتضمن التهذيب والاستقامة.

وثانيها: **المراقبة**، وهي دوام ملاحظة المتوجه إليه ظاهراً وباطناً، ويندرج فيه الرعاية والحرمة.

وثالثها: **التفويض**، وهو كلة الأمور كلها قبل الرجوع وبعده إلى مجريها؛ علماً بأنه أعلم بمصالحها وأشفق عليها وأقوى، وذلك لسبب هو التوكل؛ وبلا سبب هو الثقة، وفي مقابلة مزاحمة العقل والوهم هو التسليم.

فإذا تحققت النفس بهذه المقامات مع المداومة على الذكر بجمع الهمم ودفع الخواطر تزول عنها أحكام الكثرة ويظهر أثر وحدة جمعيتها، وهو القلب المختص بالنفس لا الحقيقي ويظهر حكم الوحدة في سمعه وبصره أيضاً، فلا يرى كل ما يرى إلا حسناً جميلاً، ولا يسمع إلا كذلك؛ لتجرد فعل الله الوحداني الساري في جميع الأشياء في نظره؛ وهذا هو التجلي الفعلي والتوحيد الفعلي، وربما يقع للسالك هاهنا ميل حتى بحكم مناسبة فعلية ونسبة جميعه إلى بعض المظاهر الحسية الحسنة من الصور الإنسانية التي هي أشمل المظاهر حسناً وجمالاً، والتجلي الفعلي لا يكون أبداً إلا في مظهر. فمن هنا ابتداء القصيدة التائية[1] لابن فارض.

---

(1) ومطلعها: =

فنقول: إذا فنيت عن نفس السالك في هذه المقامات التسعة حجب الكثرة وظهرت وحدتها؛ انتقلت عن مقام الإسلام إلى باطنه الذي هو نور حدقة الإيمان.

ولما كانت العلاقة بينها وبين الروح والسر قويّة جداً في هذه النشأة؛ ولكلٍ من الثلاثة نشأة مخصوصة به، فنشأة النفس حسية وحكمها في مرتبة الإسلام، ونشأة الروح غيبية إضافية وحكمها مختص بباطن الإيمان، ونشأة السر غيبية حقيّة وحكمها مختص بمقام الإحسان، ونشأة كل واحد غربة بالنسبة إلى غيره، وكل نشأة غلب أثرها كان صاحبها مستتبعاً صاحبه، لا جرم كانت النفس في مقام الإسلام مستتبعاً صاحبه في رجوعها إلى مولاها.

فلما انتهى سيرها بظهور وحدتها، آل أمر السير إلى الروح وتحققها بحقيقة الإيمان بإزالة خفايا أحكام انحرافية باقية في الروح وإن زالت عن النفس وذلك لتأثر المنطبع من الأثر الحاصل في المرآة، فيشرع الروح في السير لإزالتها واستتبعت النفس دفعاً لتوقع الشر؛ والسير جلباً للنفع، فوقعت النفس في غربة.

وهذه المرتبة الإيمانية لها ركنان:

أحدهما: قسم الأخلاق التي هي بمثابة الشروط في الصلاة. **وثانيهما: قسم أصول الطلب** المترتب عليها الوجدان، فأعم الأخلاق حكماً؛ **الصبر**: الذي لا يتم شيء من المقامات والأعمال والأخلاق والأحوال إلا به، وحقيقته حبس النفس على الطاعات، ثم على ترك رؤية الأعمال وترك الدعوى مع مطالبة الباطن ذلك، وعلى الإعراض من إظهار العلوم والأحوال وكل ما يبدو للروح من المواجيد والأسرار،

=

سقَتني حُمَيّا الحبِّ راحَةَ مُقلتي وكأسي مُحيّا مَن عَنِ الحُسنِ جلّتِ
فأوهَمتُ صَحبي أنَّ شُرب شرابِهم به سُرَّ سِرِّي في انتِشائي بنظرَةِ
والحَدَقِ استغنَيتُ عن قدحي ومِن شمائِلِها لا من شَمولي نَشوَتي
ففي حانِ سُكري حانَ شُكري لفتيَةٍ بهم تَمَّ لي كَتمُ الهوى مع شُهرَتي
ولمَّا انقضَى صَحوي تقاضَيتُ وصلَها ولم يغشَني في بَسطِها قبضُ خشيَةِ
وأبثَثتها ما بي ولم يَكُ حاضِري رقيبٌ لها حاظٍ بخلوَةِ جَلوَتي
وقلتُ وحالي بالصبابةِ شاهدٌ ووَجدي بها ماحِيٌّ والفقدُ مُثبِتي
هَبي قبلَ يُفني الحُبُّ مِنّي بقيّةً أراكِ بها لي نَظرَة المتلَفِّتِ

والقصيدة من البحر الطويل (فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن) وقد بلغت سبعمائة وستين بيتاً. (الموسوعة الشعرية، المجمع الثقافي، أبو ظبي).

ثم حبس السر والروح عن الاضطراب في كل ما يبدو من الإلهامات والواردات والتجليات والثبات على ذلك، ثم على مقاساة البلايا لرؤيتها؛ رافعة للحجب الرقيقة النورانية حتى يصير كل محنة بتلك الرؤية منحة ويصير وظيفته شكراً بعد أن كان صبراً.

وثانيها: الشكر على نعمة التخليق أولاً، وعلى الهداية ثانياً، وعلى التأييد في أداء حقوق الطريق ثالثاً، وعلى البلوغ إلى رتبة التحقيق رابعاً، ويندرج فيه الصدق والتواضع والحياء والخلق والإيثار والكرم والفتوة.

وثالثها: الرضاء، وهو وجدان نفس السالك وروحه وسره؛ كل ما يقع في الوجود صادراً من الله تعالى، مطابقاً لمرادها، فلا يكره شيئاً إلا ما يخالف الشرع، فيكرهه بلسان الشرع موافقة له، لا من كونه فعل الله العليم الحكيم.

ثم نقول: إذا تحقق السالك بهذه الأخلاق؛ نحت أثقاله فيسرع مجدّاً في سيره كسائرٍ حُصل مقصوده بمرأى منه فيكون محققاً لمقامات الأصول التي بمنزلة الأركان للصلاة، وتلك أربعة:

أولها: القصد الصحيح في التوجه عن بصيرة وطمأنينة بحكم التجرد عن كل ما يعوّقه، فإذا قصد ربما يعتريه نوع التفات إلى أثر من آثار ما انقطع يجره إلى وراء؛ مع قوة باعث السير، فيحتاج إلى تقوية الباعث بقطع ذلك الأثر ويسمى عزماً، وهو الأصل الثاني، فالقصد يقويه **الإرادة** الباعثة على الجد في السير، **والعزم** يقويه **الأدب** الذي يظهر الخوف بصورة **القبض**؛ والرجاء بصورة **البسط**؛ ويراعى التوسط بينهما، فإن اجتلاء قرب المقصد مما يوجب بسطاً، يوجب إقدامه واستقبال حضرة المحبوب، وهيبته يستلزم قبضاً يوجب إحجامه والأدب بحفظ التوسط، ولذا يقوى العزم، فإذا صح عزمه ورقت حجب خلقيته وانقطع تلفته إلى الأحكام الكونية الموجبة للجهد والتودد؛ يظهر حكم الأصل الثالث وهو **اليقين** من حيث رتبته الثانية التي هي عين اليقين، ومعناه السكون بالاستغناء عن الدليل بشهود الفعل الوحداني الساري في كل شيء وعلم اليقين السابق معناه السكون بما غاب، بناء على قوة دليله، وهو متعلق بمرتبة الإسلام وهذا بالإيمان.

وأما حق اليقين: فبإسفار التجليات الصفاتية أولاً، وطلوع الشمس الذاتية في المرتبة الإحسانية؛ ويدخل في هذا القسم من اليقين الأنس والذكر الباطني.

فإذا وصل الروح إلى هنا تخلص عن جميع قيود الانحرافات وظهر تجلي

وحدة الفعل المضاف إلى ربها؛ وانتفت آثار المغالبة الواقعة بين رتبة السر والروح والنفس، فيصل حكم: «**ولا يزال العبد يتقرب إليَّ بالنوافل حتى أحبه**»[1]، فيلقي السائر عصى تسياره وينتهي كربة غربته وإستتاره، تتداركه الآثار الحبية فينقله من مقام الكون والبون إلى حضرة الصون والعون، فيتحقق بالفقر الذي هو الأصل الرابع؛ وهو الخلوّ الحقيقي عن جميع أحكام الغيرية حتى عن رؤية الخلوّ وعن نفي تلك الرؤية أيضاً، لأن اشتقاق الفقر من أرض قفراء على القلب لا نبات فيها أصلاً.

ولما كان نسبة الفاعلية إلى الروح أقوى، لشدة ارتباطه بأحكام الوجوب؛ ونسبة الانفعال إلى النفس الحيوانية أشد لقوة ارتباطها بالحضرة الإمكانية، وقد شاهد كل منهما من السر تعلق ظهور كماله الخصيص بالآخر، فحنّ الروح إلى النفس حنين الزوج الراضي إلى زوجته الموافقة وبالعكس، فامتزجا بكل ما يتضمن كل منهما من آثار الوحدة الاعتدالية امتزاجاً بطور آخر، فتولد بحكم اجتماعهما من مشيمة جمعية النفس ولد قلب حقيقي جامع بين جميع أحكامها وأحكام السر ظهور ولد بارٍّ بوالديه وصار هذا القلب الجامع التقي؛ النقي عن أحكام الانحرافات، مرآةً ومجلًى للتجلي الوحداني الصفاتي، فيشمل هذا التجلي جميع قواه الظاهرة، فانشق رابع أبطن سمعه وبصره ونطقه، وحينئذ يكون السائر متخطّياً جميع المراتب الكونية وداخلاً في مبدأ الحضرات الحقية المسمى بمقام الإحسان، وبانت له حقيقة: «**كنت سمعه...**» إلى آخره.

ثم نقول: **فعند ذلك ترقيه المحبة الإلٰهية من مرتبة اسم إلى مرتبة اسم آخر** أعلى منه حيطة وكلية، وتسير به في وادي وصف وأثر من علم وحكمة وبصيرة قلبية سرية لا عقلية أو روحية ووادي فراسة تفرس فيها المغيبات الشاردة عن الأفهام سره بديهة لا نظراً واستدلالاً ثم في وادي الإلهام عند رجوع سره إلى حكم المظهر وحجابيته، والإلهام علم رباني وارد على القلب، منصبغ بحكم الحال الغالب حالتئذٍ، ثم في وادي طمأنينة السر عقيب اضطراب حاصل من هيبة أو دهشة بين أحكام جلال الغيب، ثم في وادي سكينة واقعة عند تردد من أثر تلك الأحكام، ثم في وادي همة مثيرة شدة انتهاض إلى معالي الأمور وإطلاقها.

ثم نقول: بعد قطع هذه الأودية تظهر هذه الحقيقة الحبيّة الغالب حكمها على

(1) هذا الحديث سبق تخريجه.

سر هذا السائر بموجب: **«فإذا أحببته»**[1]، في قلبه وسرّه ونفسه وروعه؛ خواصها وشؤونها المتفرع بعضها عن بعض، لإزالة خفايا بقايا قيود كل واحد منها بأوصاف مختصة لا يطلع السيار عليها البتة، ولإزالة عين تعيّنه وتقيده به أيضاً، وعبّر عن كليات تلك الخواص بعض المحققين بقسم الأحوال.

فأولها: الغيرة المقتضية إزالة الغيرية ونفض آثار الخلقية عن أذيال الحقية، **ثم** الشوق الذي هو أثر الغيرة وبه هبوب قواصف قهر المحبة لشدة ميلها إلى إلحاق المشتاق بمشوقه والعاشق بمعشوقه، **ثم** القلق وهو ظهور أثر الشوق في المشتاق بحصول اضطراب قوي وحركة مزعجة معنوية لرفع الحائل الذي هو عين تعينه وتميزه، **ثم** العطش الحاصل فيه من أثر تلك الحركة المزعجة يوجب كآبة وحرقة لا يرويه إلا قطرة من سلسبيل العناية، **ثم** وجدان السر أثر الألم والقهر من ذلك القلق بحيث يكاد يفنيه ذلك عن تعينه، **ثم** الهيمان الذي هو تحقيق الغيبة من أثر الوجدان، **ثم** البرق وهو لائح إطلاق مددي مترتب على تلك الغيبة من أثر التعيّن؛ قاهر وساتر ظلمة تلك الأثر بالكلية، **ثم** الذوق وهو قطرة مطرة نازلة من ضمن ذلك البرق من الحضرة العمائية مستدعية تسكين حرقة العطش المذكور.

ثم نقول: فهذه أحوال مرقية سير السائر ومنقله من الحضرات النازلة الجزئية إلى الحضرات الرفيعة الكلية مما اشتمل عليه الاسم الظاهر الذي حكمه رؤية الوحدة الوجودية في عين الكثرة الظاهرة بالنفس، وبمقابلة إزالة القيود الجزئية يزداد سير السيارة قوةً وقدرةً في مدارج نهايات الأطوار.

فسمى بعضهم هذا التقوى **قسم الولاية**، فتلحظ السر بتلك القوة عينه بجميع كمالاته وتلحظ نهايته النسبية أو الحقيقية والمحل المعنوي الذي يحصل اللحظ فيه وهو باطن الزمان المسمى **بالوقت**، وهو الحال المتوسط بين الماضي والمستقبل، وله الدوام، وهو الذي كان جميع المعلومات فيه في الحضرة العلمية، وكل معلوم كان حاصلاً في حصة معينة منه. مع توابعه وإضافة الوجود إليه أيضاً متعلق فلحظ سر هذا السائر كان متعلقاً بوقته وبما يقتضيه وقته، وحينئذ يصفو حاله عن أكدار الأغيار فكان اللحظ والوقت والصفاء من مقاماته ويكون عند ذلك ملتبساً بالسرور بذاته ووقته وصفاته.

(1) هذا الحديث سبق تخريجه.

وإذا كان حاصلاً في الحال الذي هو لا زمان بالنسبة إلى شهود الأغيار كان حاله الإسرار بحكم الوقت، فلا يطلع عليه غير الله، وإليه يشير قوله ﷺ وآله حكاية عن ربه: «**أوليائي تحت قبابي لا يعرفهم غيري**»(1)، فيكون هذا الولي الصاحب للسر في هذه الحالة صاحب نفس واحدة، ويظهر أثر نفسه في نفسه بحسب حالة حجابية؛ وأستاره لإعدام كل صورة ترجحت حجابه وستره وبعده؛ وإيجاد صورة مستلزم كشفه وتجلّيه وقربه؛ ويظهر ذلك الأثر بحسب حالة كشفه وشهوده وتجليه بإحياء القلوب الميتة كما ورد من قوله ﷺ وآله: «**إني لأجد نفس الرحمان من قبل اليمن**»(2)، وبإيجاد صورة في موضع وإعدامها في آخر، وفيه قوله تعالى: ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ [النمل: الآية 40].

ومن هذا حاله يكون في الغربة مع الخلق بصورته؛ بائن عنهم بمعناه وسريرته؛ راحل عنهم إلى أوطانه، قاطن فيهم في مقر حدثانه، فيكون في مقام الغرق والفرق في لجّة بحر القرب في غيبة عن الإحساس بالروح والنفس واللب، فيدخل باب التمكين بحيث لا يتأثر من التلوين، وهو التغير بغلبة بعض التجليات الأسمائية على البعض.

واعلم أن للتلوين والتمكين ثلاث مراتب:

الأولى: من حيث التجلي الظاهري، وهو تعاقب ظهور آثار الأسماء على قلب السائر، متنوعة الأحكام، متميزة الأوصاف، فيحجب السائر كل بخصوصيته عن أحكام الآخر إلى أن يبدو بارق جمعية الاسم الظاهر ويقيم السيّار في نقطة حاق وسطه الذي يكون نسبة جميع الأسماء إليه على السواء، فتلك النقطة هي مقام التمكين الذي لا يحجب صاحبها أحد.

الثانية: من حيث التجلي الباطني، كما قلنا في الظاهري.

الثالثة: مرتبة الجمع والبرزخية بين الظاهر والباطن، فإن أحكام كل منهما بخصوصياتها يستلزم الاحتجاب عن أحكام الآخر، والسائر في البرزخ بينهما يتمكن

---

(1) أورده المناوي في التعاريف، فصل اللام [1/ 676] والجرجاني في التعريفات برقم (1474) [1/ 295].

(2) رواه الطبراني في مسند الشاميين برقم (1083) [2/ 149] ونصه: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «الإيمان يمان والحكمة يمانية وأجد نفس الرحمٰن من قِبل اليمن، ألا إنَّ الكفر والفسوق وقسوة القلب في الفدادين أصحاب المعز والوبر».

من الجمع بين أحكامهما ويفرق بينهما، فلا يحجبه شأن عن شأن، وهذا هو مقام التمكين في التلوين، فالذي نحن فيه هو التمكين في المرتبة الأولى.

ثم نقول: إذا تحقق الولي بهذا المقام تبدى له قسم الحقائق، وذلك بانتهاء سيره الأولي المحبي بعد تحققه بجميع ما يحوي عليه الاسم الظاهر من الأسماء فيشرع في السفر الثاني المحبوبي لرؤية كثرة التعينات النسبية المنسوبة إلى الشؤون الباطنة التي هي مرآة لوحدة الوجود العيني الغالب على الروح حكمها.

فإن للوجود حكمين: **أحدهما**: من جهة كونه مفيضاً والغالب على الروح أثره. **والآخر**: من جهة كونه مفاضاً والغالب على النفس أثره. فوحدة شعاع الوجود العيني في النفس من كونه مفاضاً مرآة لكثرة أحكام الحقائق الكونية، فكانت تلك الكثرة المنطبعة في المرآة ظاهرة ووجه المرآة خفياً كما هو شأن المرآة المحسوسة.

وأما في الروح: فكثرة شؤون الوجود العلمي الباطني النسبية التي صورتها الحقائق الكونية مرآة لوحدة الوجود العيني الظاهري، فالوحدة فيها ظاهرة وكثرة الشؤون باطنة.

ففي السير الأول يرفع حجاب حجب كثرة الأحكام عن مرآة وحدة الوجود، إلى أن تتجلى وحدة الوجود الظاهرة من عين كثرة النفس وصور العالم؛ ويظهر الكمال الحاصل للوجود الواحد بتلك الكثرة نزولاً.

وفي السير الثاني يخرق حجاب وحدة الوجود العيني الغالب أثره على الروح عن مرآة كثرة الشؤون النسبية المضافة إلى الوجود العلمي الباطني، ليظهر التجلي الباطني بخصائص تلك الكثرة النسبية؛ وهي العلوم الغيبية والأسرار الإلهية، وبعد فتق الروح يحصل بين أحكام حقيقته الكونية وبين أحكام سره أعني الوجود العيني المضاف امتزاج وفعل وانفعال كما جرى بينه وبين النفس أولاً، لكن هنا ينسب الفعل إلى السر والانفعال إلى الروح؛ فيتولد من مشيمة الروح قلب قابل للتجلي الوجودي الباطني المشتمل على الشؤون وكثرتها النسبية مع ظهورها التي هي الصور العلمية، ليتحقق بالسير في هذه الحضرة الباطنة بكليات الأسماء السلبية؛ فيدخل في مبدأ ظهور التجلي الباطني في قسم الحقائق فيظهر عليه وبه وفيه أحكام هذا القسم.

واعلم أن الشاهد في هذا القسم سر وجودي ظاهري؛ والمشهود سر وجودي باطني، بل يكون السر الظاهري مرآة للباطني والباطني بأحكامه وآثاره ظاهراً على

الظاهري، لكن لا يخفى عينه وآثاره عليه، بل يكون كل واحد منهما مرآة للآخر، فيظهر من بين ذلك حقيقة كل شيء وسرها كما هو في حضرة العلم الوجوبي الأزلي بلا تغير.

فأول ما يبتديء السر الباطني من وراء ستر رقيق من صفة أو حقيقة إلٰهية أو كونية لسر ظاهري؛ ولكن من خلف حجاب شفاف من اسم إلٰهي مقيد بحكم مختص بوصف؛ ويسمى ذلك مكاشفة لانكشاف حقيقة كل منهما بحكمه ووصفه على الآخر.

ثم إذا بان كل منهما للآخر بلا مظهر حقيقة وصفة، لكن مع تميز يسير علمي مدرج في كل منهما، يسمى مشاهدة.

ثم إذا عاين كل منهما عين صاحبه بلا وصف وخصوصية إلا كون هذا ظاهراً والآخر باطناً يسمى معاينة.

وإذا تجلى كل منهما للآخر بعينه ووصفه وخصوصيته ولكن لا يحجبه الوصف عن العين فهي حياة سارية فيهما، وتلك الصفة والخصوصية إما علم أو أمر جامع بينهما أو عين وجود منصبغ جميع النسب بصبغه، فيؤمن هذه الحياة كل واحد منهما من موت الاعتدال من الأحوال، وموت الانفصال من هذا الاتصال، وموت الغيبة عن أزل الأزال.

فإذا كانت هذه المقامات الأربع مقصورة عليه فهو في قبض، فإذا انبسطت حتى تخطى بواسطة آخر فهو في بسط. وفي القبض والبسط معنى آخر هو أنه إذا كان مدده في هذه الأمور من حضرة جلال الغيب وإطلاقه ينطوي السائر في جلبات القبض بحيث لا يتفرغ للإدراك والنظر أصلاً، وإن كان في عين الجمال، فيظهر في صورة خلق وسؤال، فهو في بسطة حتى ربما يسكر من قوة الذوق فيتجاوز طوره فإذا صحي تاب وذلك أعلى مقام التوبة. ثم يتواصل بالإمداد عليه فهو صلة بالممدّ، ثم ينفصل عن الاتصالات المنتهي عن نوع من الانفصال، ثم ينفصل من رؤيتها لكونهما عين الاعتلال، وهذا كله من شعب المرتبة الثانية من التلوين.

ثم نقول: إذا انتهى آخر هذا القسم وتحقق بمقام التمكين المختص به، تخطى حينئذ مقام التجلي الباطني وتصدى للدخول في حضرة جمع الجمع؛ لتحققه بحقيقة المعرفة التي هي الإحاطة بعينه وإدراك ما له وعليه، وذلك مبدأ مقامات قسم النهايات، وعند ذلك عرف حقيقةً أنّ عليه بقيّة من حقوق الفناء في الفناء الذي هو

إزالة قيد التقيد بحكم أحد التجليين الظاهري والباطني، بحيث لا يحجب كل عن الآخر.

فيتوجه حينئذ توجهاً حقيقياً إلى حضرة جمع الجمع مستمداً منها في ذلك باستعداده، فتداركته العناية الأزلية، **أولاً**: بفناء معرفته المقيدة بأحد التجليين، **وثانياً**: بفناء تعين كل منهما وتميّزه في حضرة جمع الجمع. **وثالثاً**: بالفناء عن شهود هذا الفناء، وذلك عند ظهور كل من الاسمين الظاهر والباطن بكمالاتهما إلى عين التعين الثاني والبرزخية الثانية، فيحكم البرزخية عليهما بامتزاج وفعل وانفعال بينهما وبين أحكامهما، فيتولد بينهما حقيقة قلب جامع مسخّر بين الحضرتين هو عين البرزخية الثانية؛ فيطلع من مشرق هذا القلب شمس التجلي الجمعي الذاتي الكمالي.

فإن هذه البرزخية الثانية التي قلب هذا الكامل صورتها الحقيقية هي عين الحضرة الكمالية وميراثها، وهي أيضاً عين المرتبة الثانية من مراتب التمكين؛ فلم يبق عليه اسم ولا رسم ولا إشارة تؤذن بحقيقة تميز وإضافة إلا أثر خفي من حكم أحد كليات الأصول من الأسماء، فيتمكن السائر حينئذ من التلبس بأي لباس شاء وفي أي مظهر أراد، ويتمكن من معرفة معروفه في أي صورة تجلى حقاً وخلقاً، وهذا هو مقام التلبيس وهو أعلى مراتب التمكين الذي هو التمكين في التلوين.

ثم يتحقق بحقيقة الوجود الجمعي الذي به يجد المقصود في كل شيء بحكم السريان في كل معدوم وموجود؛ ثم يتجرد عن جميع الملابس والمظاهر فيشهد ويشاهد بقلب غائب حاضر، وهذا أعلى مراتب التجريد، ثم يتفرد بأن لا يشهد شيئاً إلا ذاته من حاق البرزخية الثانية وهو أعلى مقامات التفريد، وعند ذلك يتحقق بحقيقة الجمع بين نفي التفرقة وإثباتها، وذلك برؤية المجمل في تفصيله؛ والتفصيل في جملته في جميع المراتب الحقية والخلقية.

وبهذا يصح أعلى مراتب التوحيد ويتلاشى الحدوث في القدم والعين في العلم ثم يعود الانتهاء إلى الابتداء لإتمام الدائرة، فينصب عموم شواهد آيات للعامة أهل الشريعة، ورسوم قواعد هدايات للخاصة أصحاب الطريقة؛ وهجوم عوائد عنايات لخاصة الخاصة من أرباب الحقيقة؛ ليظهر عند الجمع علماً وعيناً وحقاً وحقيقة: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۝٣﴾ [الحديد: الآية 3] وهذا كله من مقامات قاب قوسين.

وأما مقام: ﴿أَوْ أَدْنَىٰ﴾ [النجم: الآية 9] المختص بسير نبينا سيد الأولين والآخرين، فإن ابتداء الشروع في السير فيه كان بعد الانتهاء إلى هنا، وسره شهود كل شيء فيه معنى كل شيء، وكيفية حصول هذا السير: أن يتحصل بين الأسماء الذاتية التي هي مفاتيح الغيب وأحكامها الوحدانية الثابتة في التجلي الأول، وبين الأسماء الكلية الأصلية المتعينة في التجلي الثاني بعد ظهور كمالاتها الاشتمالية والاختصاصية أيضاً في سيرها الأول ورجوعها بكمالاتها، اجتماع وامتزاج بحكم سراية المحبة الأصلية في كل منها، ومن مظاهرها الروحانية والنفسانية، فيحصل من ذلك الاجتماع بتأثير الذاتيات في الصفاتيات والأصليات في الفرعيات، ولد قلب تقي نقي أحدي جمعي محمدي؛ هو صورة عين البرزخية الأولى الأصلية؛ ويتجلى فيه عين التجلي الأول له أحدية جمعية بين جميع الأسماء الكلية والجزئية والأصلية والفرعية والذاتية والصفاتية بحيث لا يظهر غلبة شيء منها أصلاً، فكان كل اسم منها مشتملاً على الجميع اشتمالاً حقيقياً في ذوقه وشهوده والنظر بعين قلبه، والإشارة إلى تلك الأحدية الجمعية قوله تعالى: ﴿أَوْ أَدْنَىٰ﴾.

ولما كانت المحبة الأصلية الأولية هي عين القابلية وعين حقيقة الحقائق الأحمدية والبرزخية الأولى بين الواحدية والأحدية، لا جرم كان قبلة توجهها وتعلقها عين المزاج الأجمل والقلب الأعدل المحمدي ﷺ وآله؛ اللذين هما محل كمال الاستجلاء الذاتي الأحدي الذي كان في الأول نوره، ولذا كان اسم حبيب الله من أخص أسمائه صلى الله عليه وآله وسائر ورثة علمه ومقامه أجمعين.

التمهيد الجملي

في ذكر ما به صح ارتباط العالم بالحق والحق بالعالم

مع أنه بذاته ووحدته الذاتية غني عن العالمين، وفيه سابقة وفصلان وخاتمة:

السابقة (1)

في أمهات أصول صحة الارتباطين، وفيه فصلان:

الفصل الأول

قال الشيخ قدس سره: أفاد الكشف الصريح أن الشيء إذا اقتضى أمراً فإما لذاته أي لا بشرط زائد عليه وهو المسمى غيراً وإن اشتمل على شرط أو شروط هي عين الذات كالنسب والإضافات أو بذلك الشرط، أما الأول: فلا يزال على ذلك الأمر ويدوم له ما دامت ذاته.

فأقول: تأييده: أن الذات حينئذ علته التامة ولا يتخلف عنها معلولها؛ وإلا لزم رجحان وجود الممكن بلا مرجح لتساوي نسبة الأزمنة بعد التخلف إلى وجود المعلول وهو محال من وجوه: كانقلاب حقيقة الإمكان، وتعدد الواجب وحدوثه، إلى غير ذلك.

فإن قلت: قد وقع في اختيار الجائع أحد الرغيفين المتساويين من كل وجه ونحوه مما ذكروه؟

قلت: المرجح ثمة موجود وهو الاختيار، ولا ننقل الكلام إليه؛ لأنه نسبة لا وجود له فلا يستدعي مرجحاً كذا قيل والتحقيق: أن اختياره يستند إلى اختيار الحق الحاصل أزلاً لكل شأن مع آية، والاستناد إليه لا يمنع اختيار العبد، لأنه صورته ومظهره.

وتأنيسه قولهم: ما بالذات لا يزول بما بالعرض، لأنه لازمه، فلو لم يدم وانتفى؛ انتفى الملزوم أيضاً، وإلا فلا لزوم، كما في زوجية الأربعة وفردية الثلاثة.

فإن قلت: اللزوم العادي لا يناسب بحث الحقائق، واللزوم العقلي ممنوع لأن اختيار الحق ينافيه.

قلت: لا نسلّم المنافاة؛ لجواز أن لا يوجده المختار بأن لا يوجده ولا ملزومه، والوجوب بعد إيجاد الملزوم وجوب بشرط الاختيار، وهو غير محذور شرعاً وعقلاً وتحقيقاً كما سيجيء.

والتحقيق: أن كون الحق تعالى مختاراً من حيث ذاته الغنية عن العالمين لا ينافي الوجوب من حيث صفاته من حكمته وإرادته كمال الجلاء والاستجلاء.

وبهذا يحصل التوفيق بين عدم التعطيل في الصفات وبين قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا﴾ [الفُرقان: الآية 45] أي ظل التكوين، وقوله ﷺ وآله: «**كان الله ولا شيء معه**»[1]، حتى قيل: «**هو الآن كما كان عليه**»[2].

وأما تسميته تعالى كل ممكن قبل وجوده شيئاً، في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٤٠﴾ [النحل: الآية 40] فلا تقتضي الوجود، بل الثبوت في علم الله المصحح للخطاب معه، وهو نوع من الوجود لكن بالنسبة إلى العالِم، لا بالنسبة إلى ذلك الشيء في نفسه كذا حققه الشيخ في «النفحات». والحق أن المستحيل داخل في دائرة هذا الثبوت؛ فضلاً عن المعدومات الممكنة دون الوجود في نفسه، فليس هذا ما يقوله المعتزلة بأن الممكنات المعدومة ثابتة في أنفسها من غير الوجود، فإنه باطل قطعاً، إذ لا واسطة بين الوجود والعدم. تفريعه: أن أول مخلوق حيث لا واسطة بينه وبين خالقه يدوم بدوامه هو القلم الأعلى.

قال الشيخ قدس سره في «النفحات»: حقيقة القلم الأعلى المسمى بالعقل الأول عبارة عن المعنى الجامع لمعاني التعينات الإمكانية التي قصد الحق إفرازها من بين الممكنات الغير المتناهية، ونقشها على ظاهر صفحة النور الوجودي بالحركة الغيبية الإرادية وبموجب الحكم العلمي الذاتي.

وأما الثاني: وهو المقتضى بشرط زائد فيدوم بحسب دوام الشرط، سواء كان ذلك الشرط واحداً كما أن طبيعة كل عنصر تقتضي الحركة إلى المركز بشرط خروجه عنه والسكون بشرط كونه فيه؛ فإن شيئاً من الحركة والسكون لا يدوم إلا بحسب شرطه **أو** كان الشرط أكثر من واحد، فإن الجمعية التركيبية المزاجية

(1) هذا الحديث سبق تخريجه.
(2) من كلام العارفين بالله تعالى.

الإنسانية شرط خواصها المترتبة عليها، سواء كان ذلك الشرط أمراً وجودياً ثبوتياً كما مر أو نسبة سلبية عدمية كمحاذاة الشمس لحصول الضوء في الجدار وخلوّ الفضاء لنفوذ الجسم المتحرك أو كان هيئة متعقلة الاجتماع منهما في الذهن كالجمعية التركيبية المذكورة من العناصر والنسبة المخصوصية بينها وبين القوى الحيوانية ونسبها، أو كان حكمه مؤقتاً متناهياً كالنشأة الدنيوية أو البرزخية أو الحشرية أو الجهنمية لبعض أو غير مؤقت وغير متناه كالنشأة الجنانية وما بعدها.

تأييده: أنه لولا دوامه حسب دوام الشرط، فإما أن يدوم بلا دوامه فيوجد بدونه، فلا يكون شرطاً، وإما أن لا يدوم مع دوامه؛ والفرض أن الاقتضاء بعد المقتضي لا يتوقف إلا عليه؛ فيلزم محذور القسم السابق من انتفاء اللازم مع بقاء ملزومه.

فإن قلت: الشيء من حيث هو هو إن اقتضى أمراً كالظهور المعين يكون محتاجاً إليه بذاته؛ فلا يوجد بدونه، وإن لم يقتض يكون مستغنياً بذاته فلا يجامعه أصلاً، لأن ما بالذات لا يزول.

قلت: هذه نكتة ذكرها الرئيس ابن سينا في «الإشارات» في تعديه ثبوت الهيولى من العنصريات إلى الفلكيات وفي كل من شقيها غلطٌ.

أما في **الأول**: فلأن الاقتضاء لا يقتضي الاحتياج؛ وإلا لكان كل علة موجبة محتاجاً إلى معلولها؛ وكل موصوف ملزوم محتاجاً إلى صفة لازمة؛ وفيه دور.

وأما **الثاني**: فلأن عدم الاقتضاء الذاتي لا يستلزم الاستغناء الذاتي، فلعل كلاً منهما بسبب خارجي أو كان الاقتضاء بشرط خارجي كما قلنا وإلا ورد في كل عارض. وإنما فرعنا هذا التفصيل على الاقتضاء وقيدنا في شرط الهيئة الاجتماعية بالذهنية احترازاً عن مثل توقف أحداث الهيئة السريرية على آلات حيث لا يدوم حسب دوامها، لأن التأثير ثمة ليس بالاقتضاء، بل بالصنع، وهو معدّ للمصنوع باصطلاحهم أيضاً لا علة له ولا يشترط لدوام المعلول دوام معدّه فضلاً عن دوام شرط المعدّ.

ويمكن أن يقال: الهيئة الجمعية من الصنع وآلاته معتبرة شرطاً واحداً لأوّل حدوث المصنوع، فما دام يوجد هذا المجموع وذلك عند تمام الصنع يوجد الحدوث؛ وبعد التمام لم يبق الصنع، فلم يبق أول الحدوث، ثم بقاء المصنوع ليس مشروطاً بشيء منهما.

تأنيسه[1] قولهم: إن وجود المشروط لازم مساوٍ لآخر الشروط، إذ به يحصل تمام العلة ولا يتخلف عنه، كما لا يتقدم عليه.

تفريعة: المخلوق الذي لا يتوقف إلا على ما يدوم بدوام الحق، يدوم بدوامهما، كالأرواح العالية المسماة بالعقول وكاللوح المحفوظ المسمى بالنفس الكلية، وبالجملة ما لا يتوسط بينه وبين خالقه الأمور الحادثة كالحركات.

يناسبه ما ذكره الشيخ قدس سره في الفك الشيثي: أن بعض الموجودات من الملائكة والأناسي لا يصعقون بنفخ الصور لكمال استعدادهم القابل للفيض الذاتي على سبيل الاستمرار، ولمن هذا شأنه الرفعة عن مقام النفخ الإسرافيلي، فإن النفخ لا يؤثر فيمن علا عنه، بل فيمن نزل عن درجته.

تحقيق شريف

قال الشيخ قدس سره في الرسالة الهادية: أقول: المشهود المحقق أنه ما من موجود من الموجودات إلا وارتباطه بالحق من جهتين: جهة سلسلة الترتيب التي أولها العقل الأول، وجهة طرف وجوبه الذي يلي الحق. وأنه من ذلك الوجه يصدق عليه أنه واجب وإن كان وجوبه بغيره ومراد المحققين من هذا الوجوب مخالف من وجه لمراد غيرهم، والسر فيه: عموم وحدة الحق الذاتية المنبسطة على كل متصف بالوجود والقاضية باستهلاك أحكام الكثرة والوسائط؛ والموضحة أحدية التصرف والمتصرف؛ بمعنى أن كل ما سوى الحق تعالى مما يوصف بالعلية فإنه معد غير مؤثر، فلا أثر لشيء في شيء إلا الله الواحد القهار.

وأقول: الغرض من هذه النكتة الأخيرة: أن كل ما يطلق عليه المؤثر في هذه الأصول؛ فالمراد به المعدّ، والمؤثر الحقيقي هو السر الإلهي، وأن كل موجود فوحدة الحق فيه سارية فيدل على وحدة موجده بالأولى.

الفصل الثاني
في أن الشيء لا يثمر ما يضاده وما يناقضه في كل نوع من الإثمار

إثمار الشيء إما من حيث هو، أي لا بوجه من وجوهه ولا باعتبار شرط زائد، كثمرات الأوصاف والأخلاق والكمالات التي يحصلها الولد بالسراية من

(1) وفي نسخة [تأسيسه] بدل [تأنيسه].

والده على ما قال عليه السلام: «**الولد سرّ أبيه**»[1].

وإما من حيث وجهه الخاص الذي يعرفه المحققون: هو الوجه الذي للقلب إلى حضرة الغيب الإلٰهي وعالم المعاني من وجوهه الخمسة؛ وباعتباره يتعين التجلي الإلٰهي الذي هو سره، كأوصاف الولد وأخلاقه التي على خلاف حال والده حيث قال تعالى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ [الأنعَام: الآية 95] أي المؤمن من الكافر وأمثاله، ومنه كل أمر يفيده الشيء؛ لا بالكيفية؛ ويقول الطبيب إنه بالخاصية كجذب الحديد للمغناطيس.

وإما باعتبار شرط أو شروط خارجة عن ذاته، كما يتوهم من تبريد سقمونيا[2] الحرارة بواسطة إسهال الصفراء؛ ومن إثمار الروحانيات الباقيات الحوادث الفانية باعتبار توسط الحركات الفلكية والاتصالات الكوكبية الزائلة.

فهذه ثلاثة أقسام ليس في شيء منها إثمار الضد والنقيض من حيث إنه الضد أو النقيض، أما في الأولين فظاهر، وأما في الثالث فقد يتوهم ذلك وليس كذلك، فإن حركة العرش الذي هو أبسط الأجسام مظهر الحركة الأحدية الحبية الأزلية المعنوية التي بها تعين التجلي الأحدي حسب الحقائق المحاذية، فلدوامها بنوعها استندت إلى الدوام، ولاقتضاء حقيقتها تزايل[3] جزئياتها توسطت لعالم الجزئيات المتعاقبة المتزايلة المستندة إلى الدوام بأصولها، لا بتعيناتها المتفرعة عنها.

وتأييده **إما نقلاً**: فلقوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسرَاء: الآية 84] أي على ما يماثله، لا على ما يضاده ويناقضه.

فإن قلت: قد فسر بأنه يعمل على مذهبه وطريقته التي يشاكله في الهداية والضلالة؛ واستدل عليه بقوله تعالى: ﴿فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا ﴿٨٤﴾﴾ [الإسرَاء: الآية 84].

---

(1) أورده العجلوني في كشف الخفاء، برقم (2911) [2/ 451].

(2) السقمونيا: نبات يُستخرج من تجاويفه رطوبة دبقة، وتجفف، وتدعى باسم نباتها أيضاً، مضادتها للمعدة والأحشاء أكثر من جميع المُسْهلات، وتُصلح بالأشياء العطرة كالفلفل والزنجبيل والأنيسون، ستُّ شعيرات منها إلى عشرين يُسهِلُ المرّة الصفراء واللزوجات الردية من أقاصي البدن، وجزء منه يجزء من تُرْبُدٍ في حليب على الريق لا يَترك في البطن دودة، عجيب في ذلك، مُجرب. (القاموس المحيط).

(3) زيَّله فتزيَّل: فرَّقه فَتَفرَّق. والتزايل: التباين، وتزيَّل القومُ تزييلاً: تفرقوا. (لسان العرب).

قلت: ذكر الشيخ قدس سره في تفسير الفاتحة قاعدة هي: إن كل صفة من صفات الحق إنما يضاف إليه على الوجه الأتم الأكمل، وكلامه صفة من صفاته، فله الإحاطة كما قال تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: الآية 38] فما من كلمة من كلمات القرآن لها عدة معان إلا وكلها مقصودة للحق تعالى، فلا يتكلم متكلم في كلام الحق بأمر يقتضيه اللسان الذي نزل به ولا يقدح فيه الأصول الشرعية الحقة إلا وذلك الأمر حق ومراد الله تعالى، أما بالنسبة إلى ذلك المتكلم به أو بالنسبة إليه وإلى من يشاركه في ذوقه وفهمه، وكون بعض المعاني أليق لأمور مشروحة من أسباب النزول، وسياق الآية لا ينافي ما ذكرنا لما ثبت أن له ظهراً وبطناً.

وأما عقلاً: فلأن ثمرة الشيء هو الأثر الحاصل منه، فهي لازمته كلياً كان أو جزئياً، ومن المحال أن يكون اللازم ضد الملزوم أو نقيضه، سواء كان اللزوم كلياً أو جزئياً.

وما يقال من أن اللزوم الجزئي ثابت بين كل شيئين ولو كانا نقيضين ببرهان من الشكل الثالث، فذلك من باب استلزام المحال المحال، وكلامنا ليس في مثله.

وتحقيقه: أنه إذا تحقق تقدير اللزوم الجزئي، تحقق الإثمار والثمرة مناسبه، وإذا لم يتحقق، فالمترتب عدم الإثمار لا إثمار العدم.

أما بيان أنواع الإثمار: فكلياته خمسة بعدد النكاحات:

الأول: إثمار اجتماع النسب الأسمائية صور الحقائق المتعينة في العلم.

الثاني: إثمار اجتماع المعاني والحقائق صور الأرواح المتعينة في نفسها.

الثالث: إثمار اجتماع الأرواح صور عالم المثال أو صور الأجسام البسيطة الطبيعية الغير العنصرية كالعرش والكرسي أو العنصرية كما تحتها.

الرابع: إثمار اجتماع الأجسام البسيطة صور المولدات.

الخامس: ما يختص بالإنسان.

وأما بيان وجوه القلب: فما ذكره الشيخ في تفسير الفاتحة: إن **أحدها**: يقابل غيب الحق وهويته؛ وهو المسمى بالوجه الخاص عند المحققين الذي ليس للوسائط الأسمائية وغيرها فيه مدخل، ولا يعرفه إلا الكمّل والأفراد وبعض المحققين، والمتحقق به إذا راقب مراقبة لا يتخللها فترة أصاب في كل ما يخطر له.

الثاني: يحاذي به عالم الأرواح ويأخذ صاحبه عنها بحسب المناسبة وصقالته الأخلاق الحميدة.

الثالث: يقابل به العالم العلوي بحسب صور صاحبه في كل سماء ويحفظ الاستقامة في الأوصاف الظاهرة.

الرابع: يقابل به عالم العناصر وإحياؤه بالموازين الشرعية والعقلية أمراً ونهياً.

الخامس: يقابل به عالم العبد، وإحياؤه بتحسين المقاصد والحضور مع الخواطر ومحو ما لا يستحسن منها شرعاً أو عقلاً.

وتأنيسه قولهم: الواحد من كل وجه لا يصدر عنه إلا الواحد، إذ لو صدر عنه اثنان لكان له علتان، فهو مع كل علّتيه غيره مع الأخرى، فهو اثنان ولو من جهتين.

لا يقال: فلا يصدر عنه واحد أيضاً وإلا لكان له علّية فهو معها؛ غيره بدونها.

لأنّا نقول: ليس المراد بالعلّية النسبة التي بين العلة والمعلول، فإن النسبة غير المنتسبين قطعاً، بل المراد كونه بحيث يصدر عنه؛ وإنّ من شأنه الصدور عنه، وهذا عينه، ولذا لا يوجب اعتبار الغير ولا التعدد من حيث هو هو بخلاف العلتين فإن تعددهما قطعاً باعتبار الغيرين؛ كما مر مثاله من أن أبصار الواحد عشر مبصرات، فإنه من حيث محله واحد؛ وإن كان من حيث المتعلقات عشر مبصرات.

فإن قلت: عدم إيجابه اعتبار الغير مسلّم، أما عدم لزوم التعدد فلا، كما قلنا: إنه بدون ذلك الشأن غيره معه.

قلت: المراد بالواحد من كل وجه ما لا يعتبر معه غيره، لا ما لا تعتبر صفته الذاتية أيضاً، كالوحدة والوجوب الذاتيين وغيرهما، والدليل على أن مرادهم ذلك؛ أنهم ما اعتبروهما في تعريفه من تجويز صدور الكثير من الحق تعالى، وأنهم بنوا على ذلك أن الصادر الأول هو العقل الأول، فلوحدته الذاتية صح صادراً؛ ولاشتماله على تعقل موجده وتعقل وجوبه بالغير وإمكانه في نفسه توسط لعقل آخرٍ ونفس وجسم على الترتيب، ولم يذكروا اشتماله على وجوده وهويته وتعقّل نفسه، وإلا لكانت اعتباراته ستة وجاز صدور أكثر من واحد؛ ولم يقولوا به، لما أن ليس في الثلاثة الأخيرة اعتبار الغير.

فإن قلت: إن كانت الاعتبارات الثلاثة الأول وجودية تعدد الصادر الأول؛ وإن كانت عدمية كيف صارت علة للموجود أو جزء علّة.

قلت: هي شرط العلة، كما مر في نحو محاذاة الشمس لإحداثها الضوء في الأرض، ومدار اعتبار مثلها في العقل الأول دون الحق، كون الحق واحداً من كل وجه، أي ليس معتبراً تحققه إلا من حيث هو هو، فإن الشيخ قدس سره به فسرّ الوحدة الذاتية في تفسير الفاتحة والفكوك ومنع اعتبار مبدئيته من هذا الوجه، وليس العقل واحداً من كل وجه بهذا المعنى، فبهذا سقطت الاعتراضات بأسرها وثبت أنه كلما تكثر المعلول تكثرت العلة، وكلما اتحد المعلول اتحدت العلة، بعكس النقيض.

ثم اعلم أن الأصل مسلّم عندنا، لكن في تعريفهم أن الواحد الصادر الأول عن الحق تعالى هو العقل الأول، منع ذكره الشيخ قدس سره في الرسالة المفصحة وهو: لم لا يجوز أن يكون ذلك الواحد الصادر الأول عن ذات الحق هو الوجود العام كما هو عند المحققين وهو الفيض الذاتي المعبّر عنه بالتجلي الساري في حقائق الممكنات والإمداد الإلٰهي المقتضي قوام العالم، وهو الوجود المنبسط والرّق المنشور، والنور اسم حاله.

وسيجيء أنه من باب تسمية الشيء بأعم أوصافه وأولها؛ وأن نسبته إلى مرتبة التعين الأول وحضرة أحدية الجمع والوجود نسبة الأنوثة إلى الذكورة، فإنه بذاته عين غيب الهوية ولم يزد عليه إلا اعتبار جمعيته للحقائق، فصار منسوباً إلى جميع الحقائق بنسبة كلية متضمنة لإضافة الألوهية والربوبية والمبدئية وغيرها مما سنذكر في مباحث المناسبات؛ لكن الجملة مندرجة فيها تقابل العقل الأول وما بعده؛ ولم يتوقف قبول الفيض إلا على استعداد القابل، ولا تعدده إلا بحسب تعدّد القوابل.

فمنه: ما لم يتوقف تمام استعداده على شيء، فقبل قبل الكلّ، كالقلم الأعلى.

ومنه: ما لم يتوقف إلا على شرط واحد، كما بعده.

ومنه: ما يتوقف على شروط كما بعد ما بعده؛ فحصل من هذا التحقيق قواعد حقة لا كما زعم الفلاسفة:

منها: أن الوسائط معدّات لتمام الاستعدادات المجعولة؛ ولا مؤثر إلا الله.

ومنها: أن الاستعداد الغير المجعول، المقارن لكل ماهية من حيث ما هي في علم الله أزلاً لا مدخل للوسائط فيه.

ومنها: ما تحقق عند المحققين أن لكل موجود غير جهة سلسلة الترتيب من

الوجه الخاص الذي به يستند إليه جهة وحدته ووجوبه ورجحان أخذه الفيض على أخذ الغير وبه يتأتى به قبول فيض الحق بلا واسطة كما في العقل الأول كما سيجيء وفيه ورد قوله ﷺ: «لي مع الله وقت...» الحديث[1].

ومنها: أن العقل الأول أول مخلوق أو أول صادر؛ لكن في عالم التدوين والتسطير، أما مطلقاً فلا لأن أول متعين في المراتب الإلٰهية حضرة أحدية الجمع المذكور، ثم مرتبة الألوهية والواحدية التي تليه؛ وفي المراتب الكونية عالم التهيم ثم القلم الأعلى في عالم التسطير كذا في تفسير الفاتحة، وما وقع فيه أيضاً من أن أول متعين من الحضرة العمائية عالم المثال، ثم عالم التّهيم، ثم القلم الأعلى، فذلك والله أعلم باعتبار تقدمه في الجمعية وكونه صورة حضرة العماء ومرتبة الإنسان الكامل الذي به يتعين الأولية كالآخرية لا بحسب الوجود إذ بحسبه عالم التّهيم مع العقل الأول، وعالم المثال بعد عالم الأرواح.

ومنها: مراعاة حال التجلي الفاعل والممكن القابل في الارتباط بينهما، فإن الحق لما كان واحداً من جميع الوجوه، وجب أن يكون الارتباط من حيث الحق من جهة واحدة، ولما كانت الكثرة من لوازم الممكنات وأقلّها الاثنينية وجب أن يكون ارتباط كل ممكن بالحق من حيث الممكن من جهتين: جهة إمكانه بسلسلة الترتيب، وجهة وجوبه بالحق بوجهه الخاص، وتكون الغلبة من هذا الوجه للوحدة وإحكام الوجوب، ومن الوجه الآخر للكثرة وإحكام الإمكان.

ومنها: أن يبني تفاوت امتزاج أحكام جهتي هذا الوجوب الذي يقوله المحقق وجهة الإمكان وغلبة أحد الطرفين على مراتبهما، وذلك بحسب تفاوت استعدادات الماهيات الغير المجعولة الترتيب؛ المتعقّل في المُمكنات تقدماً وتأخراً وشرفاً وخساسة وشقاوةً وسعادة وعلماً وجهلاً وبقاءً ونفاذاً وفناءً وغير ذلك، فجهات الوجوب والوحدة للكمال والتقدم، وجهات الإمكان والكثرة للنقصان والتأخر، ويتضمن هذا الأصل أن علة ظهور الحقيقة المعقولة المعبر عنها بالزمان وعلة ظهور الموجودات الزمانية هو هذا الترتيب المنبه عليه.

ومنها: أن مبنى تضاعف وجوه الإمكان والكثرة على كثرة الوسائط بينه وبين الحق وعدم تضاعفها على قلّتها، فإن قلّتها تقتضي عدم تغيّر الفيض الذاتي عن

---

(1) سبق تخريجه ونصه: «لي مع الله وقت لا يسعني فيه ملك مقرّب ولا نبي مرسل».

تقديسه الأصلي أو قلّته، وكثرتها تقتضي انصباغه بخواص إمكانات الوسائط، ومن هنا يعلم أن من له برزخية اعتدالية جامعة بين الطرفين مشتملاً على كليات أحكامهما اشتمالاً معتدلاً فعلياً من وجه وانفعالياً من آخر لا تغاير الطرفين إلا بمعقولية جمعهما، وهي الحقيقة الإنسانية الكمالية التي هي كالمرآة للطرفين.

ومنها: أن يبنى على غلبة حكم الوحدة والوجوب والإطلاق وحكم الكثرة والإمكان والتقيد سبب موافقة العقل النظري في البعض لنتائج الكشف وسبب التوفيق أو المخالفة.

وسرّ ذلك: أن النفوس الجزئية لما كان تعينها بعد تعين المزاج وبحسبه على مذهب أهل الذوق والحكمة صار كأن في المزاج معنى يصح وصفه بالمرآتية وكأن النفس انطبعت فيه، فعبّر عن ذلك الانطباع بالتعلق التدبيري. ولما كان الموجب لتعين المزاج آثار القوى العلوية والاتصالات الكوكبية والحركات الفلكية وتوجه نفوسها وعقولها العلية وكان قبول الأمزجة متفاوتة بحسب استعداداتها الأصلية؛ كان المزاج كالمرآة لهذه الآثار؛ ثم استعد بما قَبِله أن يكون مرآةً لقبول نفس جزئة تعيّنت بحسبه، فبمقدار قربه وبعده من درجة الاعتدال تفاوتت النفوس في النورية والشرف وغير ذلك من صفات الكمال، ولزم أن لا يخلو في تعقلاتها من خواص المزاج؛ ولزم أن يكون لكل نفس مناسبة مع العالم العلوي ونفوسها بموجب ما انفجر في مزاجها من آثاره وبحسب حكم الوقت الذي وقع فيه اجتماع الأجزاء المزاجية؛ ولا بد أن يكون قوى بعضها أغلب؛ فتكون نسبة النفس ومزاجها إلى ذلك الفلك ونفسه وعقله أقوى وأتم؛ فيكون إدراكه بحسب المرتبة المتعينة لها هناك، وسيما بعد الترقي والمعراج الروحاني إلى مقام كماله النسبي أو إلى المرتبة الكمالية للكُمَّل الذين يستجلون الحقائق في أعلى مراتب تعيناتها على نحو تعينها في علم الحق أزلاً.

وإلى هذا التفاوت المرتبي أشار النبي ﷺ وآله في إخباره أنه اجتمع في معراجه مع أرواح الأنبياء في السماوات، إشارة إلى مرتبة نفوسهم بموجب المناسبة الثابتة بينها وبين النفوس السماوية والعقول العالية، وإلا فلا ريب أن النفوس غير متحيزة، والكُمَّل ومن يدانيهم يشاهدون كما شاهده قاطبة.

ومنها: أن الوجود العام لما كان مقابلاً لجميع الموجودات بالنسب الأحدية الجوادية المطلقة، وكان علم الحق بها من حيث يعلم نفسه بنفسه وبما في نفسه؛

أي من عين علمه بذاته؛ لكن من حيث الامتياز النسبي، وهو أول لازم للحق وباعتباره تتحقق مبدئيته، وإنشاء العالم منه حسب ذلك العلم العقلي التابع للحقائق، ظهر أن علمه بالجزئيات على وجه جزئي، كتعلقه بكل جزئي بلا واسطة العقول، كما يظنه بعض الحكماء القائلون بأنه على وجه كلّي.

وذكر الحكيم الطوسي قدّس سرُّه: أن محققيهم معنا، وهم القائلون باستناد جميع الموجودات إلى الأول لا إلى الوسائط، وبأن العلم التام بالعلة يستلزم العلم التام بتفاصيل معلولاتها، وظهر أيضاً صحة أزليّة تعلقات علمه وسائر صفاته بظهور كل ما يظهر بحسب آنه المخصوص.

وقال المحقّق الطوسي: العالم بالأمكنة إذا لم يكن مكانياً، كان عالماً بأن كل متمكن في أي جهة من الآخر، وكيف الإشارة منه إليه، وكم بينهما من المسافة؟ ولا يحصل نسبة شيء منها إلى نفسه لكونه غير مكاني، كذلك العالم بالأزمنة، إذا لم يكن زمانياً؛ يعلم كل زماني له، أي نسبة من زماني آخر، وكم بينهما من المدة؟ ولا يحصل نسبة شيء منهما إلى زمان يكون حاصراً له بأن هذا مضى والآخر ما حصل بعد، بل جميع الزمانيات يكون حاضراً عنده مع علمه بنسبتها وترتيبها انتهى.

هذه المسائل مع اشتمالها على علوم عزيزة وبنائها على أن لا فيض إلا للحق تعالى، مستنبطة من كلام الشيخ قدس سره في التفسير أو المفصحة أو الهادية.

الفصل الثالث
في أن الشيء لا يثمر ما يشابهه كل المشابهة وإلا لتكرر الوجود من كل وجه وذلك تحصيل الحاصل، وأنه من الحكيم محال لِخلوّه عن الفائدة، وكونه نوع عبث، تعالى عن ذلك

تأييده: أن أصل الزمان الذي هو اسم الدهر حقيقة نسبية معقولة كسائر النسب الأسمائية، تتعين أحكامه في كل عالم بحسب التقديرات المفروضة المتعيّنة بأحوال الأعيان الممكنة وأحكامها وآثار الأسماء ومظاهرها، كذا قال الشيخ قدس سره في «التفسير»، فينبغي بناء على أنه لا ينقطع حكمه دنيا وآخرة؛ أن لا ينقطع تجدّد نسبه كما لا ينقطع تجدّد أجزائه المفروضة كنسبة الزمان الذي هو صورته إلى الزمانيات وعالم الدنيا.

وكذا الشأن الإلٰهي يتجدّد في كل آنٍ كما قال تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ

﴿٢٩﴾ [الرّحمٰن: الآية 29] أي كل آن، وذلك لأن العالم مفتقر في كل نفس إلى أن يمدّه الحق بالوجود الذي به بقاء عينه، وإلا فالعدم يطلب كل ممكن بحكم النسبة العدمية الإمكانية؛ فلا بد من حكم ترجيح الجمعي الأحدي المقتضي للبقاء في كل نفس.

فبحكم هذين الأصلين ينبغي أن تتجدد صفة الوجود وإضافته كل آنٍ كما قال تعالى: ﴿بَلْ هُمْ فِى لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴿١٥﴾﴾ [ق: الآية 15] لأن أجزاء الدهر والزمان لا تتكرر؛ فكذا ما بهما يتعين ويتجدد، وعليه مبنى قول الشيخ الكبير رضي الله عنه:

إنما الكون خيال وهو حق في الحقيقة   كل من يعرف هذا حاز أسرار الطريقة

تأنيسه[1] من بعض الوجوه: إن الاثنين لا يتحدان وكذا المثلان لا يجتمعان، لأن الحقيقة المتحدة إن خلعت إحدى الصورتين فلا إثنينية؛ وإلا فما به تعددهما ينافي الاتحاد والاجتماع المراد.

فإن قلت: فكيف قال الشيخ في «الهادية»: إذا شاء الحق تعالى بسابق عنايته أن يطلع من اختار من عبيده على حقائق الأشياء على نحو تعينها في علمه؛ جذبه إليه بمعراج روحاني فيشاهد انسلاخ نفسه عن بدنه وترقيه في مراتب العقول والنفوس؛ متحداً بكل عقل ونفس طبقة بعد طبقة اتحاداً يفيده الانسلاخ عن جملة من أحكامه الجزئية وأحكامه الإمكانية في كل مقام حتى يتحد بالنفس الكلية ثم بالعقل الأول إن كمل معراجه فيظهر مع جميع لوازم ماهيته من حيث إمكاناتها النسبيّة ما عدا حُكماً واحداً هو معقولية كونه في نفسه ممكناً في العقل الأول، فتثبت المناسبة بينه وبين ربه، ويحصل القرب الحقيقي الذي هو أول درجات الوصول؛ ويصح له الأخذ عن الله بدون واسطة كما هو شأن العقل الأول.

قلت: روي أن الشيخ قدس سره كتب ثمة حاشية ناطقة بأن ليس المراد بالاتحاد صيرورة الذاتين ذاتاً واحدة، فإنه محال؛ بل انسلاخ التعددات العارضة لكل كلي بظهور أمر أقوى منه حتى يعود واحداً كما كان. والدليل على ذلك أنه فرّق عقيب ذلك بين الإنسان الواصل إلى رتبة العقل الأول وبينه بأن للإنسان أن يجمع بين الأخذ الأتمّ عن الله تعالى بواسطة العقول والنفوس بموجب حكم إمكانه الباقي

(1) وفي نسخة [تأسيسه] بدل [تأنيسه].

المشار إليه، وبين الأخذ عن الله تعالى بلا واسطة بحكم وجوبه؛ فيحل مقام الإنسانية الحقيقية التي فوق الخلافة الكبرى.

فإن قلت: اعترض الطوسي على الترقي والمعراج الروحي بأن التغيّر من حال إلى حال لا يكون إلا لما يكون تحت الزمان الذي هو منشأ جميع التغيرات، والزمان لا يحيط بالنفس، فلو كان لها نشآت أخرى بين هذه الأفلاك للاستكمال لكان ذلك تناسخاً وقد أبطلوه وإن لم يكن بين هذه الأفلاك لا يمكن أن يكون لها استكمال.

ثم قال: بل الانسلاخ لا يكون إلا بالموت، فكما لم يكن ارتباطها بإرادتها؛ فكذا انسلاخها، وما يسمى ترقياً هو الاستغناء عن التعلق، مع وجود التعلق بالإقبال إلى الآخرة والإعراض عن الدنيا، وأيضاً فصيرورة النفس المتعلقة بالبدن الجزئي حال تعلقها كلية محال، فضلاً عن الاتحاد.

قلت: انغماس الروح في قيود التعلقات وانسلاخها عنها معلومة مشهودة لكل أحد، ولا ريب أن زيادة القيود تقوي جزئيته، كما أن التجرد عنها تحقق كليته الأصلية، ولا نعني بالترقي في كليته إلا التخلص عن القيود التي اكتسبها في كل طبقة حال العروج فيمكنه الانسلاخ عنها لعروضها حال العروج؛ ولا يزيل الانسلاخ عن تدبير البدن كما زعم.

فأما التناسخ: فقال الشيخ قدس سره: إنه عبارة عن تدبير بدن آخر عنصري مثله، يعني أن النشأة البرزخية المثالية وتدبير صورها ليس تناسخاً، وإلا لوجب القول به، كما تحقق شرعاً مجيء جبرائيل تارة في صورة دحية الكلبي وأخرى في صورة شاب شديدِ بياض الثوب وشديد سواد الشعر، وغير ذلك.

تفريعه: **أولاً**: أن التجلي لا يتكرر، أي الحق سبحانه لا يتجلى لشخص ولا لشخصين في صورة مرتين.

وثانياً: أن المعدوم لا يعاد بعينه، بناء على عدم عود زمانه؛ وإلا لكان للزمان زمان.

فإن قلت: لو صح هذا لزم فسادان، **أحدهما**: بطلان الأجزية التكليفية الدنيوية والأخروية، لأن المكلف في كل حال غيره فيما تقدم حينئذ. **وثانيهما**: بطلان حشر الأجساد، وكلاهما ثابتان شرعاً وتحقيقاً.

قلت: لا نسلّم اللزوم، لأن معنى ثبوت الأمرين المذكورين اتحاد الذات والمرتبة، فلا ينافيه اختلاف الأحوال والنشآت.